A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

WO/PBC/33/15
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 13 ديسمبر 2021

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الثالثة والثلاثون
جنيف، من 13 إلى 17 سبتمبر 2021

التقرير

الذي اعتمدته لجنة البرنامج والميزانية

جدول المحتويات

البند 1 من جدول الأعمال افتتاح الدورة 3
البند 2 من جدول الاعمال اعتماد جدول الأعمال..... 5
البند 3 من جدول الأعمال انتخاب نائب رئيس بالنيابة للجنة البرنامج والميزانية 10
البند 4 من جدول الأعمال تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة 10
البند 5 من جدول الأعمال اقتراح مراجعة الإجراءات الخاصة باختيار أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة 17
البند 6 من جدول الأعمال اقتراح بشأن مراجعة ميثاق الويبو للرقابة الداخلية 23
البند 7 من جدول الأعمال تقرير المدقق الخارجي..... 25
البند 8 من جدول الأعمال التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية..... 31
البند 9 من جدول الأعمال تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة 36
البند 10 من جدول الأعمال البيانات المالية السنوية لعام 2020؛ ووضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2021 40
البند 11 من جدول الأعمال التقرير السنوي عن الموارد البشرية 47
البند 12 من جدول الأعمال اقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022..... 52
البند 13 من جدول الأعمال عضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 63
البند 14 من جدول الأعمال تحديث عن وضع وتقدم مساهمات الدول الأعضاء بشأن آرائها حول إعداد مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021 68
البند 15 من جدول الأعمال منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد 74
البند 16 من جدول الأعمال اختتام الدورة..... 74
المرفق: قائمة المشاركين.....

1. عُقدت الدورة الثالثة والثلاثون للجنة البرنامج والميزانية في مقر الويبو في الفترة من 13 إلى 17 سبتمبر 2021.

2. وتألفت اللجنة خلال الفترة من أكتوبر 2019 إلى أكتوبر 2021 من الدول الأعضاء التالية: الجزائر، أنغولا، أذربيجان، بنغلاديش (2020 2021)، بيلاروس، البرازيل، كندا، شيلي، الصين، جمهورية التشيك، الجمهورية الدومينيكية، مصر، السلفادور، فرنسا، الغابون، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، المجر، الهند (2019-2020)، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية) (2020-2021)، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كينيا، لاتفيا، ماليزيا (2020 2021)، المكسيك، المغرب، نيبال، نيجيريا، عمان (2019-2020)، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين (2019-2020)، جمهورية كوريا (2019-2020)، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، صربيا، سنغافورة (2019-2020)، سلوفاكيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا (بحكم منصبها)، طاجيكستان، تايلاند (2020-2021)، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة (2020-2021)، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فييت نام (53).

3. وكانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة مُمثَّلة في هذه الدورة: الجزائر ، أذربيجان، بنغلاديش، بيلاروس، البرازيل، كندا، شيلي، الصين، الجمهورية التشيكية، مصر، السلفادور، فرنسا، الغابون، ألمانيا، غواتيمالا، هنغاريا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كينيا، ماليزيا، المكسيك، المغرب، نيبال، نيجيريا، باكستان، بنما، بيرو، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، صربيا، سلوفاكيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تايلاند، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فييت نام (47).

4. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الدول التالية، الأعضاء في الويبو وغير الأعضاء في اللجنة، ممثلة بصفة مراقب: ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، بربادوس ، بوروندي ، كمبوديا، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، فنلندا، جورجيا، الهند، العراق، إسرائيل، جامايكا، الأردن، الكويت، قيرغيزستان، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، موناكو، منغوليا، ناميبيا، مقدونيا الشمالية، عمان، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، سلوفينيا، الجمهورية العربية السورية، ترينيداد وتوباغو، أوكرانيا، أوغندا، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، زيمبابوي (45).

البند 1 من جدول الأعمال افتتاح الدورة

5. رحب الرئيس بالجميع في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وانتهز الفرصة لتوجيه التحية إلى جميع الموجودين في الغرفة ورحب ترحيباً حاراً بكل من كان يتابع عن بعد، في مناطق زمنية مختلفة. وأشار الرئيس إلى أن بعض المشاركين قد انضموا إلى الاجتماع في أوقات مختلفة من اليوم، لكنه أعرب عن سعادته لقرارهم بالمشاركة بهذا الاجتماع المهم للغاية. وأعطى الرئيس الكلمة للمدير العام للإدلاء بملاحظاته الافتتاحية.

6. ووجه المدير العام تحياته الحارة إلى جميع الأشخاص الموجودين في أنحاء مختلفة من العالم والذين انضموا إلى الاجتماع، وأعرب عن سعادته بافتتاح الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وشكر المدير العام رئيس لجنة البرنامج والميزانية ونائبه على تقديم التوجيهات والإرشادات إلى الأمانة بشكل مستمر خلال التحضير لعمل الدورة. وأعرب عن تقديره الكبير للمنسقين الإقليميين والدول الأعضاء لمشاركتهم البناءة معه ومع زملائه في عمل اللجنة. وذكر المدير العام أنه في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، أجرت الدول الأعضاء استعراضا شاملا لمشروع اقتراح برنامج العمل والميزانية 23/2022، وقدمت التوجيهات والإرشادات للأمانة لتحسين هذا المشروع. وكما تم الاتفاق عليه بين الدول الأعضاء في اللجنة، تضمّن المشروع المنقح مزيدًا من المعلومات حول استجابة الويبو لجائحة كوفيد-19. وشمل ذلك تفاصيل إضافية حول الإجراءات المتخذة في عدة مجالات لدعم الدول الأعضاء للتغلب على الجائحة وإعادة البناء. أولاً، ستواصل الويبو دعم وتسهيل الشراكات اللازمة لتوسيع نطاق الإنتاج العالمي للقاحات والعمل على تحقيق الإنصاف في توزيع اللقاحات. وستُعقد أولى ورشة عمل ضمن إطار التعاون الثلاثي، الذي تم الإعلان عنه في يونيو، بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية والويبو في 27 سبتمبر 2021. وأعرب المدير العام عن أمله في أن ينضم الجميع إلى هذا الحدث. ثانياً، ستواصل الويبو مساعدة الدول الأعضاء على بناء بيئة مواتية للابتكار في مجال الرعاية الصحية، خاصة من خلال تقديم الدعم في مجال نقل التكنولوجيا. وبالتزامن مع ذلك، ستواصل الويبو تقديم المساعدة التقنية المناسبة لكل دولة من الدول الأعضاء فضلا عن دعم بناء القدرات. ومن جهة أخرى، ينبغي التركيز أيضًا على المجال الاقتصادي. وستقدم الويبو الدعم للدول الأعضاء في هذا المجال من خلال العمل على تعزيز المعرفة والوعي بالملكية الفكرية، وكذلك من خلال توفير دعم لمزيد من الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ورجال الأعمال والمجتمعات لاستخدام الملكية الفكرية كأداة قوية لتحقيق النمو والتنمية المستدامة. وتحتوي البرامج على التفاصيل الكاملة حول مختلف المبادرات القائمة حاليا وتشمل جميع القطاعات وقد تم تصميمها بطريقة تتماشى مع الركائز الاستراتيجية.

7. ولمواصلة دعم نهج الويبو هذا، تم تخصيص مبلغ إضافي قدره ثلاثة ملايين فرنك سويسري لتدابير الاستجابة التي تنفذها الويبو. وكان هذا هو التغيير الجوهري الوحيد على الوضع المالي الذي تم تقديمه في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وفي حال وجود أي استفسار بشأن أي جانب من جوانب تلك الاستجابة، يُرجى من الدول الأعضاء الاتصال بالسيد شريف سعد الله، المدير التنفيذي لأكاديمية الويبو والمُنسّق المعني بتدابير الويبو المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وبما أنه لا يمكن التنبؤ بالطريقة التي ستتطور بها الأزمة الناتجة عن جائحة كوفيد-19، يجب أن تبقى الويبو قادرة على الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء بشكل سريع. وخلال الأسابيع القليلة المقبلة وفصل الخريف، ستتواصل الأمانة مع الدول الأعضاء على المستويين الإقليمي والوطني لإبقائها على اطلاع بآخر المستجدات المتعلقة بحزمة تدابير الدعم التي تقدمها الويبو. وخلال الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، ستنظر الدول الأعضاء في تقارير التدقيق والرقابة، وسيتم استعراض الأداء والشؤون المالية، ووثائق التخطيط وإعداد الميزانية، والبنود المتعلقة بالدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية وجمعيات الدول الأعضاء في الويبو لعام 2020. وضمن إطار التدقيق والرقابة، ستنظر اللجنة في التقارير الواردة من لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة والمدقق الخارجي ومدير شعبة الرقابة الداخلية. وأشار المدير العام إلى أن الحوكمة والمساءلة والشفافية تعتبر من المسائل الرئيسية التي تركز عليها الإدارة، وأعرب عن رغبته في شكر كل من شارك في إعداد هذه التقارير على العمل القيم الذي قاموا به نيابة عن الويبو. وفي هذا الصدد، أعلن المدير العام عن تعيين رئيسة مكتب الأخلاقيات الجديدة، السيدة جوفاني فيلوجين، والتي ستتولى منصبها في 15 سبتمبر 2021. وذكر أنه سيتم تخصيص فترة محددة لعملية التسلم والتسليم بين الرئيس المؤقت لمكتب الأخلاقيات، السيد ديفيد ميتشلز، والسيدة فيلوجين، وأكد المدير العام على حرص الإدارة بأن يرتكز عمل الويبو على معايير أخلاقية قوية تستند إلى أفضل الممارسات المعتمدة في منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وأشار إلى أن الأمانة تسعى للحصول على الموافقة لتحديث الإجراءات الخاصة باختيار أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وميثاق الرقابة الداخلية. وأعرب المدير العام عن حماسه لاطلاع الدول الأعضاء على التقدم المحرز في تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة في مختلف المجالات. وفيما يتعلق بالشؤون المالية والأداء، بقيت إيرادات الويبو وإيداعاتها قوية ومتناغمة مع الأرقام المقدمة إلى الدول الأعضاء في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، ويعكس هذا الأمر مرونة قطاعي الابتكار والإبداع وقدرتهما على التكيف على صعيد الاقتصاد العالمي. وفي حين حافظت الويبو على أداء مالي جيد، لا يزال العالم غارق في حالة من عدم اليقين. ولذلك ستواصل الويبو اتباع نهج متوازن لإدارة الموارد، يجمع بين الحكمة والاستثمار بشكل متأنٍ في خدمات الويبو وبرامجها وبنيتها التحتية. ومع أخذ ذلك الأمر في الاعتبار، كان من دواعي سرور الأمانة أن تقدم الخطة الرأسمالية الرئيسية للثنائية 2022-23، وكانت الأمانة والمدير العام يسعيان للحصول على دعم الدول الأعضاء لهذه الخطة من خلال تخصيص مبلغ 19.97 مليون فرنك سويسري للاستثمار في مستقبل الويبو. وتُركز الاستثمارات المنصوص عليها في الخطة الرأسمالية الرئيسية على الحاجة إلى استمرار العمل على التحول الرقمي للويبو، وتحسين بنيتنا التحتية الأوسع نطاقا، وتحسين الخدمات ووسائل الدعم التي تعتمد عليه الدول الأعضاء. وكانت العديد من الخدمات متاحًة عبر الإنترنت، الأمر الذي أدى إلى تحسين الكفاءة والفعالية، ولكنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لا سيما فيما يتعلق بتطوير بوابة الويبو للملكية الفكرية، وتحديث أنظمة المؤتمرات، وتعزيز النظام الذي يوفر الدعم للوظائف الإدارية والمالية الرئيسية، وتعزيز أمن بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من التدابير. وستضمن الخطة الرأسمالية الرئيسية أن يبقى عمل الويبو متمحور حول المسائل الأساسية خلال الثنائية 23/2022 وبعدها. وأشار المدير العام إلى أنه سيكون مقصرا إذا لم يعرب عن امتنانه للمدقق الخارجي على التوصيات المختلفة المتعلقة بالخطة الرأسمالية الرئيسية والتي تهدف إلى تحسين النواحي الاستراتيجية فيها وجعلها أكثر فائدة للويبو. وقد تم اتخاذ عدة خطوات لتنفيذ بعض التوصيات وسيتم تنفيذ باقي التوصيات خلال الثنائية 23/2022. وبالتزامن مع الاستثمارات في أجهزة وأنظمة الويبو، تدعو الحاجة أيضًا إلى تطوير "قلب الويبو"، إذ يجب أن تكون الطريقة التي ينخرط بها الأفراد ويتعاونون معًا في الويبو مدعومة بثقافة شاملة وتعاونية وديناميكية. ويشكل تمكين الأفراد إحدى الأولويات الرئيسية للمنظمة والأساس للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2022-2026. سيتم تقديم عرض توضيحي حول التقرير السنوي للموارد البشرية واستراتيجية الموارد البشرية الجديدة إلى لجنة التنسيق في أكتوبر 2021. وخلال الدورة، سيناقش المشاركون مختلف البنود التي أدرِجت بناء على قرارات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو لعام 2020 والدورة 32 للجنة البرنامج والميزانية. وكانت الأمانة قد أكملت الدراسة والبحث الذي طلبت إجرائهما بشأن مسألة عضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتم تقديمهما إلى الدول الأعضاء لاتخاذ قرار بشأن انضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وكررت الأمانة تأكيد التزامها الكامل بأي مسار عمل تقرره الدول الأعضاء. ونشرت الأمانة أيضا المساهمات التي تلقتها من الدول الأعضاء بشأن مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية. وشكر المدير العام جميع الدول الأعضاء التي قدمت آرائها. وذكر المدير العام أن الأمانة مستعدة لتقديم الدعم والمساعدة للدول الأعضاء فيما يتعلق بهذه القضية الطويلة الأمد والمعقدة، وأعرب عن أمله في إحراز تقدم في هذه المسألة والتوصل إلى تقارب في الآراء في وقت قريب. وأشار إلى ان البنود المعروضة على الدول الأعضاء في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية استراتيجية ولها أثر كبير على نمو وتطور الويبو. وكما أكد المدير العام في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، لم تكن هذه الخطط الموضوعة خططاً للويبو وحدها، فقد كانت خططاً للدول الأعضاء أيضًا. وتشكل هذه الخطط المجموعة أداة

مشتركة لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص وتحقيق الرؤية الجماعية المتمثلة بالتوصل إلى "عالم تدعم فيه الملكية الفكرية الابتكار والإبداع من أي مكان، ولصالح الجميع".

8. واختتم المدير العام بتوجيه الشكر إلى الدول الأعضاء على الطريقة المراعية والبناءة التي تعاملت بها معه ومع فريقه وعلى مرونتها أثناء التحضير للدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وأعرب المدير العام والأمانة عن استعدادهما لإشراك الدول الأعضاء ودعمها في عملها المستقبلي وتقديم التسهيلات لها، وتمنى للرئيس ونائبه والدول الأعضاء أسبوع مثمر وناجح.

9. وشكر الرئيس المدير العام على بيانه المفصل والواضح للغاية. وأعرب عن رغبته في التأكيد على الطريقة البناءة والفعالة التي تفاعلت بها المنظمة مع التعليقات والأسئلة المطروحة في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. فقد أخذت الأمانة هذه التعليقات والملاحظات في الاعتبار واستجابت لها بسرعة كبيرة من خلال إجراء التعديلات اللازمة وتوفير معلومات إضافية. وأشار الرئيس باهتمام إلى زيادة الموارد المخصصة لمكافحة أثر جائحة كوفيد-19 ضمن إطار عمل الويبو في مجال الملكية الفكرية، وشدد على تكريس المنظمة لكل ما تملكه من معارف ومهارات للتصدي للجائحة مع الأمل أن تتمكن من إنهائها لمصلحة العالم بأسره في حال حالفها الحظ. ثم أعطى الرئيس الكلمة للأمانة لتقديم إعلانات إدارية.

10. وذكّرت الأمانة الوفود بأنه تم إرسال وثيقة مفصلة مع إعلانات إدارية للجميع وهي متاحة على موقع لجنة البرنامج والميزانية، تحت عنوان "وثائق أخرى ذات صلة". وستساهم التدابير الواردة في تلك الوثيقة في توفير بيئة آمنة لدورة لجنة البرنامج والميزانية. ومن أجل الحفاظ على بيئة آمنة داخل غرف الاجتماعات، يجب أن يرتدي المشاركون الكمامات في جميع الأوقات. ويمكن للمشاركين أن يخلعوا الكمامات عند أخذ الكلمة لمخاطبة الحاضرين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الحفاظ على مسافة مترين بين شخصين في حال كانا سيقضيان فترة تتعدى البضع دقائق بالقرب من بعضهم البعض. وسيسمح الالتزام الصارم بهذه التدابير من قبل الجميع بتجنب حصول اضطرابات خلال الدورة والاضطرار إلى الطلب من بعض الأشخاص بعزل أنفسهم في حال وجود شخص مصاب بكوفيد-19 بين الحاضرين. وشكرت الأمانة الوفود على تفهمها لهذه الإجراءات. وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى الإعلان الذي أطلقه البلد المضيف، تم إجراء بعض التعديلات على الإجراءات المتعلقة بالدخول إلى كافيتريا الويبو في المبنى الجديد والتي دخلت حيز التنفيذ اعتبارًا من 13 سبتمبر 2021. وتنطبق هذه الإجراءات على جميع الأشخاص، الموظفين والمندوبين. وتتماشى هذه التعديلات أيضا مع التدابير التي تطبقها جميع وكالات الأمم المتحدة في جنيف. وسيطلب حارس الأمن من جميع القادمين إلى الكافتيريا تقديم دليل على تلقيهم لقاح كوفيد-19، أو شهادة رقمية معتمدة من قبل الأمم المتحدة، مثل شهادة سويسرية أو بريطانية تحتوي على دليل على تلقي لقاح كوفيد-19 أو دليل على التحصين نتيجة الإصابة بكوفيد-19 خلال فترة الستة أشهر الماضية. ويمكن أن تتضمن هذه الشهادات الرقمية أيضًا نتيجة اختبار المستضد التشخيصي السريع أو اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل (PCR) الذي تم إجراؤه خلال آخر 48 أو 72 ساعة. وبالنسبة للأشخاص الذين تلقوا لقاحات لم تكن متوفرة في سويسرا أو الاتحاد الأوروبي، يمكنهم إبراز دليل تلقي اللقاح مُقدّم من إحدى السلطات وطنية أو نتيجة اختبار كوفيد-19 صالحة للدخول إلى الكافتيريا. وقد تم اتخاذ هذه الإجراءات ليتمكن الأشخاص الجالسين في الكافيتريا من إزالة كماماتهم لتناول الطعام. وفي حال أراد شخص ما دخول الكافتيريا لأخذ وجبة طعام ليتناولها خارج الكافتيريا، فينبغي ألا يزيل الكمامة عن وجهه ولا داعي لتقديم شهادة كوفيد-19. وبما أن الاجتماع سيتم بشكل هجين ومن أجل توفير أفضل ترجمة فورية خلال الدورة، سيكون من المفيد للغاية أن ترسل الوفود إلى الأمانة نسخًا مكتوبة من مداخلاتها قبل إدلائها. وطلبت الأمانة أيضا من الوفود التحدث ببطء ووضوح عند أخذ الكلمة لمساعدة فرق الترجمة الفورية التي كان عملها أكثر صعوبة نظرا لاستخدام الانترنت. ولإعداد تقرير لجنة البرنامج والميزانية بشكل دقيق، يمكن إرسال المداخلات المكتوبة إلى الأمانة بعد الانتهاء من إدلائها، ليصبح من الممكن استخدامها لإعداد التقرير. ويمكن إرسالها إلى البريد الالكتروني للمراقب. وشكرت الأمانة الدول الأعضاء على تفهمها وعبرت عن التزامها التام بنجاح الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية والتأكد من إجرائها بشكل آمن وفعال.

11. وشكر الرئيس الأمانة وأشار إلى أنه من الضروري توخي الحذر الشديد والامتثال للقيود لأن جائحة كوفيد-19 لم تنتهي بعد. وبما أن جدول أعمال الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية مكثف إلى حد ما، ينبغي التعاون لإحراز التقدم بشكل فعال واتخاذ القرارات المناسبة. وأعرب الرئيس عن أمله في أن يتضامن الجميع لبذل جهود مثمرة خلال الأسبوع.

البند 2 من جدول الاعمال اعتماد جدول الأعمال

12. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/33/1.

13. وعرض الرئيس مشروع جدول الأعمال الوارد في الوثيقة WO/PBC/33/1. وأوضح أنه من أجل تسهيل النظر في مختلف البنود ومناقشتها، تم تقسيم جدول الأعمال إلى عدة مجموعات رفيعة المستوى وهي: 1) التدقيق والرقابة؛ 2) استعراض الأداء والشؤون المالية؛ 3) التخطيط وإعداد الميزانية؛ وأخيرًا، 4) البنود التي أدرجت بناء على قرارات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو لعام 2020 والدورة 32 للجنة البرنامج والميزانية. وذكر الرئيس أنه فيما يتعلق بآراء الدول الأعضاء بشأن البند 14، تلقت الأمانة بعض المساهمات من الدول الأعضاء بعد الموعد النهائي في 27 أغسطس 2021، وبعد نشر الوثيقة WO/PBC/33/13 على الإنترنت، والتي

تحمل عنوان "تحديث عن وضع وتقدم مساهمات الدول الأعضاء بشأن آرائها حول إعداد مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021". ولذلك، قامت الأمانة بجمع الاقتراحات الأخيرة في مرفق الوثيقة WO/PBC/33/13 التي سيتم التطرق اليها في البند 14.

14. وقبل الانتقال إلى البند الأول من جدول الأعمال، أدلى الرئيس ببعض الملاحظات العامة. أولاً، أشار إلى أن الأمانة أرسلت في وقت سابق الجدول الزمني المبدئي وأعرب عن أمله في أن يتم التطرق إلى البنود بشكل فعال. وأشار الرئيس بعد ذلك إلى أنه، بالنسبة لاجتماع لجنة البرنامج والميزانية وكما هو موضح على موقع الإنترنت، تم تخصيص ثلاث دقائق لكل منسق مجموعة إقليمية للإدلاء بالبيانات نيابة عن مجموعته، ودقيقتان، كما هو معتاد، لكل وفد من وفود الدول الأعضاء ولكل مراقب. وذكر الرئيس أن الجدول الزمني المقترح يتبع إلى حد كبير ترتيب بنود جدول الأعمال على النحو المحدد في مشروع جدول الأعمال. وفي حال أحرزت لجنة البرنامج والميزانية تقدمًا أسرع مما كان متوقعًا، فسيتم الانتقال إلى البند التالي من جدول الأعمال. ولكن، إذا تعذر استكمال المناقشات حول بند معين من بنود جدول الأعمال خلال الوقت المخصص له، فسيتم الانتقال إلى البند التالي من جدول الأعمال، وسيتم الرجوع إلى هذا البند المعلق في مرحلة لاحقة. وأوضح الرئيس أن الجلسة الصباحية ستبدأ ببيانات عامة، تليها دراسة موضوعية للأقسام الرفيعة المستوى من مشروع جدول الأعمال. وسيتم النظر ببنود جدول الأعمال التالية تحت قسم التدقيق والرقابة: البند 4، "تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة"، ثم البند 5، "اقتراح مراجعة الإجراءات الخاصة باختيار أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة". وخلال فترة بعد الظهر، ستنظر لجنة البرنامج والميزانية في البند 7، تقرير المدقق الخارجي، وسيقدم المدقق الخارجي التقرير عن بعد. وسيلي ذلك البند 6، "اقتراح بشأن مراجعة ميثاق الويبو للرقابة الداخلية"، ثم البند 8، "التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية". وفي صباح اليوم التالي، يوم الثلاثاء، سيتم اختتام النظر في البنود الواردة تحت قسم التدقيق والرقابة من خلال مناقشة البند 9، "تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة"، وسيلي ذلك القسم المتعلق باستعراض الأداء والشؤون المالية، والذي يشمل البند 10 (أ) "التقرير المالي السنوي والبيانات المالية لعام "2020، والبند 10 (ج) "وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو "2021، والبند 11، "التقرير السنوي عن الموارد البشرية". وفي فترة بعد الظهر، سيتم التطرق إلى القسم الخاص بالتخطيط وإعداد الميزانية، ومراجعة البند 12، "اقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022" وسيستمر العمل على هذا البند في صباح الأربعاء. وخلال فترة بعد ظهر يوم الأربعاء ضمن إطار البند 10 (ب) تحت قسم "استعراض الأداء والشؤون المالية"، سيقدم مستشار الويبو في مجال الاستثمار تحديثًا بشأن الاستثمارات في الساعة 3 بعد الظهر. وستنتقل لجنة البرنامج والميزانية بعد ذلك إلى البند 12، "الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2022-31" تحت قسم التخطيط وإعداد الميزانية. وفي صباح يوم الخميس، سيتم النظر في البنود 13 إلى 15 الواردة تحت قسم "بنود أدرِجت بناء على قرارات الدورة 32 للجنة البرنامج والميزانية وجمعيات الدول الأعضاء في الويبو لعام 2020"، بدءا بالبند 13، "عضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة"، يليه البند 14، "تحديث عن وضع وتقدم مساهمات الدول الأعضاء بشأن آرائها حول إعداد مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021"، وأخيراً البند 15، "منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد". وأوضح الرئيس أنه سيتم تخصيص فترة بعد الظهر من يوم الخميس وصباح يوم الجمعة للبنود المعلقة قبل جلسة اختتام الدورة المقرر إجرائها بعد ظهر يوم الجمعة. وسلط الرئيس الضوء على أهمية استخدام الوقت بشكل فعال، وشجع المنسقين الإقليميين فقط على الإدلاء ببيانات عامة. وأكد الرئيس أنه ستتاح الفرصة أمام جميع الدول الأعضاء والمراقبين لأخذ الكلمة والإدلاء ببيانات حول كل بند من بنود جدول الأعمال خلال الدورة، وشدد على أهمية فعالية عمل لجنة البرنامج والميزانية والالتزام بالمواعيد المحددة لجميع الاجتماعات. وستعقد جلسات الاجتماع الصباحية من الساعة 10 صباحًا حتى الساعة 1 بعد الظهر، وستبدأ جلسات بعد الظهر في تمام الساعة 3:00. ونظرا للشكل الهجين لدورة لجنة البرنامج والميزانية هذه، تم تشجيع المشاركين على الالتزام بالمواعيد المحددة والتحدث ببطء لتسهيل عمل المترجمين الفوريين. واختتم الرئيس بالإشارة إلى أنه سيتم الأخذ بالاعتبار احتياجات المشاركين الموجودين في مناطق زمنية مختلفة.

15. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء وشكر الرئيس ونائب الرئيس على إدارتهما للدورة وأعرب عن ثقته في قيادتهما للجنة لتوجيه المناقشات بنجاح. وشكرت المجموعة المدير العام والأمانة على عملهما الجاد، وأعربت عن تقديرها لمشاريع الوثائق التي تم تقديمها ولتفاعل المنظمة مع الدول الأعضاء قبل انعقاد دورة لجنة البرنامج والميزانية. كما أعربت المجموعة عن امتنانها للمدقق الخارجي، واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وشعبة الرقابة الداخلية للتقارير المقدمة إلى اللجنة. وتلعب شعبة الرقابة الداخلية واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمدقق الخارجي دورا أساسيا في مجال التدقيق للمنظمة. وأشارت المجموعة إلى أنه نظرًا لأهمية الوقت، ستقوم بتقديم ملاحظاتها الموضوعية ضمن إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة. ثم انتهزت المجموعة الفرصة للاعتراف مرة أخرى بالجهود التي بذلها المدير العام وفريقه لوضع رؤية ونهج جديدين للويبو. وأعربت المجموعة عن اعتقادها بأن التركيز على إحداث أثر ملموس سيُمكّن المنظمة من تحقيق نتائج ملموسة وإيجابية لمختلف مجتمعات الملكية الفكرية وجميع المبتكرين والمبدعين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وأعربت المجموعة عن دعمها الكامل للنهج الجديد المتبع وعن اقرارها بالتحديات المقبلة، وصرحت بأنها على استعداد لتقديم المشورة ومناقشة التعديلات التي قد تكون ضرورية للحفاظ على الوضع الجيد للمنظمة من حيث البرامج والميزانية. وأشارت المجموعة بعد ذلك إلى أنها، كما قامت به سابقًا، ستراجع وثائق دورة لجنة البرنامج والميزانية عن كثب للتأكد من الإدارة المالية السليمة، وستنظر أيضًا في المساعدة والدعم الذين يمكن أن يقدمهما برنامج العمل والميزانية 23/2022 لتعزيز العمليات الداخلية وتحقيق أهداف أكبر. وأعربت المجموعة عن ثقتها في توجيهات الرئيس الحكيمة للجنة البرنامج والميزانية وفي أن الجهود الجماعية للجنة طوال الدورة ستؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية. وفي الختام، أكدت المجموعة للرئيس بأنها ستقدم دعمها الكامل للعمل الجاري خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية.

16. وشكر وفد جورجيا، متحدثًا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق (CEBS)، رئيس لجنة البرنامج والميزانية ونائبه، وذكر أن إلقاء البيان الافتتاحي نيابة عن المجموعة هو شرف له. وشكرت المجموعة الرئيس ونائبه على قيادتهما والتزامهما وتمنت لهما النجاح في لجنة البرنامج والميزانية. ثم وجهت المجموعة الشكر للأمانة على تفاعلها مع الدول الأعضاء قبل موعد دورة لجنة البرنامج والميزانية وعلى العمل الممتاز الذي أنجزته، لا سيما فيما يتعلق بإعداد الوثائق التي كانت جميعها عالية الجودة. وشكرت المجموعة أيضا اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي على التقارير التي قاموا بإعدادها. وأعربت عن تطلعها إلى إجراء مناقشات مثمرة وبناءة حول مختلف بنود جدول الأعمال، لا سيما اقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022، والذي شكل أيضًا أحد أولويات اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، تتطلع المجموعة إلى تحقيق نتائج إيجابية خلال المناقشات حول بنود جدول الأعمال الأخرى. وانتهزت المجموعة الفرصة لتوجيه الشكر للمدير العام وفريقه على وضع نُهج جديدة للمنظمة، وأعربت عن سرورها لاستجابة المنظمة بشكل فعال لجائحة كوفيد-19. واستذكرت المجموعة البيانات التي أدلت بها في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية وأكدت على الأهمية التي توليها للتنوع والتمثيل الجغرافي لموظفي الويبو ولمسألة تحقيق التوازن بين الجنسين. وفيما يتعلق بمسألة منهجية التخصيص، أعربت المجموعة عن اعتقادها القوي بأن المنهجية الحالية التي تم تطبيقها لعدة سنوات هي الحل الأكثر عقلانية وواقعية ويجب الحفاظ عليها. وأخيرًا، نظرا لأسبوع العمل المكثف القادم، أكدت المجموعة للرئيس أنها ستشارك بشكل بناء وستدعم عمل اللجنة.

17. وأعرب وفد الصين عن ثقته في القيادة الحكيمة للرئيس ونائبه وقدرتهما على الإشراف بنجاح على دورة لجنة البرنامج والميزانية. وشكر الوفد الأمانة وشعبة الشؤون المالية على إعداد نسخة معدلة لاقتراح برنامج العمل والميزانية 23/2022 ووثائق الاجتماع الأخرى، وعلى نشرها. وذكر الوفد أنه يعلق أهمية كبيرة على جميع بنود جدول الأعمال التي ستتم مناقشتها طوال هذا الأسبوع. وتوجه الوفد بالشكر إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على عملها المتعلق بالتدقيق والإشراف والرقابة، وشكر أيضا شعبة الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي على العمل الجوهري الذي أنجزاه خلال العام الماضي، بالإضافة إلى تقاريرهما السنوية المقدمة إلى دورة لجنة البرنامج والميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الوفد أنه يتطلع إلى مراجعة التعديلات المقترحة على ميثاق الويبو للرقابة الداخلية، الوثيقة WO/PBC/33/4، وكذلك مناقشة "اقتراح مراجعة الإجراءات الخاصة باختيار أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة"، الوثيقة WO/PBC/33/3. وأشار الوفد إلى أنه سيشارك بنشاط في المناقشات ذات الصلة وسيقدم اقتراحات بناءة خلال الدورة. وذكر أن الأمانة قد قبلت توصية وحدة التفتيش المشتركة بشأن سياسة تعدد اللغات وتقوم بتنفيذها. وأعرب الوفد عن أمله في أن تواصل المنظمة جهودها لرفع مستوى الوعي بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست التي ستستخدم في جميع اجتماعات الويبو فضلا عن نشرها واستخدامها في جميع أنظمة الملكية الفكرية الأخرى. وأعرب الوفد عن ارتياحه لمؤشرات الأداء وعملية استعراض الشؤون المالية والوضع المالي السليم بشكل عام للويبو. وشكر الوفد الأمانة على الإجراءات التي اتخذتها حتى الآن بناءً على قرارات الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، ولا سيما اقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022، وعلى إضافة الفصل الخاص بجائحة كوفيد-19. وأشار الوفد بارتياح إلى أن الأمانة قد أخذت في عين الاعتبار الاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء والمدقق الخارجي بشأن الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2022-31. وفيما يتعلق بالقضايا التي بقيت عالقة من الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، ذكر الوفد أنه شارك بشكل بناء في تلك المناقشات حول مختلف القضايا، ولا سيما البند المتعلق بمواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021. وقد أحاط الوفد علما باقتراح الأمانة بأن تنضم الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتم معالجة القضايا العالقة من الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية خلال هذه الدورة وبقيادة الرئيس، وفي الختام، أكد للجنة أنه مستعد للمساهمة بطريقة منفتحة وبناءة في المناقشات التي ستتم خلال هذا الأسبوع.

18. وأعرب وفد جنوب أفريقيا، متحدثًا باسم المجموعة الأفريقية، عن سروره لترأس الرئيس للدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، وأكد للرئيس ونائب الرئيس دعم المجموعة الكامل للجهود التي سيتم بذلها خلال الأسبوع المقبل. وأعربت المجموعة عن تقديرها للأمانة للتحضيرات التي قامت بها لدورة لجنة البرنامج والميزانية والتي ستساعد على تحقيق النتائج المرجوة من الدورة. ولاحظت المجموعة أنه من المهم جدا النظر في اقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022 خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجنة. وذكرت أنها مستعدة للمشاركة بشكل بناء لمساعدة اللجنة على إنجاز مهامها بنجاح. وصرحت المجموعة بأن الروح الودية التي أبدتها جميع الوفود خلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية شجعتها على المشاركة والعمل، وأعربت عن ثقتها في أن هذه الدورة ستتميز أيضًا بنفس روح التعاون والمرونة. وأشارت المجموعة إلى أن التقدم الكبير فيما يتعلق باقتراح برنامج العمل والميزانية 23/2022 الذي تم إحرازه في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، سيساهم بشكل كبير في وضع الصيغة النهائية لوثيقة هذا الاقتراح خلال هذه الدورة، وبالتالي، سيسمح بتقديم توصية إيجابية إلى الجمعية العامة للموافقة على هذه الصيغة. وأعربت المجموعة عن امتنانها للأمانة للجهود الكبيرة التي بذلتها لتنفيذ قرارات الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت المجموعة عن تقديرها بشكل خاص لتركيز برنامج العمل والميزانية على استجابة الويبو لجائحة كوفيد-19. كما أعربت عن تطلعها لمعرفة كيف يمكن للمنظمة أن تساعد الدول الأعضاء في جهود التعافي بعد نهاية الجائحة. ورحبت المجموعة بقيام المنظمة بتخصيص موارد إضافية لمختلف النتائج المرتقبة بهدف استكمال الأنشطة المذكورة في الوثيقة WO/PBC/33/10 وضمان تنفيذها بشكل فعال. واقرت المجموعة بأهمية عمليات التدقيق والرقابة بالنسبة لعمل اللجنة، والتي تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وتضمن عمل المنظمة المستمر لتحسين نظم الإدارة والحوكمة. ثم أعربت المجموعة عن تطلعها لبقية تقارير التدقيق والرقابة بالإضافة إلى تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، وستقوم بإبداء ملاحظاتها ضمن إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة. وتعلق المجموعة أهمية كبيرة على الأداء المالي للمنظمة، وتتطلع المجموعة إلى النظر إلى التقارير المتعلقة باستعراض الأداء والشؤون المالية، بما في ذلك التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2020، بالإضافة إلى التقرير السنوي عن الموارد البشرية.

وأعربت المجموعة عن أملها في أن يتم احراز تقدم ملحوظ خلال الدورة الثالثة والثلاثون للجنة البرنامج والميزانية بشأن المسألتين المهمتين التاليتين: عضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتحديث عن وضع وتقدم مساهمات الدول الأعضاء بشأن آرائها حول إعداد مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021. ورحبت المجموعة بالمعلومات الإضافية التي قدمتها الأمانة بشأن عضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بعد عملها مع مكتب التنسيق الإنمائي التابع للأمم المتحدة. وأحاطت المجموعة علما بالمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء بشأن آرائها حول إعداد مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021. وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى المناقشات حول هذه المواضيع. كما أعربت عن تقديرها للرئيس الذي قام بتسهيل وتسريع المناقشات حول مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021 ولترتيب جلسات ومشاورات غير رسمية قبل الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. واختتمت المجموعة بتأكيد التزامها بالمساهمة بشكل إيجابي في مداولات اللجنة.

19. وتحدث وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ (APG)، وأعرب عن سروره لرؤية الرئيس مرة أخرى وعن ثقته في قدرته على قيادة عمل لجنة البرنامج والميزانية وتحقيق النتائج المرجوة لأعمال الدورة الثالثة والثلاثين للجنة. وشكرت المجموعة الأمانة على التحضير للاجتماع وإعداد الوثائق ذات الصلة. وأحاطت المجموعة علما بالعديد من بنود جدول الأعمال التي تم تناولها في الوثائق وذكرت أنها ستدلي بملاحظاتها ضمن إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة. وأشارت المجموعة إلى عدد من التوصيات، وأولها التوصية المقدمة من قبل لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن مراجعة الإجراءات الخاصة باختيار أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وثانياً، أعربت المجموعة عن تطلعها إلى إجراء مناقشات بناءة حول تقرير المدقق الخارجي، وعن تقديرها لقدرة الأمانة على الحفاظ على بيانات مالية عالية الجودة وأنظمة سليمة للرقابة الداخلية على الرغم من الظروف الصعبة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وثالثًا، شكرت المجموعة الأمانة على إعداد التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2020. وأعربت المجموعة عن سرورها لاتخاذ الأمانة التدابير اللازمة لضمان حفاظ المنظمة على وضع مالي سليم. ورابعا، أحاطت المجموعة علما باقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022 وبالخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2022-31. واختتمت المجموعة بالإشارة إلى أن أعضائها على استعداد للمشاركة بشكل بناء في المداولات خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية.

20. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC)، وأعرب عن سروره لترأس الرئيس لدورة لجنة البرنامج والميزانية، وأكد للجنة مشاركته الكاملة والبناءة في مناقشة مختلف بنود جدول الأعمال. وانتهزت المجموعة الفرصة لتوجيه الشكر إلى الأمانة على إعداد الوثائق لهذه الدورة وعقد جلسات الإحاطة وبذل الجهود لتقديم الوثائق بطريقة أكثر وضوحا. وأعربت المجموعة عن امتنانها لخدمات الترجمة الشفوية المقدمة والدعم الذي توفره الأمانة. وأشارت إلى أن القضايا التي ستتم مناقشتها خلال الدورة هي ذات أهمية خاصة، وبالتالي من المهم أن يتسم عمل المنظمة بالكفاءة والفعالية وأن يتم الاستفادة من دروس وإنجازات السنوات الماضية. وذكرت المجموعة أنها تود أن ترى المنظمة تعمل بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة بشكل كامل. وأشارت إلى أنه ينبغي أن تقوم المنظمة ببعض التحسينات لتصبح أكثر فعالية وبالتالي يجب تنفيذ التوصيات واستخدام الموارد بأفضل طريقة ممكنة. وأعربت المجموعة عن سعادتها بالوثائق التي تم تقديمها، لا سيما تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة واقتراح مراجعة الإجراءات الخاصة باختيار أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. كما أعربت المجموعة عن سرورها بالتعديلات المقترحة على ميثاق الويبو للرقابة الداخلية وعن امتنانها للتوصيات وتقرير المدقق الخارجي. وتأمل المجموعة أن يتم بذل العناية الواجبة للحفاظ على الوضع المالي السليم للمنظمة. ولاحظت المجموعة التقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة وأعربت عن أملها في أن تواصل وحدة التفتيش المشتركة عملها الإشرافي لتحسين تنفيذ البرامج وإدارة المخاطر والمساءلة المالية. وفيما يتعلق باقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022، هنأت المجموعة المدير العام على نهجه البناء والحيوي وعلى تعاونه ومشاوراته من أجل إعداد التقرير. ثم أشارت المجموعة إلى الحاجة إلى تحسين التنوع والتمثيل الجغرافي داخل المنظمة. وذكرت أنها تؤيد تعزيز التدابير لدعم البلدان في التعامل مع جائحة كوفيد-19 وأثرها. وشددت المجموعة على أهمية البند 14، ومساهمات الدول الأعضاء فيما يتعلق بهذا البند. وذكرت أنها ستقدم المزيد من التعليقات والملاحظات حول هذا البند خلال الدورة. وفيما يتعلق بانضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أعربت المجموعة عن امتنانها للمعلومات التي قدمتها الأمانة وأشارت إلى أنها ستساعد في عملية تقييم الآثار المترتبة على عمل الويبو على الصعيدين الوطني والإقليمي. واختتمت المجموعة بالإعلان عن تأييدها لانضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

21. وشكر وفد بيلاروس، متحدثًا باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية (CACEEC)، الرئيس وأعرب عن امتنانه للأمانة على الوثائق التي قدمتها إلى دورة لجنة البرنامج والميزانية. وأشارت المجموعة إلى أنها مستعدة لدعم الرئيس ونائبه، وذكرت أنها تأمل في أن يتم تحقيق نتائج إيجابية في ظل قيادتهما للدورة. ولاحظت المجموعة أن وثائق الدورة منظمة وفقًا للمجموعات الأربعة الرفيعة المستوى التالية: 1) التدقيق والرقابة؛ 2) استعراض الأداء والشؤون المالية؛ 3) التخطيط وإعداد الميزانية؛ وأخيرًا، 4) البنود التي أدرجت بناء على قرارات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو لعام 2020 والدورة 32 للجنة البرنامج والميزانية. وشكرت المجموعة فريق الإدارة على المشاورات مع الدول الأعضاء والمشاورات غير الرسمية قبل عقد دورة لجنة البرنامج والميزانية هذه، لا سيما فيما يتعلق بمسألة مواصفات المكاتب الخارجية ومسائل أخرى. وأوضحت أن المشاورات الرسمية وغير الرسمية ساعدت على فهم الموقف العام للبلدان، بما في ذلك بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، من القضايا التي ستتم مناقشتها في اللجنة، وأعربت المجموعة عن أملها في أن تستمر هذه المناقشات وأن تؤدي إلى التوصل إلى قرارات والتوافق عليها خلال الدورة. واختتمت المجموعة بالتأكيد على استعدادها واستعداد الدول الأعضاء التي تمثلها للمشاركة والعمل بنشاط خلال الدورة.

22. وأيد وفد تونس البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية. وأعرب الوفد عن سعادته بعقد الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية في شكل هجين على الرغم من جائحة كوفيد-19. وتمنى الوفد دورة ناجحة للجنة البرنامج والميزانية، واغتنم الفرصة لشكر الأمانة على الجهد الكبير الذي بذلته للتحضير للدورة وعلى المشاورات غير الرسمية ووثائق لجنة البرنامج والميزانية الممتازة. ثم أكد الوفد موافقته على بنود جدول أعمال دورة لجنة البرنامج والميزانية، والتي سيتم التطرق اليها خلال الأسبوع. وأشار الوفد إلى أهمية بند "اقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022" الذي سيتم مناقشته. وذكر الوفد أنه يأمل في أن تلعب الويبو دورًا أكبر في مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة تأثير جائحة كوفيد-19، وأعرب عن أمله في أن تساعد المنظمة المجتمعات الدولية في جهودها للتعامل مع الجائحة وآثاره. وصرح الوفد بأنه على استعداد للتعاون مع الاقتراحات التي تسعى إلى تحسين أساليب عمل المنظمة، مع مراعاة مبدأ التآزر بين مختلف الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، لا سيما تلك التي كان عملها مرتبطا بالصحة والتجارة والابتكار. وأشار الوفد إلى أنه لا يزال منفتحًا على المبادرات التي قد تمكن المنظمة من لعب دور رائد في النظام العالمي للملكية الفكرية، والذي ينبغي أن يتسم بالتوازن والشمولية. وفي هذا الصدد، يُعد اقتراح برنامج العمل والميزانية 23/2022، والذي يشدد على العمل لتحقيق نتائج محددة، مهمًا لأنه يجب إيلاء الأولية لأنشطة التنمية وربطها بالأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة بشكل واضح، وستساعد هذه الأنشطة الدول الأعضاء على استخدام الملكية الفكرية كأداة لخلق فرص العمل، خاصةً للشباب، لتحقيق النمو في تطوير الأعمال وتعزيز النمو الاقتصادي. وذكر الوفد أيضا أنه يؤيد مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتي ينبغي مراعاتها في جدول أعمال الويبو وأنشطتها وسياسة المنظمة لإدارة الموارد البشرية. وأخيراً، أعرب الوفد عن أمله في أن تزود الدورة فريق الإدارة العليا للمنظمة وقيادتها الجديدة بالموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الطموحة التي حددتها المنظمة لنفسها، وذلك لصالح المبدعين والمخترعين في جميع أنحاء العالم.

23. وأيد وفد إندونيسيا البيان الذي أدلى به وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وشكر الوفد الرئيس والمدير العام والأمانة على تنظيم الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وذكر الوفد أنه يتفهم تمامًا التحديات التي تسببت بها جائحة كوفيد-19، وبالتالي، فهو يقدر بشكل خاص الجهود التي تم بذلها لإعداد جميع الوثائق والتقارير المختلفة للدورة. وشدد الوفد على أهمية الدورة لأنها كانت آخر دورة للجنة البرنامج والميزانية قبل جمعيات الويبو في أكتوبر 2021 ولأنها تتيح الفرصة لمناقشة مختلف المواضيع واستخلاص الدروس من المناقشات. ثم شكر الوفد اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي على التقارير التي قاموا بإعدادها، وذكر أنه يتطلع إلى المناقشات حول المسائل المتعلقة بالتدقيق والرقابة خلال الدورة. وأعرب الوفد أيضا عن تطلعه إلى مناقشة التقرير السنوي عن الموارد البشرية (الوثيقة WO/PBC/33/INF/1) والتقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2020 (الوثيقة WO/PBC/33/8)، الذين أعدتهما الأمانة. وأحاط الوفد علما بمختلف القرارات التي تم اتخاذها في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية، لا سيما القرار المتعلق باقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022، والخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2022-31 وعضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن توجيهات الرئيس والروح الإيجابية لجميع الدول الأعضاء ستساعد على تقديم توصيات إيجابية إلى الجمعية العامة بشأن جميع المسائل والقضايا ذات الصلة في ختام دورة لجنة البرنامج والميزانية. وفي النهاية، أكد الوفد للجنة أنه سيواصل المشاركة بطريقة بإيجابية وبناءة خلال الأيام التالية.

24. وأيد وفد باكستان البيان الذي أدلى به وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأشار الوفد إلى أن اجتماع لجنة البرنامج والميزانية ينعقد في أوقات صعبة، وأثنى على قيادة اللجنة وأقر بالجهود التي تبذلها أمانة الويبو لتنظيم الدورة. وشكر الوفد لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة والمدقق الخارجي ومدير شعبة الرقابة الداخلية والأمانة على إعداد وثائق الاجتماع. وأحاط الوفد علما بالأداء المالي الإيجابي والتقدم المحرز والوضع المالي السليم للمنظمة. وأعرب الوفد عن أمله في استئناف الأنشطة الحضورية ولا سيما تلك المتعلقة بالتدريب والتعليم بعد تحسن الوضع الصحي القائم حاليا. وشكر الوفد الأمانة على إعداد وثيقة برنامج العمل والميزانية 23/2022. وذكر أيضًا أن لديه بعض الأسئلة التي سيقوم بطرحها عند التطرق إلى بنود جدول الأعمال ذات الصلة خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية؛ وقد قام الوفد في وقت سابق بإرسال آرائه المتعلقة بالبند 14 من جدول الأعمال، "تحديث عن وضع وتقدم مساهمات الدول الأعضاء بشأن آرائها حول إعداد مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021". وشكر الوفد الوفود والمجموعات الإقليمية الأخرى على إبداء آرائها بشأن بند جدول الأعمال هذا وذكر أنه كان يستعرض المعلومات الواردة في الوثيقة WO/PBC/33/13، وأنه سيقوم بإعطاء مزيد من التعليقات عند تناول بند جدول الأعمال ذي الصلة. وفي الختام، أكد الوفد للجنة بأنه سيقدم الدعم اللازم خلال الدورة.

25. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن سروره لرؤية الرئيس وعن ثقته في قدرته على ترأس الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية بنجاح. أكد الوفد للرئيس دعمه وتعاونه الكاملين خلال الدورة والمداولات. ثم أيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأعرب الوفد أيضا عن تقديره للأمانة لإعدادها للدورة ولتوفير الوثائق ذات الصلة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن عمل لجنة البرنامج والميزانية، لا سيما المناقشات بشأن الوضع المالي للويبو، مهم جدا نظراً للآثار المتنوعة لجائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي والتي يمكن أن يكون لها أيضا تأثير محتمل على موارد المنظمة على المدى الطويل. وفيما يتعلق بالمواضيع الواردة على جدول أعمال الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية بشأن التدقيق والرقابة، أعرب الوفد عن تقديره للتقارير التي قدمها المدقق الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة الرقابة الداخلية إلى اللجنة، لا سيما في ظل جائحة كوفيد-19. وأشار الوفد إلى المسؤولية الهامة لهذه الجهات في الحرص على شفافية المنظمة وفعاليتها وكفاءتها. وأحاط الوفد علما بالتقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، والذي يحتوي على معلومات قيمة وضرورية لفهم إجراءات عمل

الأمانة. وتقدم الوفد بالشكر إلى الأمانة على التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2020، كما أعرب عن سعادته باستجابة الأمانة الاستباقية التي ساعدت على الحفاظ على وضع مالي سليم للمنظمة. وأحاط الوفد علما بتقرير الويبو السنوي عن الموارد البشرية وشدد على أنه يعلق أهمية كبيرة على التوازن والتمثيل الجغرافي العادل لموظفي الويبو. وفي الختام، شكر الوفد أيضًا الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية على مشاركة آرائها ووجهات نظرها فيما يتعلق بمواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021، وأعرب عن أمله في إحراز مزيد من التقدم خلال الدورة بشأن هذا الموضوع. وذكر الوفد أنه سيقدم ملاحظاته حول بنود جدول الأعمال على مدار الأسبوع.

26. واستفسر الرئيس عما إذا كانت الوفود قد وافقت على اعتماد مشروع جدول الأعمال. ونظرًا لعدم وجود اعتراضات أو تعليقات، تم اعتماد القرار.

27. اعتمدت لجنة البرنامج والميزانية جدول الأعمال (الوثيقة WO/PBC/33/1).

البند 3 من جدول الأعمال انتخاب نائب رئيس بالنيابة للجنة البرنامج والميزانية

28. أشار الرئيس إلى وجود مسألة أخرى معلقة من الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، وهي البند 3، "انتخاب نائب رئيس بالنيابة للجنة البرنامج والميزانية". ولم يتم اتخاذ أي قرار بشأن هذا البند بالذات في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، وبعد الطلب المرسل إلى منسقي المجموعات الإقليمية في 6 أغسطس، أمل الرئيس في الحصول على مرشح مناسب لهذا المنصب والتوصل إلى توافق بشأن هذا الموضوع. وبصفته رئيس لجنة البرنامج والميزانية، كان من واجبه إنهاء فترة ولايته بفريق كامل، ولذا فهو يريد الشروع في انتخاب نائب رئيس بالنيابة. وأعرب الرئيس عن رغبته في شكر نائب الرئيس خوسيه أنطونيو جيل سيليدونيو الذي تولى مهام الرئيس في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية حيث اضطر الرئيس إلى المغادرة لأسباب عائلية. وشكر الرئيس نائب الرئيس على حسن إدارة عمل اللجنة خلال فترة غيابه لأسباب خارجة عن إرادته. وأعرب الرئيس عن أمله في توصل المشاركين إلى توافق هذه المرة حول مرشح مناسب لمنصب نائب الرئيس بالنيابة. وسأل الرئيس إذا تم تقديم أي اقتراح لهذا المنصب. وأمل في أن يكون لديه مرشح، سيدة أو رجل، وأشار إلى أنه من الجيد ترشيح سيدة لتعزيز المساواة بين الجنسين من دون أن يؤثر ذلك على القرار النهائي. ولم يتم التقدم بأي طلب لأخذ الكلمة أو اقتراح مرشح لمنصب نائب الرئيس بالنيابة. وشدد الرئيس على أهمية الدعم الذي قدمه نائب الرئيس له في وقت سابق من ذلك العام، وأشار إلى أنهما سيواصلان العمل معًا. وقرأ الرئيس فقرة القرار التي تم اعتمادها:

29. قررت لجنة البرنامج والميزانية عدم اتخاذ أي إجراء بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

البند 4 من جدول الأعمال تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

30. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/33/2/REV.

31. وأشار الرئيس إلى أنه من واجب اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وفقًا لولايتها، تقديم تقرير مكتوب عن أنشطتها إلى لجنة البرنامج والميزانية ودعا رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى عرض هذا التقرير.

32. وأدلت رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالبيان التالي:

"شكرا جزيلا لك سيدي الرئيس. أصحاب السعادة، المندوبون الموقرون، أود أن أقدم لكم نفسي. اسمي تاتيانا فاسيليفا وأنا الرئيسة المنتخبة الحالية للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ويرافقني نائب الرئيس الحالي، السيد. بيرت كوبينز. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد موكيش آريا، الذي ترأس ثلاثًا من الدورات الخمس الفصلية التي عقدناها خلال الفترة المشمولة بالتقرير من 24 أبريل 2020 إلى 9 يوليو 2021. وخلال هذه الفترة، عقدت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة اجتماعات افتراضية ومشاورات داخلية باستخدام البريد الإلكتروني ومنصات أخرى، لتتمكن من تقديم المشورة للويبو كما هو مطلوب منا. واسمحوا لي أن أقدم لكم الآن موجزاً عن الأنشطة الهامة للجنة، على النحو الوارد في تقريرنا السنوي، أي الوثيقة WO/PBC/33/2/REV.

"فيما يتعلق بالرقابة الداخلية، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت اللجنة مشروع التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية وقدمت تعليقات عليه. وفيما يتعلق بمشروع التقرير لعام 2019، أشارت اللجنة إلى أن شعبة الرقابة الداخلية قد عدّلت فترة إعداد التقرير السنوي لتتماشى مع تلك الخاصة بالبيانات المالية وبيان الرقابة الداخلية، بناءً على توصية المدقق الخارجي. واستعرضت اللجنة تنفيذ خطة العمل المعتمدة لعام 2020 لشعبة الرقابة الداخلية وأعربت عن ارتياحها للتقدم المحرز، مع مراعاة القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19. كما استعرضت اللجنة مشروع خطة العمل السنوية للرقابة لعام

2021، والتي تم وضعها بما يتماشى مع الممارسات الجيدة. واقترحت اللجنة أن تعتمد شعبة الرقابة الداخلية نهجا استباقيا في المناقشات مع الإدارات الأخرى وشجعتها على الخروج باقتراحات محتملة إلى المدير العام بشأن المجالات المحتملة التي تحتاج إلى التحسين، مع مراعاة خططه الاستراتيجية للمنظمة. واستعرضت اللجنة سبعة تقارير تدقيق داخلي وستة تقارير تقييم وقدمت مشورتها وملاحظاتها. وكان يتم اطلاع اللجنة بشكل مستمر على وضع حالات التحقيق وعددها، والشكاوى الواردة، والشكاوى المثبتة، حسب فئة سوء السلوك. وفي الحالات التي تنطوي على تضارب محتمل في المصالح من جانب شعبة الرقابة الداخلية، استعرضت اللجنة كل حالة بالتفصيل وقدمت المشورة حسب الحاجة. واستعرضت اللجنة التعديلات المقترحة على ميثاق الويبو للرقابة الداخلية، ومشروع سياسة التدقيق الداخلي، ودليل التدقيق الداخلي المحدث، وسياسة النشر المنقحة لشعبة الرقابة الداخلية. ولاحظت اللجنة نتائج تقييمات الجودة الخارجية لوظيفتي التدقيق الداخلي والتحقيق التي أجريت في عام 2020. وتمت مناقشة جميع التوصيات الواردة في التقريرين بالتفصيل، وقدمت اللجنة المشورة وعرضت اقتراحات للتنفيذ.

"فيما يتعلق بالتدقيق الخارجي، ناقشت اللجنة مع ممثلي المدقق الخارجي نتائج عمليات التدقيق في بيانات الويبو المالية لعامي 2019 و2020. وأعربت اللجنة عن ارتياحها لملاحظة أن الآراء كانت غير مشفوعة بتحفظات. ولاحظت اللجنة استنتاج المدقق الخارجي الذي يفيد بأن البيانات المالية للويبو لا تزال ذات الجودة عالية ومدعومة بأنظمة سليمة للرقابة الداخلية وإعداد التقارير.

"فيما يتعلق بالتقارير المالية، أكدت اللجنة أن جائحة كوفيد-19 لم يكن لها تأثير سلبي على الوضع المالي للويبو في عام 2020. وحصلت اللجنة على تأكيد من الإدارة بأنه لم يتم إجراء أي تعديلات على سياسة الاستثمار ولم يكن هناك أي تأثير على الإدارة المالية للويبو. وتم إطلاع اللجنة على تحديثات السياسة المحاسبية التي تصف التغيير في عتبات رسملة الممتلكات واعتبارات المحاسبة المتعلقة بمنتجات الويبو الجديدة.

"فيما يتعلق بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، استعرضت اللجنة التقارير السنوية حول إدارة المخاطر لعامي 2019 و2020. وأعربت اللجنة عن تقديرها للخطوات الاستباقية التي اتخذتها الإدارة فيما يتعلق بإدماج أفضل ممارسات إدارة المخاطر في أنشطة الويبو. واقترحت اللجنة استعراض خارطة المخاطر مع مراعاة الأهداف الاستراتيجية والبرامج والنتائج المرتقبة ومؤشرات الأداء. وأُبلغت اللجنة بقرار الإدارة بحضور مدير شعبة الرقابة الداخلية، من الآن فصاعداً، في اجتماعات فريق إدارة المخاطر بصفة مراقب. ولاحظت اللجنة زيادة تعزيز الضوابط الداخلية باستخدام تحليلات البيانات. وأعربت اللجنة عن تقديرها لنتائج الاستعراض التنظيمي للمخاطر المتعلقة بفيروس كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، شعرت اللجنة بالطمأنينة نتيجة حسن عمل أنظمة وعمليات الويبو المتعلقة بالأمن وتأمين المعلومات وإدارة الموارد البشرية والمشتريات. وأعربت اللجنة عن تقديرها لفعالية إدارة استمرارية الأعمال في ظل جائحة كوفيد-19.

"فيما يتعلق بمكتب الأخلاقيات، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت اللجنة التقارير السنوية لمكتب الأخلاقيات لعامي 2019 و2020، بالإضافة إلى خطة العمل النهائية لمكتب الأخلاقيات لعام 2020 والتقدم المحرز في تنفيذها. وناقشت اللجنة الإنجازات التي حققها حتى الآن رئيس مكتب الأخلاقيات المؤقت، والذي تم تعيينه بعد تقاعد رئيس مكتب الأخلاقيات السابق في 31 مارس 2021.

"فيما يتعلق بمكتب أمين المظالم، ناقشت اللجنة مع أمين المظالم تقرير أنشطته لعام 2019 وأعربت عن سرورها لملاحظة ارتفاع عدد الإجراءات الوقائية، مقارنة بطلبات حل النزاعات المفتوحة والموحدة. وأوضحت اللجنة أن استعراض الأقران لوظيفة أمين المظالم في الويبو قد يكون مفيدًا أيضًا.

"أخيرًا، ناقشت اللجنة مسائل أخرى مثل تأثير جائحة كوفيد-19 واستجابة الويبو، وتوقعات/تنبؤات نتائج الويبو المالية، وتقارير الاستثمار الخاصة بالويبو، وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

"بالنيابة عن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، أود أن أعرب عن تقديري للمدير العام، ومساعد المدير العام لقطاع الإدارة والمالية والتنظيم، ومدير شعبة الرقابة الداخلية، والمراقب المالي، ورئيس مكتب الأخلاقيات السابق والمؤقت، وأمين المظالم، ورؤساء القطاعات، والمدقق الخارجي، وأمين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، لتوافرهم ووضوحهم وانفتاحهم في تفاعلاتهم المنتظمة مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وللمعلومات المقدمة من قبلهم.

"شكرا جزيلا. يرجى التفضل بطرح أي سؤال."

33. ودُعي نائب رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لقول بضع كلمات وأدلى بالبيان التالي:

"شكرًا سيدتي الرئيسة وأريد أن أتوجه بالشكر أيضا إلى المدير العام والمندوبين المحترمين. إنه لمن دواعي سروري أن أكون هنا فيما بينكم. ليس لدي ما أضيفه إلى هذا التقرير الشامل لرئيستنا، السيدة تاتيانا فاسيليفا. وإنني أقدر فرصة العمل في اللجنة

الاستشارية المستقلة للرقابة، التي تلعب دورًا مهمًا في الويبو، وكما تعلمون، نحن تطوعنا للقيام بهذا العمل، ونظراً إلى الوضع السائد الناجم عن جائحة كوفيد-19، اضطررنا إلى العمل باستخدام بيئة افتراضية. ولكنني أعتقد أننا كنا قادرين على أداء واجباتنا وحافظنا على حسن عمل آليات الرقابة وقد قدمنا ضمانات على ذلك للمنظمة والمندوبين الموقرين، وبالتالي تمكّنا من المساهمة في عمل المنظمة. شكرا سيدتي الرئيسة. إنه لمن دواعي سروري خدمتكم.

34. وفتح الرئيس باب التعليقات بشأن البند 4 من جدول الأعمال.

35. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء، وشكر اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها الوارد في الوثيقة WO/PBC/33/2 REV.، وشكر أيضا رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على العرض الذي قدمته. وأعربت المجموعة عن تقديرها للدور الأساسي الذي تلعبه اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة فيما يتعلق بآليات التدقيق والرقابة في الويبو، من أجل الحفاظ على فعالية وكفاءة وملاءمة إدارة المنظمة وأنشطتها، كما أعربت عن تقديرها لتفاعل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مع الدول الأعضاء والذي ازداد صعوبة بسبب الجائحة. وهنأت المجموعة القادة المنتخبين للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وشكرت الرئيس السابق على عمله الذي بدأ خلال الدورة 57 وصولا إلى الدورة 59. وعلى الرغم من أثر الجائحة المستمر، أعربت المجموعة عن سرورها لاستمرار اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في تلقي إحاطات بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على المنظمة، بالإضافة إلى إحاطات أخرى منتظمة، بما في ذلك خلال فترة تولي المدير العام لمنصبه، الأمر الذي سمح لهذه اللجنة بتكوين فكرة واضحة وشاملة حول مختلف وظائف الويبو وأنشطتها. وأعربت المجموعة عن سرورها لأن عملية التقييم الذاتي خلُصت إلى أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة عملت بشكل فعال خلال هذه الظروف غير المسبوقة، وأن الاستعراض التنظيمي للمخاطر المتعلقة بفيروس كوفيد-19 ذكر أن جميع المخاطر التي تم تحديدها قد تمت إدارتها بشكل جيد، وأنه لا يوجد داعي للقلق. وبالإضافة إلى ذلك، أشار تقييم شعبة الأمن وتأمين المعلومات إلى أن أنظمة وعمليات الويبو محمية بشكل جيد. وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى الحصول على مزيد من التوضيحات بشأن تنفيذ خطط "العودة إلى المكاتب"، على النحو المذكور في الفقرة 44 من تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وفيما يتعلق بالمسائل المحددة التي تم استعراضها ومناقشتها، رحبت المجموعة بالعمل والتفاعل الوثيق مع شعبة الرقابة الداخلية، وأيدت أي تفاعل بين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والشعبة في المستقبل، لا سيما فيما يتعلق بنهج التقييم الخاص بالشعبة، وأعربت عن رغبتها في فهم سبب استمرار تعليق أربع قضايا تحقيق، كما ورد في الدورة الحادية والستين للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. كما أعربت المجموعة عن امتنانها لأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد استعرضت الحالات التي يوجد فيها تضارب في المصالح مع شعبة الرقابة الداخلية وقدمت المشورة إلى مدير شعبة الرقابة الداخلية والجهات المعنية الأخرى. وذكرت المجموعة أنها تقدر تفاعل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مع المدقق الخارجي، الأمر الذي أدى إلى تحسين عملية متابعة تنفيذ التوصيات وإلى تعزيز التعاون. وفيما يتعلق بالتدقيق الخارجي بشكل خاص، أعربت المجموعة عن ارتياحها للاستنتاج الذي تم التوصل اليه وهو أن البيانات المالية للويبو لا تزال ذات الجودة عالية ومدعومة بأنظمة سليمة للرقابة الداخلية وإعداد التقارير. أما فيما يتعلق بالمخاوف التي أشارت إليها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في تقريرها، فقد أحاطت المجموعة علما بالارتفاع الكبير في التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للمنظمة. وكما هو موضح في وثائق الميزانية وفي تقرير المدقق الخارجي، كانت أهم العوامل التي أثرت على تقييم الالتزامات هي العناصر المتعلقة بالافتراضات الاكتوارية، على سبيل المثال الاتجاهات الديموغرافية أو معدلات الفائدة، والتي كانت تتماشى مع المبادئ المعتمدة من قبل المنظمات الدولية. وتعتقد المجموعة أنه ينبغي للويبو التركيز على تأمين التمويل الكافي لالتزامات التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة بالتشاور مع الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت المجموعة توضيحات من الأمانة بشأن التدابير التي يتم وضعها لضمان الاستقرار المالي، لا سيما بعد الزيادة الحادة في استحقاقات التقاعد، وأعربت عن اهتمامها بمعرفة كيف تخطط الأمانة للاستجابة لاقتراح اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في الفقرة 39 من تقريرها بشأن وضع ضوابط للتخفيف من المخاطر المتعلقة باستحقاقات التقاعد. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت المجموعة عن سرورها لاستمرار اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في الإشراف بشكل نشط على إدارة الموارد البشرية في المنظمة، ووظائف الأخلاقيات وأمين المظالم، وشكرت الأمانة على تيسير الجلسات الافتراضية للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وعلى الإحاطات المقدمة للدول الأعضاء خلال الجائحة. كما أحاطت المجموعة علما بضرورة مراعاة مخاوف مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم) عند صياغة سياسة الموارد البشرية للويبو. وفيما يتعلق بالأخلاقيات وانضمام رئيسة مكتب الأخلاقيات الجديدة، فإن المجموعة تتطلع إلى التعامل معها ومتابعة عمل مكتب الأخلاقيات عن كثب. وفي الختام، شكرت المجموعة مرة أخرى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على عملها، وأعربت عن تطلعها إلى استمرار هذه اللجنة في تأدية دورها الرئيسي والنشط فيما يتعلق بآليات التدقيق والرقابة في المنظمة.

36. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وشكر اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها وعلى العرض التقديمي. وأعربت المجموعة عن تقديرها لعمل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة باعتباره جزءاً أساسياً من آليات الرقابة في الويبو، وأحاطت علما بالتعاون الذي قدمه مختلف أصحاب المصلحة داخل وخارج الويبو لضمان تنفيذ اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ولايتها. وأشارت المجموعة إلى أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة كانت راضية إلى حد كبير عن التقارير التي تلقتها من أصحاب المصلحة في الويبو، بما في ذلك التقارير المتعلقة بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، والتي تضمنت أيضًا الاستعراض التنظيمي للمخاطر المتعلقة بفيروس كوفيد-19، وأعربت المجموعة عن تقديرها للنصائح التي قدمتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، عندما رأت ذلك مناسبًا، بما في ذلك اقتراح أن تعتمد شعبة الرقابة الداخلية نهجا استباقيا في المناقشات مع الإدارات الأخرى وفي الخروج باقتراحات محتملة إلى المدير العام بشأن المجالات المحتملة التي تحتاج إلى التحسين، مع مراعاة الخطط الاستراتيجية.

ولاحظت المجموعة أن التقرير يتضمن إشارات إلى نصائح وتوصيات محددة مقدمة من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وتساءلت إذا كان من المفيد إطلاع الدول الأعضاء على التوصيات الفعلية المقدمة. واستشهدت على سبيل المثال بالمقطع الذي ينص على ما يلي: "... في جميع الحالات التي تنطوي على تضارب محتمل في المصالح من جانب شعبة الرقابة الداخلية، استعرضت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة كل حالة بالتفصيل وقدمت المشورة إلى مدير شعبة الرقابة الداخلية وفقًا لذلك"؛ وطلبت المجموعة توضيح طبيعة المشورة المقدمة في مثل هذه الحالات. ولاحظت المجموعة أيضا الشواغل التي أثيرت بشأن تقديرات استحقاقات الموظفين بعد التقاعد، والتي تتألف أساسا من التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والتي سجلت زيادة قدرها 139.1 مليون فرنك سويسري في قيمة الالتزامات، وهي مسألة أثيرت أيضًا مع المدقق الخارجي. وأحاطت المجموعة علما بالرد الذي قدمه هذا الأخير، وتساءلت إذا كان هناك أي تعليق من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بما أنه لم يتم ملاحظة أي تعليق. واختتمت المجموعة بتوجيه الشكر مرة أخرى إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على التقرير الذي أعدته، وشجعت جميع أصحاب المصلحة المعنيين على مراعاة التوصيات المتعلقة بمجالات عملهم.

37. وشكر وفد المكسيك المدير العام والأمانة على المعلومات المقدمة، وشكر أيضا اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على عملها والعرض الذي قدمته. وأشار إلى أنه يشارك اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مخاوفها المتعلقة بمسألة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وكرر السؤال الذي طرحه وفد المملكة المتحدة بشأن أفضل السبل للتعامل مع هذه المسألة في المستقبل القريب. وفيما يتعلق بمكتب الأخلاقيات، استمع الوفد باهتمام شديد إلى خطاب المدير العام وأحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، ولاحظ أنه يمكن تحسين العلاقة بين مكتب الأخلاقيات واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ونظرًا للتأخر في وضع خطة عمل مكتب الأخلاقيات، سأل الوفد كل من الأمانة واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة عما إذا كانت رئيسة مكتب الأخلاقيات الجديدة ستتلقى خطة عمل منقحة أو من المتوقع أن تستكمل خطة العمل التي صاغها رئيس مكتب الأخلاقيات السابق.

38. وأعرب وفد باراغواي، متحدثًا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن امتنانه للتقرير، الذي قدم عرضًا محددًا لمختلف البنود التي سيتم التعامل معها، بما في ذلك التقارير المالية، وتقارير التدقيق الداخلي والخارجي، والأخلاقيات المهنية، ومكتب أمين المظالم والمسائل الأخرى. وأثنت المجموعة على الإدارات المختلفة التي تعمل على الامتثال للتوصيات المقدمة إليها، في وقت تُبذل فيه الجهود لتوجيه العمل استنادا إلى الدروس المستفادة من تنفيذ التوصيات ولتلبية طلب اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالحصول على رؤية كاملة للعملية ونتائج تطبيق التوصيات. وتشارك المجموعة أيضا اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مخاوفها بشأن التزامات التأمين الصحي للمنظمة، وتأمل في أن تراقب الإدارة عن كثب التأثير الذي قد يُحدثه هذا الأمر على الشؤون المالية.

39. وشكر وفد الصين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على التقرير الذي أعدته. وبعد أن شارك في جميع الإحاطات المقدمة للدول الأعضاء، أقر الوفد بالعمل الدؤوب للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وبالإنجازات التي تحققت في العام الماضي. ولاحظ أنه في فترة عام واحد، تغلبت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على التحديات الناجمة عن الجائحة وعقدت دورات منتظمة واجتماعات افتراضية ونشرت تقارير جميع الاجتماعات. وأجرت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة الرقابة الداخلية أنشطة واتصالات وثيقة وقدمت توصيات جيدة للغاية. وقد حققا معا نتائج بارزة في مجالي الرقابة والتدقيق، ومن المأمول أن يستمر التواصل الفعال في المستقبل وأن يتم العمل على تعزيزه. وأعرب الوفد عن اعتقاده الراسخ أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لعبت وما زالت تلعب دورًا مهمًا للغاية في توفير وظائف الرقابة للويبو والحرص على فعاليتها واستقلاليتها، فضلاً عن تقييم الأوضاع المالية للمنظمة. كما أعرب الوفد عن أمله في التعاون الوثيق مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في المستقبل للعمل على تحسين آليات الرقابة في المنظمة.

40. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق وشكر اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها وعرضها وعلى تقييم تقارير التدقيق والتقييمات المختلفة. ولاحظت المجموعة بسرور التعاون الوثيق بين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة الرقابة الداخلية والأمانة، وأشارت إلى أن هذا الأمر أدى إلى تحقيق تحسن كبير في تنفيذ التوصيات، وذلك وفقا لحالة تنفيذ التوصيات الـ 38 الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة. وأعرب الوفد أيضا عن ارتياحه لملاحظة رضا اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة عن الاستجابة لجائحة كوفيد-19 وتدابير التخفيف من المخاطر ذات الصلة التي اتخذتها الأمانة والمتعلقة بإدارة الأزمات. وكما هو مبين في التقرير، تمت معالجة المخاطر بالشكل المناسب وإدارتها بشكل جيد إلى حد كبير. وأحاطت المجموعة علما باقتراح مراجعة الإجراءات الخاصة باختيار أعضاء لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، والتزمت بالإدلاء ببيان موضوعي بشأن هذه المسألة ضمن إطار بند جدول الأعمال ذات الصلة.

41. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء، وشكر اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على التقرير الزاخر بالمعلومات وعلى عملها طوال العام، على الرغم من التحديات الناجمة عن كوفيد-19. واقر الوفد بالجهود القيمة التي تبذلها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لتعزيز الرقابة على المنظمة، وأعرب عن تقديره للدعم الذي تقدمه الأمانة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من أجل تنفيذ مهامها. ورحب الوفد بالنتائج الإيجابية لتقييمات الجودة لوظيفتي التدقيق الداخلي والتحقيق والتي قامت بها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، إلى جانب التقدم الذي أحرزته شعبة الرقابة الداخلية في تنفيذ خطة عملها لعام 2020 وفي العمل بشكل تعاوني على تطوير خطة عملها لعام 2021. وأعرب الوفد عن تقديره لاستعراض وضع حالات التحقيق وعددها، وأشار الوفد إلى أنه يبدو أن هناك العديد من الإحالات إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة للحصول على

إرشادات، كما لاحظه الآخرون، بسبب تضارب المصالح المحتمل من جانب شعبة الرقابة الداخلية. واعتبر الوفد أن هذه الممارسة ممارسة ممتازة، وتساءل إذا كانت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد لاحظت وجود مسائل محددة تتسبب في تكرار المخاوف بشأن تضارب المصالح في شعبة الرقابة الداخلية، وإذا كان بإمكان اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مشاركة أي معلومات أو آراء أخرى حول هذا الموضوع، وتحديد العدد الفعلي للحالات التي تطلبت مثل هذه الإحالات. وأيد الوفد ملاحظات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن إمكانية تحسين المنظمة لسياسة الموظفين في مجالات معينة، بما في ذلك مراعاة اهتمامات مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم)، وتقديم المزيد من التوضيحات للموظفين بشأن جهات الاتصال المناسبة للإبلاغ عن سوء السلوك، والحاجة إلى تحديد بشكل واضح إجراءات الاستشارة غير الرسمية الذي يمكن اتباعها قبل تقديم شكوى رسمية بشأن الاستغلال الجنسي أو الإساءة أو التحرش. وتساءل الوفد إذا كان بإمكان الأمانة مشاركة أي تعديلات على سياسة الموظفين تراعي تلك التوصيات المحددة.

42. وأشار وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إلى الوثيقة WO/PBC/32/2 REV. وذكّر بالدور المهم الذي تؤديه اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في ضمان الحوكمة الرشيدة والحفاظ على فعالية وكفاءة المنظمة من خلال جهودها المستمرة لتحسين وظيفة الرقابة. وأعرب الوفد عن امتنانه للتفاعل الإيجابي بين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والدول الأعضاء، من خلال الجلسات الإعلامية المنتظمة ورفع التقارير إلى لجنة البرنامج والميزانية بشكل دوري. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن سروره لملاحظة أن الإدارة قد حددت المخاطر التنظيمية المتعلقة بفيروس كوفيد-19 وقامت بإدارتها بشكل جيد، ونتيجة لذلك، لم تؤثر الجائحة بشكل سلبي على الوضع المالي للمنظمة في عام 2020 بل تحسن أداءها المالي. وفيما يتعلق بالفقرة 43 من التقرير واقتراح اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بضرورة مراعاة اهتمامات مجتمع معين عند صياغة سياسات الموارد البشرية، أعرب الوفد عن تحفظاته بشأن الجملة الأولى من الفقرة، وأشار إلى أنه لا يمكنه تأييدها. وفيما يتعلق بالفقرة 48 من التقرير، التي تنص على أن "شعبة الرقابة الداخلية أيدت تقييم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بأنه لا توجد مخاطر كبيرة على الحوكمة والضوابط الداخلية، مشيرةً مع ذلك إلى وجود ثغرات في بعض المجالات التي تحتاج إلى تحسين"، تساءل الوفد إذا كان بإمكان الأمانة توضيح تلك المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

43. وشكر وفد الاتحاد الروسي رئيس وأعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على العمل الهام للغاية الذي تم إنجازه، وعلى إعداد التقرير الذي أظهر أن عمل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة كان مثمرا للغاية طوال العام الماضي، على الرغم من القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وأعرب الوفد عن ارتياحه لأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد قدمت تقريرا إيجابيا حول خطة الرقابة الداخلية، وإعداد التقارير المالية، والمشتريات، واستراتيجية الاستثمار الخاصة بالمنظمة، وذكر أنه من المهم أن تحافظ اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تفاعل وثيق مع شعبة الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي وأمين المظالم ومكتب الأخلاقيات. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن تضافر جهودهم المشتركة من شأنه أن يساهم في تحسين جودة إعداد التقارير وتدابير الرقابة، كما أعرب عن اعتقاده أنه من المهم أن يقوم المدقق الداخلي بإعداد تدقيق سنوي بشأن الإدارة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية. وسيساهم هذا الأمر في تحسين عمل نظم الإبلاغ والمساءلة داخل المنظمة. وأعرب الوفد عن تأييده لما تم إنجازه حتى الآن، ولا سيما من قبل فريق إدارة المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أنه مهتم بشكل خاص بتحليل العمل المتعلق بإدارة المخاطر الذي قامت به الأمانة خلال الجائحة. وأمل الوفد أن تستمر مراقبة الوضع بالشكل المناسب، وأن يستمر تطبيق الرقابة عند إدارة المخاطر ذات الصلة. وأيد الاقتراح المقدم لتحديث بيان قابلية تحمل المخاطر، مع الأخذ في الاعتبار جائحة كوفيد-19 وآثارها، وأشار أيضًا إلى ضرورة اعتماد خطة عمل محدثة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مناقشة الوثيقة في الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية. وفيما يتعلق باقتراح مراعاة اهتمامات فئات معينة عند صياغة سياسات الموارد البشرية للويبو، أعرب الوفد عن اعتقاده أن جميع موظفي الويبو يجب أن يتمتعوا بحقوق متساوية، وأن معاملة فئة واحدة أو عدة فئات بطريقة مختلفة عن الآخرين لا يبدو أمراً مناسباً. ورغم ذلك، سيواصل الوفد القيام بدور نشط في النظر في استراتيجية الموارد البشرية خلال الفترة المقبلة. وأيد الوفد أيضًا اقتراح وضع قائمة بالتوصيات الحالية ومراجعتها، فقد أدخلت الويبو تعديلات كبيرة على هيكل برنامج العمل والميزانية، وهو يعتقد أن مراجعة التوصيات الحالية ستجعل من الممكن تحسين جودة العمل المنجز.

44. وأعطى الرئيس الكلمة لرئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ونائبها وللأمانة للرد على الملاحظات والتعليقات المختلفة التي أبدتها الدول الأعضاء، ولتقديم مزيد من المعلومات أو الإيضاحات، وفقًا لذلك.

45. ورحبت رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بتعليقات وملاحظات مختلف الوفود. وأشارت إلى أن القضية المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لا تقتصر على الويبو فحسب، بل هي أيضا قضية عامة تتعلق بالسياسة المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، كما ورد في تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وأعربت الرئيسة عن ثقتها في أن الأمانة ستعمل على هذا الموضوع. وفيما يتعلق بإدارة المخاطر، عملت الأمانة بشكل فعال مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على جميع التحديثات المتعلقة بإدارة المخاطر، وتم التأكيد على أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والأمانة ستواصلان العمل معًا من أجل إبقاء لجنة البرنامج والميزانية على اطلاع دائم بالتقدم المحرز في هذا المجال. وفيما يتعلق بالتحقيقات، وبالنسبة لبعض القضايا التي كانت عالقة، كانت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تنتظر الفرصة للقاء رئيس الجمعية العامة للويبو ورئيس لجنة التنسيق، لأنها بحاجة إلى التشاور معهما والحصول على توجيهاتهما بشأن بعض المسائل قبل إسداء المشورة إلى شعبة الرقابة الداخلية.

46. وقال نائب رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إنه يشعر أن رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد تناولت النقاط الرئيسية التي أثارتها الوفود المختلفة. وذكر البيان الذي تم إدلائه بشأن التزامات التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة والتي سجلت زيادة قدرها 139 مليون فرنك سويسري، وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تعتقد أنه كان ينبغي أن يسلط المدقق الخارجي الضوء على هذه المسألة لأنها كانت مهمة إلى حد ما. وكان حجم الالتزامات في الواقع يتأثر بشكل كبير بالافتراضات الاكتوارية، ولذلك كان من المهم للغاية مناقشة كيف سيستمر التمويل لهذه الالتزامات في المستقبل. وفيما يتعلق بالنقطة التي أثارها وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تضارب المصالح، لعبت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة دورًا في التحقيقات التي شملت الإدارة، والمدير العام، ومدير شعبة الرقابة الداخلية، وجهات أخرى، وينبغي أن تتابع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة هذه المسائل، كما ذُكر سابقا. ولا يعتقد نائب رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن هناك أي مسائل محددة تتسبب في تكرار تضارب المصالح، ولكن، كإجراء وقائي وفي حال وجود أو إمكانية وجود أي تضارب للمصالح، من الضروري ألا يتم التحقيق في الحالة من قبل شعبة الرقابة الداخلية، ويجب إحالتها إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، التي ستجري بدورها تقييمًا أوليًا وستلجأ إلى الاستشاريين المعتمدين من قبلها لإجراء تحقيق، إذا لزم الأمر. وانتقل نائب الرئيسة إلى سؤال وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) حول الثغرات في الضوابط الداخلية. وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تعتقد أن الضوابط الداخلية تعمل كما يجب ولكن، بطبيعة الحال، يمكن إجراء تحسينات في بعض المجالات والتي تم تسليط الضوء عليها في تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، مثل إدارة المخاطر، ولكن الثغرات لم تكن كبيرة لدرجة أنها قد تؤثر سلباً على جودة الرقابة الداخلية التي كانت، بشكل عام، جيدة للغاية وموثوقة في الويبو. واختتم نائب رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بتوجيه الشكر للمندوبين على الدعم الذي قدموه للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وعلى تقديرهم لعملها.

47. وفيما يتعلق بمسألة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، اقترحت الأمانة أن يتم جمع جميع الأسئلة المتعلقة بالموضوع معًا، وذلك لتتم معالجتها من قبل المدقق الخارجي في تقريره، وليتم التطرق اليها لاحقًا خلال عرض البيانات المالية. ورداً على السؤال الذي طرحه وفد المكسيك، ذكرت الأمانة أنه لا يمكن معرفة بشكل مسبق طريقة عمل رئيسة مكتب الأخلاقيات الجديدة التي ستتولى منصبها هذا الأسبوع داخل المنظمة، كما أشار اليه سابقًا المدير العام. وأكدت الأمانة أنها كانت سنة انتقالية، ولا سيما بالنسبة لهذا المكتب. وبالإضافة إلى ذلك، ركزت الإدارة الجديدة بشكل كبير على خلق ثقافة عمل منفتحة وآمنة وإيجابية وشاملة منذ أن تولت مهامها. وينبغي إعطاء الوقت الكافي لرئيسة مكتب الأخلاقيات الجديدة، التي ستكون حاضرة في دورة لجنة التنسيق، لاستلام منصبها وتقييم عمل المكتب في ضوء هذه التطورات. وقد أشار عدد من المندوبين إلى تأثير جائحة كوفيد-19 على أنظمة المنظمة، وتواصل الأمانة مراقبة هذا الأمر عن كثب لتحديد تأثيره على الاستقرار الاقتصادي للمنظمة. وفيما يتعلق بسياسة "العودة إلى المكاتب"، ومثل ما فعلت العديد من منظمات الأمم المتحدة، درس فريق إدارة الأزمات التابع للأمانة، والذي يرأسه المدير العام، خلال الصيف كيفية تنفيذ النواحي التشغيلية المتعلقة بهذه السياسة بطريقة فعالة. وتم وضع خطة تستند على بعض المبادئ الأساسية: كيفية إعادة الزملاء بأمان إلى مركز العمل، مع إيلاء الأولوية لصحة الموظفين وسلامتهم. وقد استرشدت المنظمة بتوصيات البلد المضيف، وبالتوصيات والمناقشات داخل كانتون جنيف، ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك أطباء الأمم المتحدة، وبنصائح منظمة الصحة العالمية. ولن يعود جميع الموظفين على الفور إلى أماكن العمل وبشكل يومي، ولكن سيتم تنفيذ العملية بطريقة تدريجية وعلى عدة مراحل خلال موسم الخريف، بدءًا من نسبة منخفضة تبلغ حوالي 15 في المائة، وستتم إعادة حوالي 100 إلى 200 زميل إضافي خلال كل مرحلة. وستسمح هذه الضوابط للأمانة بتقديم الخدمات المؤسسية الداخلية اللازمة لدعم الموظفين عند عودتهم بشكل أفضل. وكان هذا الإجراء مصحوبًا أيضًا بسلسلة من الاحتياطات الصحية الأخرى، والتي تم وصف البعض منها في مقدمة الاجتماع، مثل اعتماد تصاريح خاصة بكوفيد-19 للدخول إلى كافيتريا الويبو خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية. وأعربت الأمانة عن أملها في أن تجعل هذه الجهود الموظفين يشعرون بالطمأنينة خلال عودتهم التدريجية إلى مراكز عملهم، على الرغم من أن هذه العملية ترتبط بتدابير السلامة المعتمدة والتي تتغير بشكل مستمر بسبب التقلّب المستمر للحالة الوبائية بشكل شبه يومي. وبالتالي، سيتم اتخاذ القرارات الإدارية وفقًا لإمكانية تنفيذ مثل هذه التدابير مع مراعاة معايير السلامة.

48. وشكر الرئيس الأمانة وكذلك رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ونائبها على التوضيحات والتفسيرات المقدمة، مشيرًا إلى أن لجنة البرنامج والميزانية ستتلقى توضيحات إضافية بشأن مسألة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في مرحلة لاحقة، وحاول الرئيس اقتراح قرار من قبل لجنة البرنامج والميزانية بشأن بند جدول الأعمال، والذي تم عرضه على الشاشة.

49. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على العمل الممتاز الذي أنجزته وعلى ردها على الأسئلة المطروحة، وذكر أن لديه تحفظات على الفقرة 43 من تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، حيث تم اقتراح مراعاة مخاوف مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم)، لأنه يعتقد أنه ينبغي تجنب أي شكل من أشكال التمييز بين مختلف الفئات. وقال الوفد إنه لا يمكنه الموافقة على الجملة الأولى من الفقرة، ويفضل جملة عامة تشمل جميع الفئات، بدلاً من تلك التي تعطي الأولوية لفئة على الأخرى. وفي هذا السياق، قال الوفد إنه لا يمكنه تأييد القرار المتعلق بهذا البند قبل إيجاد حل لهذه المسألة.

50. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى أنه تم النظر بشكل مطول في تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة خلال الجلسة العامة، وهي لجنة مستقل عن الدول الأعضاء. وبما أنه لم يكن مطلوبا من لجنة البرنامج والميزانية اعتماد التقرير أو الموافقة عليه أو عدم

الموافقة عليه، كان الوفد يؤيد تطبيق اقتراح الرئيس بالإحاطة علما به. وبالإضافة إلى ذلك، حذر الوفد من محاولة التفاوض بشأن محتويات التقرير الذي قدمته هيئة مستقلة لا تخضع لآراء ورغبات الدول الأعضاء.

51. وتأييداً للبيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة في وقت سابق، اغتنم وفد المكسيك الفرصة لتذكير الوفود بأنه عادة، عندما لا يوافق أحد الوفود على جزء معين من التقرير المقدم، كان الحل هو الإحاطة علما بالموقف الذي اتخذه هذا الوفد دون التسبب في تأخير العمل خلال الجلسة العامة. وبالتالي أيد الوفد هذا الاقتراح والاستمرار على هذا النحو، لتجنب تعقيد الأمور، كما حدث في بعض الأحيان في الماضي.

52. وتوجه الرئيس إلى وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) وشدد على أن القضية المطروحة هي تقرير هيئة استشارية مستقلة. والدول الأعضاء حرة في إبداء تحفظات والتي يتم تسجيلها على النحو الواجب. ورغم ذلك، يبقى القرار الذي طُلب من لجنة البرنامج والميزانية اتخاذه هو مجرد الإحاطة علما بالتقرير. ولاحظ الرئيس أن الوفد قد أعرب عن ارتياحه العام للعديد من العناصر الواردة في التقرير، وبالتالي، اقترح أن تقوم لجنة البرنامج والميزانية بتسجيل تحفظ الوفد.

53. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) وفدي المملكة المتحدة والمكسيك على تعليقاتهما وشرحهما، لكنه اقترح الانتقال إلى البند التالي واتخاذ القرار بهذا الشأن في وقت لاحق.

54. ونظرا لعدم وجود توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع، وافق الرئيس على تأجيل اختتام البند لمرحلة لاحقة.

55. وبالعودة إلى بند جدول الأعمال المفتوح، أشار نائب رئيس لجنة البرنامج والميزانية إلى أن النقطة المتبقية التي يتعين تناولها هي التقرير، والذي نوقش مطولا في العديد من الجلسات غير الرسمية من قبل الدول الأعضاء. وقد تم أخذ الآراء المختلفة للوفود في الاعتبار، ولكن لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه النقطة، وبالتالي لا يمكن اتخاذ قرار بشأن بند جدول الأعمال. واقترح نائب الرئيس، بالاتفاق مع الأمانة، إغلاق البند 4 من جدول الأعمال دون اتخاذ قرار لأنه، على الرغم من الجهود المبذولة، لم يتم التوصل إلى اتفاق. وبالتالي، لن تحتوي قائمة قرارات الدورة على قرار بشأن البند 4 من جدول الأعمال.

56. واغتنم وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الفرصة لشكر نائب الرئيس والأمانة على كل الجهود المبذولة في سبيل التوصل إلى توافق بين الدول الأعضاء. وأكد الوفد لنائب الرئيس أنه أظهر المرونة وأنه قيّم العديد من الاقتراحات المقدمة بعناية سعياً لإيجاد حل وسط. ولكن، أشار الوفد إلى أنه، بسبب فقرة واحدة، تُفضّل بعض الوفود عدم اتخاذ أي قرار، وفي هذا الصدد، أكد الوفد مرة أخرى تحفظه الشديد على هذه الفقرة. وأضاف أنه ينبغي أن تراعي اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة القيم والمبادئ التي تؤمن بها الدول الأعضاء والمنظمة وتراعيها، وألا تدخل في قضايا مثيرة للجدل، مثل الجملة الأولى من الفقرة 43. واختتم الوفد بتوجيه الشكر إلى جميع الزملاء للعمل الحثيث لإيجاد حل وسط، وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة هذه المسألة خلال الجمعية العامة.

57. وأعرب وفد باكستان عن شكره لنائب الرئيس على جهوده الواضحة للسماح للدول الأعضاء بتسجيل مواقفها. وأَسِف لعدم تمكن لجنة البرنامج والميزانية من اتخاذ قرار بشأن مسألة بسيطة للغاية. وذكر أنه على الأرجح يوجد قضايا أكثر حساسية من الممكن مناقشتها خلال الأسبوع. وقد أظهر الوفد والعديد من الوفود الأخرى، التي أبدت تحفظات على الجملة الأولى من الفقرة 43 من تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، قدرًا كبيرًا من المرونة. وأشار الوفد إلى أن عدم توافق الآراء بشأن الفقرة 43 تجلى بوضوح، وكان يفضل التوصل إلى قرار بشأن هذا البند. وذكر أن المادة 9.1 من النظام المالي للويبو ولائحته تحدد بشكل واضح دور اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وهذه المادة توضح أن هذه اللجنة هي هيئة استشارية، ودورها هو مساعدة الدول الأعضاء في قضايا الحوكمة، وينبغي أن تأخذ الدول الأعضاء القرارات النهائية وفقا لما تراه مناسبا. واختتم الوفد بيانه بتوجيه الشكر مرة أخرى لنائب الرئيس على الجهود الذي بذلها.

58. وتحدث وفد بنغلاديش بصفته الوطنية، وشكر نائب الرئيس والدول الأعضاء على التفاعلات البناءة للغاية والمرونة خلال المناقشات بشأن بند جدول الأعمال هذا والتي جرت ضمن إطار جلسات رسمية وغير رسمية. وكان من الأفضل لو تم اتخاذ قرار توافقي بشأن هذه المسألة، وهذا ما يحبّذه الوفد وجميع الدول الأعضاء الأخرى. ولكن، وفي ضوء ما آلت اليه الأمور، رحب الوفد بعدم اتخاذ قرار حول بند جدول الأعمال هذا. وعلى الرغم من ذلك، سجل الوفد مخاوفه وتحفظه بشأن السطر الأول من الفقرة 43 من تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وأشار إلى أنه يجب ألا يؤثر ذلك على أي من سياسات الويبو قبل أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء حول هذه المسألة في المستقبل.

59. وأعرب وفد المكسيك عن موقفه فيما يتعلق بالبند 4 من جدول الأعمال، وذكر أنه كان يدرك على مضض أنه لن يتم اتخاذ قرار وذلك يعود، من وجهة نظره، إلى عدم توفر الوقت الكافي للتوصل إلى اتفاق. وأمل الوفد أن يتم التوصل في الأيام والأسابيع القادمة إلى اتفاق بين جميع الوفود التي شاركت في مناقشة هذا الموضوع المهم للغاية. وكملاحظة أخيرة، أقر الوفد بأهمية آراء جميع الوفود بشأن ما يجب مناقشته وبأهمية أخذ كل بند من بنود جدول الأعمال في الاعتبار؛ ورغم ذلك، أعرب عن اعتقاده أن من واجب المنظمة الحفاظ على استقلالية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة واحترام هذه الاستقلالية خلال أدائها لعملها.

60. وكرر وفد المملكة المتحدة، متحدثًا باسم المجموعة باء، البيان الذي تم الإدلاء في بداية الدورة بشأن هذا البند، عندما أعرب عن أمله في أن يتم إغلاق بند جدول الأعمال هذا بقرار عادي. وجددت المجموعة وجهة نظرها المتمثلة بأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة هي هيئة مستقلة ذات وظيفة استشارية، وقد تم عرض تقاريرها والاستماع إليها من قبل لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة، ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أعربت المجموعة عن تطلعها إلى المشاركة بشكل بناء لإيجاد حل مقبول من الجميع.

61. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن تقديره للرئيس ونائب الرئيس على مساهمتهما البناءة في المناقشة، وأعرب عن امتنانه لجميع الوفود التي تحدثت بشأن هذه النقطة واقترحت صياغة لمحاولة مساعدة لجنة البرنامج والميزانية على التوصل إلى اتفاق. ومن المؤسف أنه لم يتم إحراز تقدم، على الرغم من أنه يبدو أن جميع الأطراف قد عملت بجد لمحاولة التوصل إلى حل وسط. وأعرب الوفد عن أمله في التوصل إلى اتفاق في المستقبل، خلال الجمعيات العامة على سبيل المثال. وكرر الوفد امتنانه للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها وتعليقاتها والتوصيات التي قدمتها. وأعرب الوفد عن امتنانه للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على دورها المهم للغاية في الإشراف على أنشطة الويبو، كما أعرب عن أمله في أن تواصل عملها مع الامتثال بشكل صارم باختصاصاتها، لأن ذلك سيساعد على تجنب مثل هذه الخلافات بين الدول الأعضاء في المستقبل. وفي الختام، أعرب الوفد مرة أخرى عن استعداده للمشاركة في المستقبل في المناقشات حول هذه المسألة.

62. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه من المؤسف حقًا أن لجنة البرنامج والميزانية لم تتمكن من التوصية بأن تُحيط الجمعية العامة علما بتقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة فقط بسبب الاعتراض على جملة واحدة في التقرير بأكمله. وذكّر الوفود بأن التقرير صدر عن هيئة مستقلة عُهد إليها بتقديم المشورة للدول الأعضاء بشأن عدد لا يحصى من القضايا، بما في ذلك كيفية معالجة وتصحيح التمييز بجميع أشكاله. ولذلك، رأى الوفد أنه من الضروري تذكير لجنة البرنامج والميزانية ببيان وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة الذي أصدرته خلال استعراض لجان التدقيق والرقابة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في عام 2019 والذي يؤكد بأن "... الاستقلالية والحياد والموضوعية هي شروط أساسية لتتمكن أي لجنة تدقيق ورقابة من العمل بفعالية"، وأن الضمانة لذلك هي" ... التأكد من أن جميع الأنشطة مرتبطة بالواجبات والمسؤوليات، على النحو المنصوص عليه في اختصاصات اللجنة أو ميثاقها، وأن هذه الأنشطة مستقلة ولا تخضع لأي ضغط أو تأثير غير مبرر. ولذلك، كان من الضروري ألا تقابل التوصيات الموضوعية الصادرة عن عملية الرقابة الخارجية للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالتأنيب من لجنة البرنامج والميزانية، علما أنه تم تكليف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بتقديم المشورة للجنة البرنامج والميزانية بشكل مستقل. ومن دون المساس بمحتوى التقرير، شعر الوفد بأنه مضطر إلى القول إنه يؤيد بالكامل اقتراح اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، على النحو الوارد في تقريرها، لضمان التنوع والشمولية في مكان العمل، بما في ذلك من خلال مراعاة مخاوف مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم)، عند صياغة سياسات الموارد البشرية للويبو.

63. ونظرًا لعدم وجود طلبات أخرى لأخذ الكلمة، أغلق نائب الرئيس البند 4 من جدول الأعمال من دون أي اتفاق.

البند 5 من جدول الأعمال اقتراح مراجعة الإجراءات الخاصة باختيار أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

64. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/33/3.

65. وقدّم الرئيس البند 5، "اقتراح مراجعة الإجراءات الخاصة باختيار أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة"، وأشار إلى أنه في عام 2010، وافقت الجمعية العامة للويبو على إجراءات اختيار أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، على النحو المبين في الوثيقة WO/GA/39/13. وعلى مدى أكثر من عقد، تم تعيين أعضاء جدد في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وفقًا لهذه الإجراءات. ولأسباب سيتم شرحها لاحقًا، لقد حان الوقت لمراجعة إجراءات الاختيار وتنقيحها، لكي تتماشى بشكل أفضل مع أفضل الممارسات ولتعزيز الفعالية. وطلب الرئيس من الأمانة عرض التقرير.

66. وأشارت الأمانة إلى أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تتألف من سبعة أعضاء يمثلون كل مجموعة من المجموعات الإقليمية. ويتولى أعضاء هذه اللجنة منصبهم لمدة ثلاث سنوات، وهذه المدة قابلة للتجديد لمرة واحدة، ولا يعمل أي عضو في اللجنة لمدة تزيد على ست سنوات في الإجمال. وعندما تنتهي فترة خدمة أحد الأعضاء، يتم إطلاق عملية اختيار من قبل هيئة تحكيم مكونة من سبعة أعضاء يمثلون المجموعات الإقليمية السبع. ويُساعد هيئة التحكيم موظف في الويبو يتم تعيينه كأمين لهذه الهيئة. وخلال جولتي التعيين السابقتين، تم تعيين رئيس قسم القانون الإداري في مكتب المستشار القانوني من قبل المدير العام كأمين لهيئة التحكيم. ولتوفير مزيد من المعلومات بشأن هذا الموضوع، تم إصدار الوثيقة WO/GA/39/13 في عام 2010 من قبل فريق عامل تم تشكيله للتركيز على المسائل المتعلقة بلجنة الويبو للتدقيق، كما كانت تسمى آنذاك. وقد حددت الوثيقة الإجراءات الخاصة باختيار أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة المنشأة حديثًا في عام 2010، وهي تتضمن على وجه التحديد آلية للجولة الأولى من تعيين أعضاء هذه اللجنة واختيارهم وتعاقبهم. وبمجرد الانتهاء من تلك الجولة الأولى من التعيين والتعاقب، أصبحت هذه الآلية غير ملائمة

للغرض الذي وضعت من أجله. وبعد العمل ضمن الإطار المحدد في الوثيقة WO/GA/39/13 منذ عام 2010، ومع استخلاص الدروس بمرور الوقت، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الإجراءات الخاصة باختيار أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تحتاج إلى تحسين. ولذلك أُجري استعراض لإجراءات الاختيار بهدف دمجها في وثيقة قائمة بحد ذاتها ومستقلة سيتم إرفاقها بالنظام المالي ولائحته. وخلال تنفيذ هذا الاستعراض، تم تحديد بعض عناصر إجراءات الاختيار التي من الممكن تحسينها من خلال تبسيطها وتنقيحها. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات المنقحة إلى تعزيز كفاءة هيئة التحكيم، واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، والأمانة. وأخذت عملية استعراض الإجراءات الخاصة بالاختيار في الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2019، المعنون "استعراض لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة، من أجل مواءمة الوثيقتين مع أفضل الممارسات الحالية". وفي حال تم اعتماد اقتراح إضافة مرفق للنظام المالي ولائحته، يحتوي على إجراءات الاختيار المنقحة على النحو الوارد في المرفق الأول من الوثيقة WO/PBC/33/3، فإن هذا الأمر يستلزم إجراء تعديلات على اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، على النحو المبين في المرفق الثالث من النظام المالي ولائحته. وتتضمن اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في نسختها المنقحة الحالية عددًا من العناصر التي تشير إلى المهام التي يتعين على هيئة التحكيم القيام بها، وبالتالي تتداخل مع الوثيقة التي أصدرها الفريق العامل عام 2010، والتي تحدد إجراءات الاختيار. وكان من المستحسن إزالة هذا التداخل من أجل ضمان إدراج هذه العناصر فقط في الوثائق التي تحدد إجراءات الاختيار، بدلاً من أن يتم تكرارها في اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وتماشياً مع ما ورد أعلاه، تم اقتراح إدخال عدد من التغييرات تبعا لذلك على اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، كما هو موضح بالتفصيل في المرفق الثاني للوثيقة WO/PBC/33/3. ومن المتوقع أن تُبسِّط التغييرات المقترح إدخالها نص الاختصاصات، وأن تبرر إضافة المرفقين الثالث والرابع في النظام المالي ولائحته، من خلال ضمان وجود فرق واضح بينهما. وبالإضافة إلى ذلك، تم اقتراح بعض التغييرات لتعكس محتويات تقرير 2019 لوحدة التفتيش المشتركة، فيما يتعلق بالمتطلبات المهنية لأعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وساهمت الأمانة مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قبل اجتماعها الحادي والستين في أسبوع 5 يوليو 2021 في كل من اقتراح مراجعة الإجراءات الخاصة باختيار أعضاء اللجنة والتغييرات المقترحة تبعا لذلك على اختصاصات اللجنة. وناقشت الأمانة خلال جلسة من جلسات الاجتماع الحادي والستين هذه الأمور مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، التي استعرضت كلا الوثيقتين، وقدمت تعليقاتها عليهما إلى الأمانة. وقد أُخذت تعليقاتها في الاعتبار وأدرجت في نسخ الوثائق المعروضة على لجنة البرنامج والميزانية.

67. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/33/3 ومرفقاتها، والتي تبين التعديلات المقترحة بوضوح، وشكرها أيضا على العرض الذي قدمته. وتعتبر المجموعة أن الغرض من التعديل هو تعزيز وتبسيط إجراءات الاختيار وتخفيف التداخلات في الاختصاصات. وأعربت المجموعة عن تقديرها للجهود المبذولة لمواءمة الوثيقتين مع أفضل الممارسات الحالية، ولأخذ توصيات تقرير عام 2019 لوحدة التفتيش المشتركة في الاعتبار. وبالتالي، تؤيد المجموعة التعديلات المقترحة على إجراءات الاختيار واختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة فيما يتعلق بالتوصية المقدمة إلى الجمعية العامة للويبو.

68. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/ 33/3 وعلى العرض التوضيحي. وأعربت المجموعة عن امتنانها لأنه قد تبين أن التعديلات التي أُدخلت على الاختصاصات تساعد على تبسيط عملية الاستعراض، وأعربت عن تقديرها لهذه التعديلات التي تُحسن إجراءات الاختيار وتمنع ازدواجية العمل. ومن المهم جدا إجراء تعديلات شفافة على إجراءات الويبو ترمي إلى تحديث عمليات التعيين وتعزيزها وتبسيطها. وأعربت المجموعة عن استعدادها للموافقة على اقتراح مراجعة الإجراءات الخاصة بالاختيار الواردة في المرفق الأول من الوثيقة، بالإضافة إلى التعديلات المقترح إدخالها على اختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة والتي كانت ضرورية لضمان المواءمة الكاملة بين الوثيقتين.

69. وشكر وفد الصين الأمانة على اقتراح مراجعة الإجراءات الخاصة باختيار أعضاء لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، الوارد في الوثيقة WO/PBC/33/3. وقد تم انشاء لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة قبل أكثر من 11 عامًا، وخضعت شروط العضوية في هذه اللجنة لعدة تعديلات. ورأى الوفد أن إجراءات الاختيار والاختصاصات ذات الصلة كانت بحاجة إلى مراجعة، في ظل الوضع الجديد القائم، وذلك لتتماشى مع أفضل الممارسات ولتعزيز الكفاءة لا سيما فيما يتعلق بالاختصاصات المدرجة في المرفقين الثاني والثالث. وأشار الوفد إلى أن الاختصاصات مهمة للغاية لاختيار أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ولضمان قيامهم بمهامهم بالشكل الصحيح. ورحب الوفد بجهود الأمانة، التي تعمل وفقا للتوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2019/6) "استعراض لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة"، لاستكمال هذا الاقتراح وتحديد شروط الأهلية لأعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وأشار الوفد إلى ضرورة تحلي أعضاء هذه اللجنة بقيم النزاهة والاستقلالية والإنصاف والموضوعية، فضلاً عن القيم الأخلاقية. وستساعدهم هذه الصفات على تنفيذ مهامهم بنجاح. ولاحظ الوفد أن النسخة المنقحة للاختصاصات تُلزم أي مرشح لعضوية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بأن يكون لديه ما لا يقل عن 10 سنوات من الخبرة المهنية على مستوى الإدارة العليا وخبرة في العمل في القطاع الخاص أو في منظمات مشابهة من حيث الحجم والتعقيد. وقد فهم الوفد أن المراجعة قد تمت بناء على ما ورد في تقرير وحدة التفتيش المشتركة، لا سيما الفقرة 103 والتوصية الخامسة. ورغم ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في الإشارة إلى أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة المذكور أعلاه يذكر أن أعضاء لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يتمتعوا بمزيج متوازن من الخبرة في القطاعين العام والخاص وأن يكونوا قد شغلوا مناصب عليا. وأشار الوفد كذلك إلى أن التقرير لم يشترط أن يمتلك أي مرشح خبرة في الإدارة العليا، ولم يحدد مدة الخبرة في تلك المناصب. وفي هذا الصدد، اعتبر

الوفد أنه ينبغي التعامل مع عملية مراجعة معايير الأهلية لأعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بتأنٍ وبطريقة متوازنة. وذكر أنه تمت مراجعة تقرير وحدة التفتيش المشتركة والموافقة عليه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو تقرير متوازن قد يحقق توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع. ومن هذا المنطلق، تمنى الوفد أن توضح الأمانة مسألتين: أولاً، بما أن الويبو حددت مدة الخبرة المطلوبة بعشر سنوات أو أكثر، فما هي المعايير والأسس لذلك؟ ثانياً، قامت الويبو بتعديل المعايير فقد بدلت العبارة "... الخبرة العالية"، التي كانت موجودة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بالعبارة التالية: "... الخبرة على مستوى الإدارة العليا". فما هو السبب والمعايير لذلك، إذ يوجد فرق بين العبارتين؟

70. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأعرب عن تقديره للعرض المقدم وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/33/3 بشأن اقتراح مراجعة الإجراءات الخاصة باختيار أعضاء لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وأحاطت المجموعة علما بأن هذا الاقتراح يتماشى مع القرار المعتمد من قبل الجمعية العامة للويبو، وأضافت أن اعتماد إجراءات اختيار معدلة كان له تأثير على اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وبالتالي، ينبغي مراجعة كلا الوثيقتين وتعديلهما معا من أجل ضمان التناغم الكامل فيما بينهما. وأقرت المجموعة بالمراجعة الشاملة التي أجرتها الأمانة، والتي أسفرت عن وضع هذا الاقتراح، وأشارت إلى أن التعديلات على الوثيقتين واردة في المرفقين الأول والثاني. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر المجموعة أن التغييرات المقترحة مدروسة جيدًا وستؤدي إلى وضع إطار عمل أكثر بساطة وفعالية. وأعربت المجموعة عن ارتياحها لأن عملية مراجعة كل من إجراءات الاختيار والاختصاصات ذات الصلة أخذت في الاعتبار توصيات تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2019 من أجل مواءمة كلا الوثيقتين مع أفضل الممارسات الحالية. وفيما يتعلق بتقييم المرشحين، لاحظت المجموعة أن الفقرة 23 في المرفق الأول من الوثيقة ذكرت أن هيئة التحكيم قد تقرر "إجراء اختبار خطي أو غيره من أنواع الاختبارات"، وتساءلت إذا سيتم أخذ نتائج الاختبار الخطي في الاعتبار خلال اتخاذ قرار قبول أو استبعاد المرشحين، أو أن قرار إجراء اختبار خطي أو غير نوع من الاختبارات، يمثل أحد السيناريوهات التي يمكن أن تتبناه هيئة التحكيم. وأعربت المجموعة عن ارتياحها العام للتنقيحات المقترحة لكلتا الوثيقتين وشددت على أهمية وجود أعضاء مناسبين في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة للاضطلاع بالمسؤوليات الهامة الموكلة إليهم. وفي الختام، أكدت المجموعة أيضًا على أهمية ضمان التوازن الجغرافي بين أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وفقًا لعملية الاختيار الرسمية.

71. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأعرب عن امتنانه للأمانة لإعداد الوثيقة وعرضها. وكما اشارت اليه سابقا في بيانها الافتتاحي، كررت المجموعة تأييدها لأي مبادرة تهدف إلى الاستفادة من الخبرة المتراكمة على مر السنين وإلى اقتراح تحسينات على الشفافية وعمل المنظمة. ورحبت المجموعة بمراجعة إطار عمل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من أجل تحسين فعالية استخدام الموارد، وجعل عملية الاختيار أكثر مرونة، والامتثال بشكل أفضل لولاية واختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

72. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأمانة على الجهد الكبير الذي بذلته لمراجعة الإجراءات الخاصة باختيار أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، إلى جانب التعديلات ذات الصلة والضرورية على نظام الويبو المالي ولائحته، واختصاصات هذه اللجنة. وأعرب الوفد عن تقديره بشكل خاص للنهج التعاوني والشامل الذي اتبعته الأمانة خلال عملها، والذي استند إلى آراء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة. واعتبر الوفد أن وضوح الوثائق والتفاصيل الواردة فيها لن تؤدي فقط إلى تحسين عمليات تعيين أعضاء هيئة التحكيم واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، بل قد تشكل أيضًا مثال يحتذى به لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تسعى حاليًا إلى إدخال تحسينات على إجراءات التعيين الخاصة بلجنة المراجعة والرقابة.

73. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على إعداد اقتراح مراجعة الإجراءات الخاصة بالاختيار والتعديلات ذات الصلة على النظام المالي ولائحته، وأعرب عن تأييده للمراجعة التي تهدف إلى تجنب الازدواجية أو التداخل وتعزيز كفاءة وفعالية الإجراءات الخاصة باختيار أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وفي هذا الصدد، طلب الوفد توضيحًا بشأن الأحكام الواردة في إجراءات الاختيار، ولا سيما ما ورد في الفقرتين 30 و31 من المرفق الأول فيما يتعلق بظروف تعيين المرشح الأعلى تأهيلا، وفقا لتقييم اللجنة، والذي لا ينتمي إلى نفس المجموعة الإقليمية للعضو الخارج. وذكر الوفد أن وفقا لولاية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة واختصاصاتها، تتألف هذه الأخيرة من سبعة أعضاء من المجموعات الإقليمية للويبو. وكان من المهم ضمان تمثيل متوازن لجميع المجموعات الإقليمية في هذه اللجنة. وتنص الفقرة 4 من المرفق الثاني على ما يلي: " تتألف اللجنة، بالحد الأقصى، من سبعة أعضاء، من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية السبع". ولذلك، ينبغي تفادي الضبابية في المعايير، إذ أن هذا المعيار مفهوم وواضح ويحفظ التوازن والمساواة ويضمن تمثيل جميع المجموعات الإقليمية في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وبالتالي، أوصى الوفد بحذف هذا النص في التعديلات المقترحة، وأبدى استعداده لمناقشة هذه المسألة، على وجه التحديد وبشكل منفصل.

74. وبما أن بعض التعليقات التي تم الإدلاء بها تتطرق إلى تفاصيل ونقاط محددة، لاحظ الرئيس أنه سيكون من المفيد منح الأمانة مزيدًا من الوقت للنظر في القضايا المطروحة لتتمكن من تقديم الردود المناسبة في بداية فترة ما بعد الظهر.

75. وبعد استئناف الاجتماع، شكرت الأمانة الوفود على مشاركتها وتعليقاتها وأسئلتها المتعلقة بهذا البند. وفيما يتعلق بالشرط المقترح الذي يقضي بأن يكون لدى أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ما لا يقل عن 10 سنوات من الخبرة ذات الصلة على مستوى الإدارة العليا، أشارت الأمانة أولاً إلى أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة أوصى بضرورة أن تكون الخبرة "عالية" أي أن يكون

المرشح قد شغل مناصب عليا. وتماشيا مع معايير الويبو للتعيين لهذا النوع من المناصب، تم تفسير الإشارة إلى الخبرة "عالية" على أنها 10 سنوات من الخبرة على المستوى الإداري. ففي نهاية المطاف، عُهد إلى أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالوظيفة الهامة المتمثلة في أداء الرقابة على المنظمة، بما في ذلك إدارتها، وينبغي أن تكون خبرتهم المهنية ملائمة لهذه المهمة. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الإعلان عن الوظيفة الشاغرة الذي نُشر في جولة التوظيف الأخيرة تضمن الشرط الأساسي التالي: "10 سنوات على الأقل من الخبرة المهنية ذات الصلة على مستوى الإدارة العليا". وفيما يتعلق بتوضيح مسألة إجراء الاختبار المذكور في الفقرة 23 من المرفق الأول، والذي يمكن أن يشمل اختبارًا خطيًا أو غيره من أنواع الاختبارات، اعتبرت الأمانة أنه من المناسب أن تتمتع هيئة التحكيم بحرية اختيار الوسيلة الأنسب لاختبار المرشحين، لضمان صرامة وشفافية عملية التعيين. وبالإضافة إلى الاختبار الخطي، يمكن للهيئة اللجوء إلى أنواع مختلفة من الاختبارات مثل الاختبارات النفسية و / أو العروض التقديمية الشفوية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأمثلة ليست شاملة وينبغي أن تتمتع هيئة التحكيم بحرية تقرير ما هو الأنسب في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، فإن الإعلان عن الوظيفة الشاغرة الذي تم نشره في جولة التوظيف الأخيرة نص على ما يلي: "... قد يتم اللجوء إلى اختبارات / مقابلات إضافية خلال عملية الاختيار". وبالتالي، فإن إجراءات الاختيار المقترحة تعكس أفضل الممارسات الحالية. وردا على السؤال المتعلق بالفقرتين 30 و31 من المرفق الأول، أكدت الأمانة أن التمثيل الإقليمي هو المنطلق الأساسي الذي ينبغي أن تُبنى عليه عضوية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. والسيناريوهات الموصوفة في الفقرتين 30 و31 تعكس ظروفًا استثنائية في حال عدم تمكن أحد أعضاء اللجنة من (1) بدء شغل منصبه (بعد قرار لجنة البرنامج والميزانية بتعيينه أو تعيينها)، أو (2) مواصلة تنفيذ مهامه خلال مدة ولايته. وبعض الأمثلة على هذه الحالات الاستثنائية تشمل الوفاة أو الاستقالة الغير متوقعة. وتجدر الإشارة إلى أنه يتم بذل قصارى الجهود لضمان التمثيل الجغرافي واستبدال العضو الخارج بعضو من نفس المجموعة الإقليمية. وعندما لا يكون ذلك ممكنًا وفي هذه الحالة فقط، يتم ملء المنصب الشاغر من قبل المرشح الأعلى تأهيلا، وفقا لتقييم اللجنة، بغض النظر عن المجموعة الإقليمية الذي ينتمي اليها. وفيما يتعلق بالسؤال المتعلق بعبارة "... بالحد الأقصى،" في الفقرة 4 من اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، تم اقتراح إدراج هذه العبارة حتى لا يتم اعتبار أن عدد أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة (سبعة أعضاء) هو التزام مطلق، رغم أهمية هذا المنطلق الأساسي. ومن دون هذه العبارة، ستتعارض الفقرة 4 مع الفقرة 5 (ب) من الاختصاصات، التي تذكر السيناريو الغير محتمل والنادر جدا المتمثل بعدم توفر أي مرشح من المجموعة الإقليمية لتولي المنصب الشاغر. وإذا تم اعتبار معيار "أن تتألف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من سبعة أعضاء من كل مجموعة إقليمية" التزامًا مطلقًا، فقد يتم الطعن في تكوين اللجنة، في حال عدم توفر أي مرشح مؤهل من المجموعة الإقليمية التي ينتمي إليها العضو الخارج. وبعبارة أخرى، كان هذا التدبير احتياطيًا، وهو أمر ضروري لضمان استمرار اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في العمل مع سبعة أعضاء وضمان وجود عدد كافٍ من الأعضاء لتنفيذ مهامها.

76. وشكر وفد الصين الأمانة على ردها على السؤال المطروح في وقت سابق، مشيرا إلى أن عمل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مهم جدا ضمن إطار عمل الرقابة في الويبو، فهي تساعد الدول الأعضاء على تتبع عمليات الويبو بشكل أفضل. وذكر الوفد أنه قد قرأ شروط التعيين الحالية في لجان المراجعة والرقابة لسبع منظمات تابعة للأمم المتحدة، وهي منظمة العمل الدولية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وقد وجد الوفد أن هذه المنظمات لا تشترط أن يكون لدى الأعضاء 10 سنوات من الخبرة على مستوى الإدارة العليا. وأشار الوفد كذلك إلى أن المادة 6 من اختصاصات عضوية وطريقة عمل لجنة المراجعة والرقابة التابعة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، تنص على أن أعضائها يجب أن يتمتعوا بمزيج متوازن من الخبرة في القطاعين العام والخاص وأن يكونوا قد شغلوا مناصب عليا، وهو ما يشبه إلى حد كبير ما ورد في تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وبالتالي، اقترح الوفد تعديل صياغة الفقرة 6 من المرفق الثالث من الوثيقة WO/PBC/33/3 من خلال استخدام العبارات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وفي الوقت نفسه، لاحظ الوفد أنه يجب الحرص على التوازن والتمثيل الجغرافي في تكوين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون الاختصاصات واضحة وصارمة لتجنب أي غموض.

77. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على التوضيح الإضافي الذي قدمته خلال العرض الأولي وبعده. ونظرا إلى أن تمثيل المجموعة الإقليمية كان مبدأً رئيسياً في تكوين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، اقترح الوفد ترك الفقرة 4 من المرفق الثاني والفقرة 30 و31 من المرفق الأول دون تعديل، بما أن عدم تمكن هيئة التحكيم من العثور على مرشح من المجموعة الإقليمية هي حالة غير محتملة إلى حد كبير. وأشار الوفد إلى أن خطر عدم وجود لجنة كاملة هو ضئيل جدا. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم الحفاظ على توازن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، حيث سيتم تمثيل جميع المجموعات الإقليمية بشكل متساوٍ.

78. ونظرًا لعدم وجود طلبات أخرى للكلام، أشار الرئيس إلى وجود اقتراحين لإجراء تعديلات: أحدهما قدمه وفد الصين والآخر قدمه وفد الاتحاد الروسي، فيما يتعلق بصياغة فقرات معينة، لا سيما الفقرات 4 و6 و30 و31. وكانت هناك أيضا مسألة الخبرة التي لا تقل عن 10 سنوات، والرغبة في استخدام المصطلحات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وسأل الرئيس الوفود إذا كان لديهم أي تعليقات إضافية بشأن هذه المسألة، وإذا كان يمكن اعتماد الاقتراحين أم لا.

79. وطلب وفد جنوب أفريقيا، متحدثًا باسم المجموعة الأفريقية، عرض النصوص على الشاشات لرؤية ما تم حذفه وإضافته على النص الأصلي بشكل أفضل.

80. وبعد استراحة قصيرة، طلب الرئيس أن يتم عرض الوثيقة على الشاشة لإظهار التعديلات المقترحة. وذكر الرئيس أنه كان هناك اقتراح بحذف السطر الأخير من الفقرة 30، والذي ينص على: "في حالة غياب مرشح بديل متاح من تلك الشاكلة، سيُنصب المرشح الأعلى تصنيفا المتاح حسب تقييم الهيئة، أيا كان تمثيله الإقليمي". ونظرًا لعدم وجود اعتراضات أو تعليقات على النص، انتقل الرئيس بعد ذلك إلى الاقتراح التالي لحذف الجمل الأخيرة من الفقرة 31: "إذا لم يكن ذلك ممكنًا، يشغل المقعد الشاغر المرشح الأعلى تصنيفا المتاح أيا كان تمثيله الإقليمي. وستُطبق نفس المنهجية إذا أصبح المقعد شاغرًا بعدما اتضح أن العضو غير لائق لشغل المنصب، أو غير قادر أو غير راغب في أداء واجباته".

81. ولاحظ وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن الاجتماع أظهر تحديات وتعقيدات المشاركة في مؤتمر افتراضي، وأعرب عن بعض القلق بشأن ما سيحدث إذا لم يعد المرشح المختار قادرًا على أداء مهامه، وبالتالي طلب مراجعة الفقرة 30 مرة أخرى، نظرًا إلى أنه لم يكن من الواضح إذا كانت التعديلات المقترحة مبالغا فيها نوعا ما. واقترح الوفد أن تحيل الأمانة المسودة إلى المنسقين الإقليميين الذين سيقومون بدورهم بتعميمها على أعضاء المجموعة لتتم دراستها عن كثب.

82. وأشار الرئيس إلى التعديل الذي اقترحه وفد الاتحاد الروسي على القسم "ج"، الفقرة 4 الذي يقضي بإزالة "... بالحد الأقصى ..." من الجملة الأولى. وتم اقتراح تعديل آخر يقضي بإزالة "... 10 سنوات على الأقل ..." و "... الإدارة ..." من الجملة الأولى من القسم "ج"، الفقرة 6.

83. وشكر وفد جنوب إفريقيا، متحدثًا باسم المجموعة الأفريقية، الوفود التي اقترحت تعديلات على النصوص، وأضاف أنه، رغم أن المجموعة مستعدة لتأييد اقتراحات وفد الاتحاد الروسي، إلا انها لا تزال تستعرض النص المقترح. وفيما يتعلق بالمادة 5 (ب)، تعتقد المجموعة أنه نظرا إلى التفسير الذي يلي في بقية تلك الفقرة، يمكن حذف عبارة "من حيث المبدأ" في الجملة الأولى. وكان من الواضح أنه ينبغي استبدال العضو الخارج بمرشح من نفس المجموعة الإقليمية. وأشارت المجموعة إلى أن عبارة "من حيث المبدأ" لم تكن ضرورية في هذه الجملة.

84. ووافق الرئيس على منح الوفود مزيدًا من الوقت للنظر في الاقتراحات بشكل مفصل، لا سيما أن بعض الأشخاص يعملون عن بعد.

85. وعند استئناف المناقشة في اليوم التالي، طلب الرئيس من الأمانة أن تعرض المسودة الجديدة للفقرة 30 من المرفق الأول على الشاشة، والتي تنص على ما يلي: "وإذا اتضح، خلال الفترة التي تنقضي بين اتخاذ لجنة البرنامج والميزانية قرارها النهائي وبدء تولي المرشح الذي تم تعيينه لمهامه، أن المرشح المذكور غير لائق بشكل غير متوقع لشغل المنصب، أو غير قادر أو غير راغب في تحمل المسؤولية، على الرغم من التأكيد الذي تم استلامه بموجب القسم "واو" أعلاه، سيُنصب المرشح التالي الأعلى تصنيفا المتاح من نفس المجموعة الإقليمية بناءً على تقييم الهيئة." وتبعا لذلك، يجب أن تنص الفقرة 31 على ما يلي: "في حالة استقالة أو وفاة أحد أعضاء اللجنة أثناء خدمته أو فترة ولايته، سيشغل المقعد الشاغر، قدر الإمكان، المرشح الأعلى تصنيفا المتاح من نفس المجموعة الإقليمية". أما بالنسبة للمرفق الثالث للوثيقة، فسيصبح نص الفقرة 4 كما يلي: "تتألف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من سبعة أعضاء، من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية السبع للدول الأعضاء في الويبو. وستتولى لجنة البرنامج والميزانية تعيين الأعضاء السبعة عقب عملية اختيار تجريها هيئة تحكيم تُنشأ لهذا الغرض وتساعدها في ذلك اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة القائمة حاليا." وفي الفقرة 5 (ب) التالية، تُحذف عبارة "من حيث المبدأ "من الجملة الأولى، وبالتالي يصبح النص كما يلي: يُستبدل كل عضو خارج من أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بمرشح من المجموعة الإقليمية نفسها التي ينتمي إليها." وينبغي أن تنص الفقرة 6 على ما يلي: "ويتعين على أعضاء اللجنة أن يتمتعوا بالمؤهلات ذات الصلة وما لا يقل عن 10 سنوات من الخبرة المهنية العالية ذات الصلة والحديثة في مجالات مثل التدقيق والتقييم والمالية والمحاسبة وإدارة المخاطر والتحقيق والشؤون القانونية وتكنولوجيا المعلومات والإدارة والأخلاقيات وإدارة الموارد البشرية."

86. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس لمنح وقتًا إضافيًا حتى تتمكن الوفود من التشاور بشأن القضية المطروحة، وأعرب عن قلقه بشأن التطبيق العملي لفرض شروط جغرافية صارمة في حال كانت إحدى المناطق الأساسية لا تملك مرشح يستوفي المؤهلات الضرورية. وفي هذا الصدد، التمس الوفد من مؤيدي المسودة إعادة النظر في التنقيحات على النص، علما أن الهدف من البند هو تحسين فعالية إجراءات الاختيار والتعيين.

87. وأقر وفد المكسيك بالمنطق والأسباب الكامنة وراء الاقتراحات المقدمة، ورأى أن الموقف الكامن وراء هذه الاقتراحات المتعلقة بالنص مفهوم تمامًا. وأعرب الوفد، رغم عدم سعيه إلى تعقيد الأمور، عن موافقته مع العديد من الوفود التي شعرت أن بعض الخصائص المحددة المتعلقة بعملية الاختيار يمكن أن تشكل تحديات محتملة لا داعي لها إذا لم تتحقق الشروط التي حددتها لجنة البرنامج والميزانية في هذا النص. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن الوفد أنه سنحت له سابقا فرصة المشاركة في هيئة تحكيم مماثلة لتلك التي تتم مناقشتها وفي كثير من الأحيان لم يتم استيفاء الشروط، لأن المرشحين لم يكونوا من جميع المجموعات الإقليمية، وذكر أن حصر الاختيار في منطقة معينة عندما لا يوجد مرشحون من تلك المنطقة يمكن أن يعقد الأمور لعملية الاختيار. ولذلك، دعا الوفد إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لإيجاد حل للاقتراح الوارد في الفقرة 4، حيث تم اقتراح إزالة عبارة "بالحد الأقصى" وإضافة عبارة "يجب".

ويعتقد الوفد أنه سيكون من المفيد في المستقبل، خاصة للأشخاص الذين يتعين عليهم اختيار المرشحين، الاحتفاظ بعبارة "بالحد الأقصى"، وعدم استخدام "يجب"، فذلك عملي أكثر ولا يعقد عملية اختيار المرشحين.

88. وشكر الرئيس وفد المكسيك وسأل عما إذا كانت هناك أي اعتراضات على الاقتراح المقدم. وبما أنه لم يرد أي تعليق من الحضور، تم الانتقال إلى التعديلات المقترحة الأخرى، والتي يبدو أنها تتمتع بتوافق عام في الآراء.

89. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن امتنانه للأمانة لسعيها لأخذ جميع التعليقات التي أدلت بها الوفود المختلفة في الاعتبار، ولوفد المكسيك لمحاولته اقتراح صياغة قد تحظى بتوافق أكبر بين الحاضرين. ورغم ذلك، يعتقد الوفد أن الاقتراح الجديد سيلزم لجنة البرنامج والميزانية بالموافقة على إضعاف أحد المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها وظائف اللجنة الاستشارية المستقلة. ومن هذا المنطلق، يرى الوفد أنه من الصعب للغاية بالنسبة له سحب اقتراحه الأولي، والذي كان يقضي بحذف عبارة "بالحد الأقصى" كما ورد في التقرير الأولي للأمانة.

90. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده الكامل لاقتراح وفد المكسيك.

91. وأيد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) اقتراح وفد الاتحاد الروسي، لأنه يتعلق بمبدأ التمثيل الجغرافي وهو مبدأ أساسي.

92. وأشار الرئيس إلى أنه تم إحراز بعض التقدم إذ يتم التركيز على مجال واحد يحتاج إلى مزيد من المناقشة حول الصياغة المناسبة. ورغم ذلك، ستحتاج اللجنة إلى مزيد من الوقت للنظر في الحجج والاقتراحات المتعلقة بهذا البند. وذكر أن جميع المناقشات كانت حتى الآن مهمة للغاية، لأنها تعكس حرص جميع الوفود على أن تكون اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قادرة على العمل بالشكل المناسب في جميع السيناريوهات الممكنة. ومع ذلك، يجب أن يتم التوافق بين الأعضاء على أي قرار نهائي. وبالتالي، تمّت دعوة المنسقين الإقليميين إلى مواصلة المناقشات على أمل التوصل إلى توافق في الآراء.

93. وأعاد الرئيس فتح البند في اليوم التالي وذكر أنه بعد التشاور مع مكتب المستشار القانوني فيما يتعلق بتكوين عضوية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، أحد الاقتراحات المحتملة هو إزالة عبارة "بالحد الأقصى" من الجزء الأول من الفقرة 4. وسيصبح النص كما يلي: "تتألف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من سبعة أعضاء، من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية السبع للدول الأعضاء في الويبو. وستتولى لجنة البرنامج والميزانية تعيين الأعضاء السبعة عقب عملية اختيار تجريها هيئة تحكيم تُنشأ لهذا الغرض وتساعدها في ذلك اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة القائمة حاليا. وفي حال تعذر أن تكون اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مؤلّفة من سبعة أعضاء، من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية السبع، يجب استشارة الدول الأعضاء واتخاذ قرار في هذا الشأن." وأوضح الرئيس أن الاقتراح يدعو الدول الأعضاء إلى التوصل إلى قرار، في حال تعذر العثور على عضو سابع من المجموعة الإقليمية المعنية لملء المنصب الشاغر. وعلاوة على ذلك، كان السبب الأساسي لإضافة هذا النص هو أن الدول الأعضاء لها عادة الحق في أن تتم استشارتها وأن تتخذ قرارًا بشأن هذه المسائل باعتبارها مسائل حكومية دولية. وبالتالي، في حال وجود منصب شاغر لأي سبب من الأسباب، توضع آلية يتم من خلالها تقديم اقتراح إلى الدول الأعضاء والتي ينبغي أن تتخذ قرار بشأن هذه المسألة بعد التشاور مع المنسقين الإقليميين. وشدد الرئيس على أن عملية الاختيار تولي الأولوية لتعيين سبعة أعضاء من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية السبع، وذلك لتوضيح المبادرة بشكل أفضل لبعض الدول الأعضاء، وأعرب عن أمله أن تكون الوفود أكثر ارتياحًا بعد التوضيحات التي تم تقديمها بشأن هذه العملية.

94. وأعرب وفد المكسيك عن تقديره للجهود التعاونية التي بذلها الرئيس والأمانة لوضع الاقتراح، إذ أن المبادرة قدمت للدول الأعضاء حلاً لمعالجة أي مشكلة إدارية قد تحدث في حال تعذر تأليف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من سبعة أعضاء من كل مجموعة إقليمية. وكان من واجب الدول الأعضاء التأكد من وجود مخرج لهيئة التحكيم واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في حال الوقوع بمثل هذه المشكلة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تأييده للاقتراح المطروح.

95. وأعرب وفد الاتحاد الروسي أيضا عن امتنانه للاقتراح المطروح وأعرب عن رضاه التام عن الصياغة المقترحة. وشكر الوفد الأمانة على مراعاة المخاوف التي أعربت عنها بعض الوفود في وقت سابق، وشكر أيضا الوفود الأخرى التي أبدت مرونة كبيرة خلال التعامل مع هذه المسألة.

96. وأعرب وفد جنوب أفريقيا، متحدثًا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، عن شكره أيضًا للرئيس والأمانة على النص، مشيرًا إلى أن المبادرة الجديدة ستحظى على الأرجح على تأييد المجموعة. ورغم ذلك، تعتقد المجموعة انه قد يكون من الحكمة تطبيق نفس إجراء التشاور على الفقرة 5 (ب)، في حال عدم العثور على مرشح ينتمي إلى المجموعة الإقليمية المعنية يستوفي المعايير المحددة في الإعلان عن المنصب الشاغر. وأعربت المجموعة عن اعتقادها أن الفقرتين 4 و5 مرتبطة إلى حد ما وفقا للمناقشات الجارية.

97. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن شكره وتقديره للنص المرحب به باعتباره حلاً مناسبًا لأنه تناول بشكل مرضٍ مخاوف الجميع.

98. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على الاستفسار الذي طرحه وفد جنوب أفريقيا بشأن الفقرة 5 (ب)، وبالتحديد، إمكانية تعديل الجملة الأخيرة من تلك الفقرة.

99. وردت الأمانة بأنه يمكن بالفعل حذف الجملة الأخيرة من الفقرة 5 (ب). وفي حال عدم توفر أي مرشح من نفس المجموعة الإقليمية للعضو الخارج، يمكن تطبيق آلية التشاور الواردة في الفقرة 4، ويعني ذلك أنه سيتم طرح الموضوع على الدول الأعضاء لاتخاذ قرار بشأنه.

100. وأشار الرئيس إلى أن الحل يبدو منطقيًا، وذكّر الدول الأعضاء مرة أخرى بأنه، بشكل عام، من غير المرجح أن يواجهوا مثل هذه الحالة. وفي ظل الظروف الطبيعية، سيكون لكل مجموعة مرشح؛ ورغم ذلك، نظرا للملاحظة التي أبدتها المجموعة الأفريقية، تم اقتراح تطبيق نفس الإجراء الوارد في الفقرة 4، على الفقرة 5 (ب). وبالتالي ستتمكن الدول الأعضاء من تطبيق نفس الآلية للنظر في مثل هذه المسائل واتخاذ قرار بشأنها إذا نشأت أو عندما تنشأ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدراج هذه الآلية في الفقرة 5 (ب) يوفر قدرا أكبر من الوضوح والشفافية والكفاءة.

101. وأيد وفد الاتحاد الروسي الاقتراح المقدم بشأن الفقرة 5 (ب)، وأعرب عن اعتقاده بأن ذلك الأمر ستجعل الوثيقة أكثر اتساقًا، ويضفي مزيدًا من الوضوح على عملية اتخاذ القرار بشأن أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، من دون الخروج عن مبادئ عمل المنظمة.

102. وشكر الرئيس جميع الوفود على مشاركتها النشطة ومرونتها وتفهمها، الأمر الذي يعكس النهج البناء الذي تتبعه المنظمة والدول الأعضاء خلال إجراء المناقشات واتخاذ القرارات ولتوضيح المسائل كما يجب. فقد حصلت مشاورات شفافة، تمكنت الدول الأعضاء خلالها من اتخاذ القرار النهائي بشأن العملية برمتها، وهذا أمر مهم. وشكر الرئيس الوفود مرة أخرى على روحها البناءة التي مكنت لجنة البرنامج والميزانية من تحقيق توافق في الآراء وتوضيح العملية برمتها. ونظرًا لعدم وجود طلبات أخرى للكلام، شرع الرئيس في تلاوة فقرة القرار التي تم اعتمادها.

103. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بما يلي:

"1" الموافقة على اقتراح مراجعة الإجراءات الخاصة باختيار أعضاء لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (إضافة المرفق الرابع إلى النظام المالي ولائحته)، بالصيغة المعدّلة أثناء الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية والمرفقة بهذه الوثيقة؛

"2" والموافقة على التعديلات المقترح إدخالها على اختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، بالصيغة المعدّلة أثناء الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية والمرفقة بهذه الوثيقة.

البند 6 من جدول الأعمال اقتراح بشأن مراجعة ميثاق الويبو للرقابة الداخلية

104. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/33/4.

105. وقدم الرئيس البند 6 من جدول الأعمال "اقتراح بشأن مراجعة ميثاق الويبو للرقابة الداخلية"، ودعا الأمانة إلى عرض الوثيقة.

106. وذكرت الأمانة أن شعبة الرقابة الداخلية قد استعرضت واقترحت عدة تعديلات على ميثاق الرقابة الداخلية. وقد تم مشاركة التعديلات المقترحة مع الدول الأعضاء ولجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة والأمانة للتشاور بشأنها. وتم إدراج التعديلات في الوثيقة WO/PBC/33/4. والهدف من هذه التعديلات المقترحة هو أولاً تجسيد التوصيات الصادرة مؤخراً والمنبثقة عن تقييم الجودة الخارجي لوظيفة التدقيق الداخلي لعام 2020، والحرص على أن هذا الميثاق يتماشى مع إطار المعايير الدولية الحالي للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي. والهدف الثاني، هو تجسيد التعديلات التي أُدخلت على القاعدة 11.4.1 من لائحة الموظفين والتي كانت تتعلق بقبول شكاوى التحرش في مكان العمل وشكاوى التحرش الجنسي من قبل شعبة الرقابة الداخلية، وتؤيد توصية وحدة التفتيش المشتركة هذه التعديلات أيضا. والهدف الأخير هو الحرص على أن هذا الميثاق يتماشى مع سياسة الجزاءات الخاصة بالبائعين. وأوضحت الأمانة أن النسخة المراجَعة المقترحة لميثاق الرقابة الداخلية ترد في المرفق الأول للوثيقة WO/PBC/33/4، بينما يحتوي المرفق الثاني على جدول يبيّن التعديلات المقترحة بنسق "تتبّع التغييرات". وأشارت الأمانة بعد ذلك إلى أنه بعد نشر الوثيقة، لوحظ أنه ينبغي إجراء تعديل بسيط، وكان من المقرر إجراء هذا التعديل في المرفق 2، الفقرة 16، العمود الثاني من الجدول، حيث يجب حذف فاصلة وكلمتين "المظالم الشخصية". وسيجعل هذا التعديل النص المقترح في المرفق 2 متوافقًا مع الفقرة 16 من الميثاق كما هو معروض في المرفق 1. ثم أشارت الأمانة أنها جاهزة للرد على أي أسئلة أو تعليقات من المندوبين.

107. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/33/4. وأعربت المجموعة عن امتنانها للتعديلات المذكورة والتي يمكن تحديدها نتيجة استخدام وظيفة "تتبع التغييرات" الأمر الذي يسهل عملية استعراضها. كما أعربت المجموعة عن سعادتها لأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد راجعت النسخة المنقحة لميثاق الرقابة الداخلية ولم تسجل أي اعتراض عليها، وذلك لأنها تعلم أن هذه التعديلات جعلت ميثاق الرقابة الداخلية يتماشى مع التوصيات المنبثقة عن تقييم الجودة الخارجي لوظيفة التدقيق الداخلي لعام 2020، والتعديلات التي أُدخلت على القاعدة 11.4.1 من لائحة الموظفين وإجراءات الويبو الإدارية للجزاءات الخاصة بالبائعين. ورحبت المجموعة أيضا بالتعديلات على لإجراءات التي تضمن الاتساق والوضوح. واختتمت المجموعة بالإعراب عن دعمها لتوصية لجنة البرنامج والميزانية إلى الجمعية العامة بالموافقة على التعديلات المقترح إدخالها على ميثاق الرقابة الداخلية.

108. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر الرئيس والأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/33/4 وعرضها والتعديلات المقترح إدخالها على ميثاق الرقابة الداخلية. وقالت المجموعة إنها درست التغييرات المقترحة وأعربت عن اقتناعها بأن هذه التغييرات ضرورية بالفعل لتوفير مزيد من الوضوح بشأن دور ومهام مدير شعبة الرقابة الداخلية، ولتحديث ميثاق الرقابة الداخلية. ولاحظت المجموعة كذلك أن التعديلات المقترحة على الميثاق تهدف إلى تجسيد التوصيات الأخيرة الصادرة عن تقييم الجودة الخارجي لوظيفة التدقيق الداخلي لعام 2020 وهي تعكس التعديلات التي أُدخلت على القاعدة 11.4.1 من لائحة الموظفين، وتهدف أيضا إلى الحرص على أن هذا الميثاق يتماشى مع سياسة الجزاءات الخاصة بالبائعين. وأعربت المجموعة عن استعدادها لقبول التعديلات المقترحة على الميثاق واقترحت أن توصي اللجنة الجمعية العامة بالموافقة عليها.

109. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشكر الأمانة على إعداد وعرض الوثيقة WO/PBC/33/4. ورحبت المجموعة بجميع المبادرات التي استندت إلى الخبرات التي تم جمعها على مر السنين وبالتعديلات التي من شأنها تحسين عمل المنظمة. كما رحبت المجموعة بالتعديلات المقترح إدخالها على ميثاق الويبو للرقابة الداخلية والتي تستند إلى توصيات وحدة التفتيش المشتركة، وتضمن مواءمة هذا الميثاق مع نظام الموظفين ولائحته ومع سياسة الجزاءات الخاصة بالبائعين.

110. وشكر وفد باكستان الرئيس وطلب توضيحًا بشأن ما يلي: في الصفحة 4 من المرفق الثاني مع نسق "تتبع التغييرات"، في العمود الثاني تحت الفقرة 46، وفي السطر الأول، تمت الإشارة إلى ما يلي - " يُقدِّم، على أساس ربع سنوي سنوي، ...". وأراد الوفد أن يفهم إذا المقصود هو "سنوي" أو "ربع سنوي" أو كليهما، أم هناك خطأ ما.

111. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق وشكر رئيس لجنة البرنامج والميزانية وأمانة الويبو على إعداد الوثيقة WO/PBC/33/4 وعلى التعديلات المقترحة على ميثاق الويبو للرقابة الداخلية. وأعربت المجموعة مثل الآخرين عن تقديرها للمرفق الثاني من الوثيقة الذي أشار إلى التعديلات المقترحة بنسق "تتبّع التغييرات". ولاحظت المجموعة أيضًا أن التعديلات المقترحة تتماشى مع التوصيات المنبثقة عن تقييم الجودة الخارجي لوظيفة التدقيق الداخلي لعام 2020، والتعديلات التي أُدخلت على القاعدة 11.4.1 من لائحة الموظفين وسياسة الجزاءات الخاصة بالبائعين. وأخيرًا، ذكرت المجموعة أنها ترحب بالتعديلات وأنها تؤيدها.

112. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس والأمانة، وأعرب عن شكره الخاص لشعبة الرقابة الداخلية لمراجعتها المتأنية لميثاق الرقابة الداخلية وللتعديلات المناسبة التي اقترحتها. وأعرب الوفد عن تقديره لكون شعبة الرقابة الداخلية قد استندت في التعديلات المقترحة على ميثاق الرقابة الداخلية إلى التوصيات المهمة الصادرة عن تقييم الجودة الخارجي لوظيفة التدقيق الداخلي لعام 2020 والتحسينات الذي تم ادخالها على نظام موظفي الويبو وغيرها من الاعتبارات المهمة الأخرى. وأعرب الوفد أيضًا عن اعتقاده أن التعديلات المقترحة ستحسن الميثاق بشكل أكبر، وتزود شعبة الرقابة الداخلية بدعم إضافي للوفاء بمهامها الاساسية، وتضمن استمرار اعتماد الميثاق كأساس للمساءلة والرقابة الداخلية والحوكمة الرشيدة للمنظمة ككل.

113. وشكرت الأمانة المندوبين الموقرين على تعليقاتهم ودعمهم لجهود شعبة الرقابة الداخلية لمراجعة الميثاق وإجراء التعديلات اللازمة عليه. وفيما يتعلق بالمسألة التي أشار إليها مندوب باكستان الموقر، شكرت الأمانة المندوب وأوضحت أنه يرد في النص الحاجة إلى تقديم تقرير ربع سنوي وبالإضافة إلى ذلك ينبغي تقديم تقرير سنوي. وأضافت الأمانة أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تجتمع أربع مرات في السنة، وفي كل مرة يتم تحديث التوصيات ومتابعتها أي كل ثلاثة أشهر. وبالتالي، يتم تقديم تقرير أربع مرات في السنة. واقترحت الأمانة إجراء تغيير طفيف على النص ليصبح "على أساس سنوي وربع سنوي"، لمزيد من التوضيح. وأعربت الأمانة عن أملها في أن تكون قد عالجت السؤال الذي طرحه الوفد.

114. وشكر الرئيس الأمانة على التوضيحات التي قدمتها، وأعرب عن أمله في أن يكون رد الأمانة على السؤال كافيا لوفد باكستان. ثم سأل الرئيس الأمانة إذا كان لديها أي تعليقات أو توضيحات إضافية. ونظرًا لعدم وجود تعليقات أخرى، خلص الرئيس إلى أن قرار قبول الاقتراح بشأن مراجعة ميثاق الويبو للرقابة الداخلية حصل على الإجماع. وتم اعتماد القرار التالي:

115. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بالموافقة على التعديلات المقترح إدخالها على ميثاق الرقابة الداخلية والواردة في المرفقين الأول والثاني من الوثيقة WO/PBC/33/4.

البند 7 من جدول الأعمال تقرير المدقق الخارجي

116. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/33/5.

117. وافتتح الرئيس البند 7 من جدول الأعمال ودعا السيد داميان بريويت، مدير مكتب التدقيق الوطني في المملكة المتحدة، إلى تقديم تقرير المدقق الخارجي.

118. وقدم المدقق الخارجي (ممثلا بالسيد برويت) تقريره على النحو التالي:

"سيدي الرئيس، حضرات المندوبين الكرام، بالنيابة عن المراقب المالي والمدقق العام للمملكة المتحدة، يسعدني أن أقدم للجنة البرنامج والميزانية مباشرة نتائج التدقيق. ومن المهم بالنسبة لنا أن نُشرككم في القضايا التي نركّز عليها في تدقيقنا، والذي يتم إجراؤه لنمنحكم نظرة مستقلة وموضوعية وفقًا للاختصاصات التي عُيّنّا بموجبها.

" سأتناول في العرض التقديمي المجالات الرئيسية الثلاثة لعملنا. سأبدأ أولاً بالتطرق إلى التدقيق في البيانات المالية والإدارة المالية، ومن ثم سأغطي الموضوعين الأساسيين الواردين في تقريرنا، وهما الحوكمة والرقابة الداخلية، بما في ذلك ترتيبات الاستمرارية في ظلّ الجائحة الحالية. وسأركز أيضًا على إدارة المشاريع الممولة من الأموال الاحتياطية أو المشاريع الخاصة، نظراً لما تكتسيه هذه المسألة من أهمية خاصة للدول الأعضاء.

" أولاً، فيما يتعلق بنتائج التدقيق في البيانات المالية، يسعدني مرة أخرى أن أؤكد أن رأي المدقق الخارجي كان قاطعاً، وأن التدقيق أظهر عدم وجود أخطاء أو مواطن ضعف نُعدّها جوهرية لدقة البيانات المالية واكتمالها وصلاحيتها. ويُركّز تدقيقنا أيضاً على التأكد مما إذا كانت المعاملات قد تمّت بما يتفق مع النظام المالي الذي وضعته الدول الأعضاء. ولقد قمنا بتحديث رأي التدقيق الخاص بنا لوصف بشكل أوضح الامتثال المستمر للقواعد والقوانين المالية المعمول بها. ولا تزال البيانات المالية للويبو والتعليقات المالية المصاحبة لها ذات جودة عالية وتدعمها أنظمة سليمة للرقابة الداخلية وإعداد التقارير. وفي سياق ممارسات العمل في ظل جائحة كوفيد-19، أظهر ذلك أن المنظمة تتمتع بقدرة كبيرة على التكيّف.

" وبسبب جائحة كوفيد-19، تم انجاز عملية التدقيق الخاصة بعام 2020 عن بُعد. وعلى الرغم من أن ذلك الأمر خلق العديد من التحديات وأدى إلى بذل جهود إضافية من قبل كل من شعبة الشؤون المالية وفريق المكتب الوطني للتدقيق، فقد تمكنا من الحصول على أدلة كافية ومناسبة لدعم رأي التدقيق الخاص بنا. وبشكل عام، كانت نتائج التدقيق إيجابية ولم يتم تحديد أي أخطاء أو مواطن ضعف مهمة وقد قمنا بإبلاغ اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بتفاصيل هذا العمل، وقد حصل تفاعل مثمر وجيد معها.

"وفيما يتعلق بالإدارة المالية، لا تزال الويبو تتمتع بوضع مالي متين وتدفقات نقدية إيجابية مدعومة بتدفق ثابت للإيرادات في المستقبل. وعلى الرغم من الوضع الذي فرضته الجائحة، حصلنا على عدد كبير من الطلبات وتتوقع الإدارة أن يتواصل ذلك الاتجاه. ونظرا إلى الوضع النقدي الجيد وقوة الاحتياطي، فإن المنظمة في وضع جيد يُمكّنها من التعامل مع حالة عدم اليقين الاقتصادي المستمرة على الصعيد العالمي. ولكن الأداء والوضع المالي المختلفين لكل اتحاد يوضح مدى اعتماد المنظمة على اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات واتحاد مدريد اللذين، وبشكل خاص اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات، يعوضان عن حالات العجز التي أبلغ عنها اتحاد لاهاي واتحاد لشبونة.

"ويسلط تقريرنا الضوء هذا العام على النمو المستمر في الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين، وهي تشمل بشكل أساسي التأمين الصحي للموظفين بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات إعادتهم إلى الوطن، والتزامات إجازاتهم المتراكمة. فخلال عام 2020، تم تسجيل ارتفاع في إجمالي الالتزامات الخاصة باستحقاقات الموظفين المذكورة بنحو 139 مليون فرنك سويسري، لتصل إلى 495.3 مليون فرنك سويسري. وإذا صحّت الافتراضات الحالية للويبو، من المتوقع أن ترتفع الالتزامات الخاصة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لتصل إلى 580.1 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2024، أيْ أن تُسجّل زيادة بنسبة 28.1%. وستستهلك هذه الاستحقاقات نسبة متزايدة من إيرادات الويبو المستقبلية. ولقد نظرنا في آثار جائحة كوفيد-19 على تقييم هذه الالتزامات، وقد حصلنا على المعلومات المناسبة حول هذه الآثار ونحن راضون عن ذلك. كما سلطنا الضوء على هذه الآثار وعلى الاتجاهات المستقبلية في تقرير التدقيق المطول الخاص بنا.

"وننتقل الآن إلى الموضوع الأول الوارد في تقرير الأداء، والذي يتناول قضايا الحوكمة والرقابة الداخلية التي تعزز الثقة والطمأنينة لدى الدول الأعضاء بشأن إدارة الموارد. ما زلنا معجبين جدًا بالنهج الاستباقي الذي تتبعه الويبو خلال تطوير إطار الرقابة الداخلية، وخط دفاعها الثاني، والنهج الخاص بجودة بيان الرقابة الداخلية.

"ما زال بيان الويبو بشأن الرقابة الداخلية متماشياً مع المكونات السبعة لإطار المساءلة، الأمر يمنح الدول الأعضاء مستوى جيد من الثقة في عمليات الرقابة. وخلال إعداد البيان، أولى المدير العام الاعتبار الواجب لبيان الضمان المؤقت الذي قدمه

المدير العام السابق. وتضمنت النقاط البارزة المهمة في بيان 2020 تفاصيل المخاطر الرئيسية التي تمت مواجهتها خلال العام وكيف تم التخفيف من حدتها، وخاصة في مجال تنفيذ البرامج، والمخاطر المالية التي واجهتها الويبو والتطورات في أنشطة الرقابة. كما شدد المدير العام على أن ترتيبات استمرارية الأعمال أثبتت فعاليتها حين انتقلت المنظمة إلى بيئة عمل افتراضية خلال الجائحة. وتجدر الملاحظة أنه من الممكن تعزيز البيان من خلال تسليط الضوء على نتائج عمل شعبة الرقابة الداخلية. ونحن نعتقد أن مشاركة شعبة الرقابة الداخلية أمر ضروري لأنها ينبغي أن تشكل مصدرًا رئيسيًا للمدير العام للتأكيد على فعالية عمليات الرقابة الداخلية.

"وأُجري خلال العام تقييم خارجي للجودة على شعبة الرقابة الداخلية. ويُعد هذا التقييم من الممارسات الجيدة وهو مطلوب بموجب المعايير المهنية التي تخضع لها هذه الشعبة. وتبين من خلال التقييم أن شعبة الرقابة الداخلية تحقق مستويات عالية من الكفاءة، وأن عملها يتماشى مع العناصر الإلزامية للإطار الدولي للممارسات المهنية وميثاق الرقابة الداخلية وتم وضع خطط عمل لمعالجة الثغرات الطفيفة التي حددها المُقيِّم. ويشمل ذلك التوصية بإجراء تدقيق داخلي سنوي شامل وإصدار رأي بشأنه، وقد التزمت شعبة الرقابة الداخلية بوضع خارطة طريق للتمكّن من تقديم رأي تدقيق سنوي شامل بحلول نهاية عام 2025. وفي حين نؤيد هذا الأمر، نعتقد أنه من الممكن تطبيق هذه التوصية في وقت أقرب.

"ونظرنا في تأهب الويبو التنظيمي لمواجهة الجائحة. وعلى غرار العديد من المنظمات الأخرى، كان لدى الويبو إطار عمل موثق، يجمع بين المكونات الرئيسية للتخطيط للتأهب والصمود/التكيّف. وقبل تفشي فيروس كوفيد-19، كان سجل الويبو للمخاطر يتضمن احتمالية حدوث اضطراب كبير في عمل المنظمة بسبب حدث كارثي أو خطر خارجي أو جائحة. وتشمل خطة استمرارية الأعمال خطط عمل فردية للوظائف الحيوية التي تؤدى في المقر الرئيسي. ورغم أن خطط استمرارية الأعمال لكل وظيفة حيوية كانت في مراحل مختلفة من النضج قبل بدء الجائحة مباشرة، كان مستوى تأهب الويبو قويًا في رأينا مقارنةً بهيئات الأمم المتحدة والهيئات العامة الأخرى. وتتوقع الويبو استكمال استعراض شاملة للدروس المستفادة من استجابة الويبو لضمان استمرارية الأعمال خلال عام 2021.

"وننتقل الآن إلى ملاحظاتنا على المشاريع الممولة من الأموال الاحتياطية. لقد درسنا استراتيجية استخدام الأموال الاحتياطية في سياق الخطة الرأسمالية الرئيسية، وكيف يرتبط ذلك بالاستراتيجية الأوسع نطاقا وعمليات اتخاذ القرار لاختيار المشاريع وإعداد تقارير عنها. ولاحظنا أن الخطة الرأسمالية الرئيسية لم يتم دمجها في الخطة الاستراتيجية الشاملة. وتناول استعراضنا تطور الخطة الرأسمالية الرئيسية، والحوكمة العامة، بما في ذلك اختيار المشاريع والإشراف عليها. وسأسلط الضوء على النتائج التي توصلنا إليها بناءً على الاستعراضات السابقة للخطة الرأسمالية الرئيسية، قبل الإشادة بالمشاركة الإيجابية للإدارة فيما يتعلق بالتوصيات التي قدمناها.

"بمرور الوقت، ارتفعت قيمة الأموال المخصصة للخطة الرأسمالية الرئيسية، وأصبحت حافظة المشاريع أكثر طموحًا. وعلى عكس العديد من المنظمات الدولية الأخرى، ليس لدى الويبو نفس الدوافع أو الضغوط لإثبات الحاجة إلى ترتيب الأولويات أو تطبيق مبدأ الفعالية من حيث التكلفة. ويزيد ذلك من أهمية أن تكون الخطة الرأسمالية الرئيسية ودراسات الجدوى للمشاريع الفردية شفافة وقوية، وأن تخضع لتقييمات فعالة، وأن يتم تقييم النتائج للاستفادة من الملاحظات في العمليات المتعلقة بإدارة المشاريع وخلال إعداد الخطة الرأسمالية الرئيسية المقبلة.

"ولم نتمكن من تحديد بوضوح كيف تم ترتيب أولويات المشاريع مقارنةً بالخطط المحتملة الأخرى أو أن نحدد مدى الحاجة النسبية إلى كل مشروع من مشاريع الخطة الرأسمالية الرئيسية. وينبغي أن يكون الدافع لقرارات الاستثمار هو الحاجة والتحديد الواضح للفرص المرتبطة بأهداف الويبو. ومن المهم أن تنظر الويبو في مستوى الأموال المخصصة للمشاريع إلى جانب فرص الاستثمار الأخرى، مثل تعزيز برامج التعاون التقني، أو تقليل المخاطر المالية التي تتعرض لها المنظمة عن طريق تقليل التزامات استحقاقات الموظفين، أو مراجعة هيكل الرسوم.

"وللحوكمة الرشيدة أهمية بالغة في نجاح المشاريع. وتتألف الخطة الرأسمالية الرئيسية من مشاريع فردية لكل مشروع منها موجز يُقدَّم إلى الدول الأعضاء لتنظر فيه ضمن إطار عملية الاعتماد. ولاحظنا، في تعريف سابق، أن المشاريع الخاصة يجب أن تكون استثنائية، مما يؤكد على أهمية أن يتمتع الاستثمار بطابع فريد. ووسعت الدول الأعضاء نطاق هذا التعريف ليصبح تعريفاً أوسع وأكثر شمولاً، مما أتاح إمكانية تمويل المشاريع لأهداف عامة، مثل صيانة المنشآت. ووجدنا أنه في بعض الحالات، كان يوجد اسباب منطقية قوية لتمويل المشاريع المقترحة كجزء من الخطة الرأسمالية الرئيسية، ولكن الأسباب كانت أقل اقناعًا بالنسبة لمشاريع أخرى، لا سيما مشاريع صيانة المرافق والأنظمة التي تكون عادةً جزءاً من استراتيجية التمويل العادي لمنظمة ما.

"إن وجود مزيج من مشاريع الصيانة الاستراتيجية والروتينية ضمن الخطة الرأسمالية الرئيسية يهدد بفقدان التركيز الاستراتيجي ويتعارض مع المفهوم المتمثل بأن تستند الخطة الرأسمالية الرئيسية إلى حافظة متسقة من المشاريع الخاصة والهامة. ولاحظنا وجود تمييز بسيط بين الاستثمارات الكبيرة جدًا والاستثمارات ذات النطاق الأصغر بكثير. وقد ترغب الدول الأعضاء في البحث في وضع معايير تستلزم الحصول على مزيد من المعلومات والبيانات للتمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة

بالنسبة للمشاريع التي تتجاوز حدًا معينًا، وتتطلب إعداد تقارير محددة للمراحل الرئيسية أو ضمانات معينة إذا كانت تكلفة المشاريع كبيرة أو إذا كانت مخاطرها تمس بسمعة المنظمة.

"ويُعدّ إعداد دراسة جدوى خطوة مهمة لأي مشروع من أجل: التأكد من تناغم المشروع مع أولويات المنظمة وأهدافها؛ وتحديد الموارد وأوقات استخدامها؛ وتحديد النتائج المرتقبة. وتُمكّن خطط العمل الجيدة صانعي القرار من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السير في المشاريع من عدمه. وتُقدم دراسات الجدوى كوثائق أولية للمشاريع، وقمنا بمراجعة مجموعة مختارة منها، وحددنا المجالات الرئيسية حيث كان من الممكن تعزيز التفاصيل والتحاليل لتوفير أُسُس أقوى للموافقة على المشاريع. ورأينا أن النظر في الخيارات ينبغي أن يكون أكثر تفصيلاً، وأنه ينبغي النظر على نحو أشمل في الطرق البديلة لتحقيق النتائج. ولم يكن دائمًا لدى الوثائق الأولية للمشروع أساس مرجعي واضح وكانت درجة التغيير القابل للقياس المنسوبة إلى كل خيار محدودة وغير مُحدَّدة. ومن دون توضيح الأهداف ومعايير القياس توضيحاً مفصلاً، كان من الصعب على الويبو إثبات أن أهداف المشروع العامة قد تحققت وأنه قد تم تحقيق قيمة معينة مقابل المال.

"ووجدنا أن ميزانيات المشاريع كانت عالية المستوى مع القليل من التفاصيل ومعلومات محدودة عن تكاليف دورة المشروع الكاملة في الوثائق الأولية للمشروع. ولأن المشاريع الخاصة تقع خارج نطاق الأنشطة الرئيسية، فإنها قد تكون أكثر ملفتة للانتباه، وقد تحمل بعض المخاطر وتتسم بعدم اليقين. ووجدنا أن العديد من المخاطر كانت ذات طابع عام ولم تكن الوثائق مصممة بالضرورة وخصيصاً لكل مشروع فردي.

"ويوضح تقرير الأداء للثنائية 2019/2018 التقدم المحرز في مشاريع الخطة الرأسمالية الرئيسية خلال الفترة الممتدة من يناير إلى ديسمبر 2019، بما في ذلك المراحل الرئيسية التي أُنجزت ومعدلات استخدام الموارد لعشرين مشروعًا قيد التنفيذ. وبلغ مجموع ميزانيات هذه المشاريع 83.8 مليون فرنك سويسري، وبلغت النفقات المرتبطة بها حتى ذلك التاريخ 44.2 مليون فرنك سويسري. ووجدنا أن العديد من السمات التي تطرقنا اليها في مراجعتنا للوثائق الأولية للمشاريع مُكررة في الاستعراضات التفصيلية للتقدم المحرز في المشاريع. ولاحظنا وجود بعض التغييرات الكبيرة في المخاطر والميزانيات مقارنة بالمقترحات الأولية، وأن التقارير المرحلية تفتقر إلى قياس الأثر الفعلي. ورغم أن التقارير المرحلية تسلط الضوء بوضوح على سمات المشاريع، نعتقد بانها يمكن أن تزود الدول الأعضاء بقياس أفضل وفكرة أوضح للقيمة المضافة من قبل المشاريع.

" وننتقل الآن إلى الاستجابة الجيدة للإدارة للتوصيات التي قدمناها، وسعيها إلى بدء معالجة هذه القضايا من خلال تقديم مقترحات جديدة للدول الأعضاء. ونحن نعتقد أن استجابة الإدارة ستمكن الويبو من إبراز أثر استخدام الأموال الاحتياطية بشكل أفضل، وكيف يحقق ذلك أهداف المنظمة، الأمر الذي يحسّن الشفافية والمساءلة فيما يتعلق باستخدام الأموال. ولقد نظرت الأمانة في توصياتنا على الفور، من خلال اقتراح تعديلات على الخطة الرأسمالية الرئيسية الواردة في الوثيقة WO/PBC/33/11 التي قدمت إلى هذا الاجتماع. ونتطلع إلى مراجعة نتائج هذه التعديلات في الوقت المناسب، وأثر ذلك على عملية الإشراف على الخطة الرأسمالية الرئيسية.

"وفي الختام، أؤكد أنه تم إحراز تقدم في تحقيق وتنفيذ ست توصيات من السنوات السابقة، مع بقاء 13 توصية قيد التنفيذ. وتتعلق معظمها بتوصياتنا لعام 2018 بشأن إدارة الموارد البشرية والتوصيات التي قدمناها العام الماضي بشأن المكاتب الخارجية، والتي تم تحديد تواريخ تنفيذ لها في المستقبل. وقد عدّلت إدارة الموارد البشرية تاريخ تنفيذ ثلاث توصيات بسبب قيود التوظيف وآثار الجائحة. ونظرًا لأهمية إدارة الموارد البشرية في المنظمة، فإننا نعتزم إجراء متابعة موضوعية في هذا المجال، ومراجعة حالة استراتيجية موظفي الويبو خلال تدقيقنا لعام 2021، علما بأن الموارد البشرية قد ركزت بشكل كبير على إدارة الآثار التشغيلية الناجمة عن الجائحة.

"وأخيرا، أود أن أشكر المدير العام والمدير العام السابق وموظفي الويبو على دعمهم وتعاونهم في سبيل تسهيل عملية التدقيق. ولقد كان تدقيق عام 2020 صعبًا بشكل خاص مع الحاجة إلى تنفيذه بالكامل عن بُعد، وبفضل جهود موظفي الويبو لدعم عملية التدقيق تمكنا من الالتزام بالجداول الزمنية المقررة لدعم الهيئات الرئاسية للويبو.

" أشكركم على انتباهكم، ويسرّني أن أجيب على أي سؤال أو أن أقدّم معلومات إضافية عن التدقيق الذي أجريناه.

"شكرا جزيلا."

119. وشكر الرئيس المدقق الخارجي على بيانه الشامل والواضح حيث ذكر أن الإدارة المالية للمنظمة سليمة وقدم توصيات وتوجيهات للمستقبل.

120. وتحدث وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وأقر بالإنجازات والعمل الجاد والجهود التي بذلها فريق الويبو والمكتب الوطني للتدقيق في المملكة المتحدة، لإنجاز التدقيق عن بُعد باستخدام الوسائل الافتراضية. وأشاد الوفد أيضا بجهود الويبو التي أشار اليها المدقق الخارجي، للحفاظ على جودة عالية للبيانات المالية التي تدعمها أنظمة سليمة للرقابة الداخلية وإعداد

التقارير، رغم التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وطلبت المجموعة من الأمانة أن تحيط علما بالاقتراحات التالية التي قدمها المدقق الخارجي لاتخاذ إجراءات لاحقة بشأنها. أولاً، تقديم فكرة واضحة ورؤية أشمل عما جرى تنفيذه باستخدام الموارد، مثل إدراج مزيد من معلومات الأداء الرئيسية حول نتائج أنشطتها التشغيلية. ثانيًا، الحرص على التركيز بشكل مستمر على كيفية التحكم في التكاليف المستقبلية لا سيما فيما يتعلق بالنمو المستمر للالتزامات الخاصة باستحقاقات الموظفين.

121. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأعرب عن تقديره للمدقق الخارجي لإعداد تقرير تدقيق شامل، على النحو الوارد في الوثيقة WO/PBC/33/5. وأكدت المجموعة على أهمية دور المدقق الخارجي، وأقرت بأن عملية التدقيق ونتائجها توفر ضمانات للدول الأعضاء بشأن الإدارة المالية للويبو وحوكمتها. وأعربت المجموعة عن ارتياحها لأن المدقق الخارجي قد خلص إلى أن البيانات المالية تعرض الوضع المالي للمنظمة في 31 ديسمبر 2020 عرضاً نزيهاً من جميع النواحي الجوهرية. وأعربت المجموعة عن تقديرها لإجراء التدقيق عن بُعد بسبب جائحة كوفيد-19، ورغم ذلك كان التدقيق عالي الجودة. ورحبت المجموعة بالملاحظة التي مفادها أن الويبو في وضع جيد يُمكّنها من التعامل مع حالة عدم اليقين الاقتصادي المستمرة على الصعيد العالمي. وفي الوقت نفسه، أشارت المجموعة إلى بعض الملاحظات التي أبداها المدقق الخارجي، مثل النمو المستمر للالتزامات الخاصة باستحقاقات الموظفين. كما أشارت إلى الملاحظة التي مفادها أنه لا يزال هناك مجال للويبو لمواصلة العمل على أنشطة التواصل الحالية الرامية إلى تقديم فكرة واضحة ورؤية أشمل عما جرى تنفيذه باستخدام الموارد، مثل إدراج مزيد من معلومات الأداء الرئيسية حول نتائج أنشطتها التشغيلية والتشديد على التعليقات الخاصة بالمخاطر المالية الرئيسية. وأعربت المجموعة عن سعادتها لأن المدقق الخارجي وجد أن مستوى تأهب الويبو لمواجهة جائحة كوفيد-19 قوي مقارنة بالهيئات الأخرى. ولاحظت المجموعة كذلك التوصيات المختلفة التي قدمها المدقق الخارجي بشأن مختلف الجوانب التشغيلية للمنظمة. ورأت أن التوصيات كانت مفيدة ويمكن أن تضيف قيمة للمنظمة، الأمر الذي سيؤدي إلى تحسين أنظمة الحوكمة والإدارة. وفي حين تعتبر المجموعة أن جميع التوصيات مهمة، إلا أنها تقدر بشكل خاص الملاحظات والتوصيات الشاملة بشأن الخطة الرأسمالية الرئيسية والالتزامات الخاصة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وتوافق المجموعة على ضرورة استكشاف الخيارات لتعزيز الكفاءة وللتخفيف من النمو المحتمل في الالتزامات الخاصة بالتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة في المستقبل. كما لاحظت المجموعة استجابة إدارة الويبو للتوصيات والالتزام بتنفيذ التوصيات التي لا تتطلب موافقة الدول الأعضاء على الأقل. وأقرت المجموعة بأن بعض التوصيات السابقة كانت في طور التنفيذ، وأعربت عن تطلعها إلى الانتهاء منها.

122. وأعرب وفد الصين عن رغبته في شكر المدقق الخارجي على تقرير التدقيق وعلى إعداده خلال الوقت المحدد مثل كل مرة. كما أعرب الوفد عن تقديره لتعاون الأمانة مع المدقق الخارجي خلال هذه العملية. وفيما يتعلق بالمشاريع الممولة من الأموال الاحتياطية، شكر الوفد المدقق الخارجي على الاقتراحات والتدقيق الشامل والدقيق في هذا المجال المهم. ولاحظ الوفد أنه منذ عام 2013، ارتفعت ميزانية الخطة الرأسمالية الرئيسية من 11.2 مليون فرنك سويسري لتصل إلى 83.8 مليون فرنك سويسري في عام 2020، وستستمر في الارتفاع خلال السنوات العشر القادمة. ونظرا إلى زيادة حجم رأس المال وارتفاع عدد المشاريع، كان من الضروري تعزيز الرقابة والتدقيق على مشاريع الخطة الرأسمالية الرئيسية الممولة من الأموال الاحتياطية. وكما أشار اليه المدقق الخارجي، لاحظ الوفد أيضًا وجود بعض المشاكل في مشاريع الخطة الرأسمالية الرئيسية السابقة، مثل عدم مشاركة أصحاب المصلحة، ونقص المعلومات الشاملة والواضحة عن المشاريع المقترحة المقدمة إلى الدول الأعضاء، وعدم استكشاف البدائل المحتملة بشكل كافٍ لتحقيق النتائج. وشكر الوفد المدقق الخارجي على تقديمه قائمة بالأسئلة الرئيسية التي يمكن الاستفادة منها لتعزيز حوكمة المشاريع والواردة في الصفحة 40 من النسخة الإنجليزية من الوثيقة، والتي، بالإضافة إلى مساعدة الأمانة على تحسين حوكمة مشاريع الخطة الرأسمالية الرئيسية، ستساعد أيضًا الدول الأعضاء على تقييم هذه المشاريع بشكل أفضل.

123. وشكر وفد الاتحاد الروسي المدقق الخارجي على إعداد التقرير وعرضه. وأعرب الوفد عن سعادته الشديدة لملاحظة استنتاجات المدقق الخارجي فيما يتعلق بالمستوى العالي للرقابة الداخلية وحسن الموارد المالية للمنظمة وامتلاك المنظمة لاحتياطيات قوية. وشكره الوفد أيضا على النظر في فعالية عمل الويبو خلال الجائحة. وأعرب الوفد عن سروره لقدرة الويبو على الاستجابة بسرعة للطريقة التي انتشرت بها جائحة كوفيد-19، وشكر الأمانة على اتخاذ التدابير اللازمة وعدم التوقف عن العمل خلال هذه الجائحة. وأعرب الوفد عن رغبته في ملاحظة المستوى العالي لعمل شعبة الرقابة الداخلية، وفقا لما اشار اليه المدقق الخارجي، والنهج الذي تتبعه الويبو لتحسين نظام الرقابة الداخلية. وأيد الوفد التوصية الموجهة إلى شعبة الرقابة الداخلية بتقديم رأي سنوي بشأن بيئة الرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة في الويبو. وفيما يتعلق بمراجعة الخطة الرأسمالية الرئيسية، أراد الوفد التطرق إلى التوصيات المتعلقة بتحسين إعداد التقارير المالية للخطة الرأسمالية الرئيسية وكذلك تحديد مخاطر المشاريع. وأشار الوفد إلى أن النهج العام لإنجاز المشاريع داخل الويبو قد أظهر فعاليته. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن التدابير المقترحة لتحسين إعداد التقارير ستساعد في تعزيز إدارة مشاريع الخطة الرأسمالية الرئيسية ذات الأولوية بالنسبة للويبو. وفيما يتعلق بتوصية المدقق الخارجي، طلب الوفد من الأمانة تقييم وضع المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه فيما يتعلق بهذه المسألة، يجب أن يأخذ النهج في الاعتبار ما يتم القيام به في إطار نظام الأمم المتحدة الموحد. وطلب الوفد تعليقاً من الأمانة بشأن إدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات، والتي كانت بحاجة إلى تنسيق إضافي وإتاحة المعلومات لهذه المبادرات. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه سيكون من المفيد جداً أن يكون ممثل المدقق الخارجي حاضرًا شخصيا في اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية، إلى جانب ممثلي اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، لتمكينه من تنفيذ مهامه الأساسية وتقديم تقريره. ويعتقد الوفد أن هذا الأمر ممكن رغم الوضع الحالي الناجم عن جائحة كوفيد-19. وأشار الوفد إلى أن 30 في المائة من التوصيات السابقة قد تم تنفيذها، وهذه نسبة أعلى من تلك

المسجلة خلال التدقيق الخارجي السابق. وأعرب الوفد عن أمله في تنفيذ أي توصيات معلقة. وشكر الوفد المدقق الخارجي على تقريره وتوصياته. وشكر الوفد أيضا الأمانة على تعاونها مع المدقق الخارجي وعلى ردودها الشاملة على أسئلة المدقق الخارجي.

124. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء، وشكر المدقق الخارجي على تقريره الوارد في الوثيقة WO/PBC/33/5، وعلى العرض المفيد الذي قدمه إلى لجنة البرنامج والميزانية. ولاحظت المجموعة أن المدقق الخارجي قد أصدر رأيا غير مشفوع بتحفظات بشأن التدقيق في البيانات المالية للويبو، وهنأت الأمانة وشعبة الشؤون المالية على نتائج التقرير، مشيرة إلى التحديات في توفير المعلومات المناسبة في ظل جائحة كوفيد-19. وفيما يتعلق بالإدارة المالية، أعربت المجموعة عن ارتياحها لأن المدقق الخارجي قد قيم الوضع المالي للويبو، وخلص إلى أن المنظمة في وضع جيد يُمكّنها من التعامل مع حالة عدم اليقين المستمرة على الصعيد العالمي. وبشكل خاص، كان من دواعي سرور المجموعة أن تلاحظ أن كل عام يكون إجمالي فائض الميزانية أعلى بكثير من التوقعات الأصلية. وأحاطت المجموعة علما بالنمو المستمر في الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين. وأعربت عن قلقها بشأن النمو الإضافي المتوقع للالتزامات الخاصة بالتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وتماشيا مع التوصية الثانية الخاصة بالإدارة المالية للمدقق الخارجي، كانت المجموعة مستعدة للمشاركة مع الأمانة في مناقشة الخيارات المتاحة للتخفيف من النمو المستقبلي المحتمل للالتزامات الخاصة بالتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. ورحبت المجموعة بمراجعة المدقق الخارجي لآليات الحوكمة والرقابة الداخلية ولاحظت التقييم الإيجابي للعديد من هذه الآليات. ورغم ذلك، أشارت المجموعة إلى أنه من الممكن تحسين بيان الويبو بشأن الرقابة الداخلية من خلال التركيز على نتائج عمل شعبة الرقابة الداخلية، وستكون مهتمة بمعرفة إذا كان سيتم تعديل البيان وفقًا لذلك. وأعربت المجموعة عن سرورها لأنه تبين للمدقق الخارجي أن مستوى تأهب الويبو لمواجهة الجائحة مرتفع، وأشارت إلى أنها مستعدة لدعم أي مراجعة للدروس المستفادة من استجابة الويبو الخاصة باستمرارية الأعمال في عام 2021. وفيما يتعلق بالتوصيات المعلقة للسنوات السابقة، لاحظت المجموعة بارتياح أنه تم تنفيذ ست توصيات بالكامل. ورغم ذلك، لا تزال ثلاث عشرة توصية قيد التنفيذ. وبينما أشارت المجموعة إلى أن المدقق الخارجي قد ذكر بأن العديد من هذه التوصيات لم يكن من الممكن تنفيذها خلال العام الماضي، شددت على أهمية إدارة الموارد البشرية بالنسبة للويبو، وأيدت نية المدقق الخارجي في إجراء متابعة دقيقة لتلك التوصيات ومراجعة حالة استراتيجية موظفي الويبو خلال تدقيق عام 2021. وشكرت المجموعة المدقق الخارجي على استعراضه المفصل وتقييمه للمشاريع الممولة من الأموال الاحتياطية. ولاحظت المجموعة بقلق أن التكاليف المستقبلية المتوقعة للمشاريع المتعلقة بالمباني تفوقت بكثير على المشاريع الأخرى، ومن المتوقع أن ترتفع هذه التكاليف بشكل كبير. وأعربت المجموعة باء عن استعدادها للعمل مع الأمانة لفهم الاحتياجات والتكاليف المتعلقة بهذه المشاريع والتخطيط لها بعناية.

125. وشكر وفد باكستان المدقق الخارجي على نجاحه في إجراء التقييم عن بعد، كما شكره على العرض المفيد والشامل بعد ظهر ذلك اليوم. وأعرب الوفد عن رغبته في الثناء على الأمانة للحفاظ على الجودة العالية للبيانات المالية كما هو وارد في التقرير. وأشار الوفد بقلق إلى الارتفاع المستقبلي المحتمل في التزامات المنظمة الخاصة بالتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة، وهي مسألة أثيرت أيضًا في إطار البند 4 من جدول الأعمال. ودعا الوفد الأمانة إلى تقديم المزيد من المعلومات للجنة بشأن هذه المسألة بهدف النظر في كيفية التحكم في التكاليف المستقبلية. وأشار الوفد بسرور إلى اكتمال تنفيذ ست توصيات سابقة. وحث الوفد الأمانة على بدء العمل على التوصيات المتعلقة بمكاتب الويبو الخارجية الواردة في التقرير السابق للمدقق الخارجي. وتتعلق هذه التوصيات بالحاجة إلى وضع استراتيجية واضحة وتدابير لتعزيز تقارير الأنشطة والخطط التي تعدها المكاتب الخارجية، بما في ذلك استعراض تواتر التقارير الرسمية عن أنشطة المكاتب الخارجية، وتحديد نوافذ نتائج محددة ومؤشرات أداء ذات صلة. وقد فهم الوفد أن بعض هذه التوصيات سوف تتطلب أن يتم البحث فيها من قبل الدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى أنه سيكون من الضروري للأمانة أن تبدأ في تنفيذ تلك التوصيات وأن تلتمس التوجيهات من اللجنة عند الحاجة.

126. وشكر وفد جورجيا، متحدثًا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق، المدقق الخارجي على التقرير الخاص ببيانات الويبو المالية لعام 2020 وعلى عرض نتائج التدقيق. ولاحظت المجموعة بارتياح أنه بالنسبة لعام 2020، تم تقييم البيانات المالية على أنها عالية الجودة. وأعربت عن ارتياحها للتقرير الذي يشير إلى أن النظام السليم للرقابة الداخلية والحوكمة الفعالة يشكلان جزءًا لا يتجزأ من المنظمة. وفي الوقت نفسه، أشادت المجموعة باحتياطيات المنظمة القوية والوضع المالي المتين، فضلاً عن المستوى العالي من التأهب لمواجهة التحديات التي لا يمكن التنبؤ بها مثل جائحة كوفيد-19 والإدارة الفعالة للأزمات.

127. وأيد وفد إسبانيا التعليقات التي أدلى بها المتحدث باسم المجموعة باء فيما يتعلق بالتقرير. أولاً، أعرب الوفد عن رغبته في تهنئة الويبو على الرأي غير المشفوع بتحفظات الذي أبداه المدقق الخارجي فيما يتعلق بالنتائج المالية للمنظمة حتى 31 ديسمبر 2020. كما أعرب الوفد عن سروره لملاحظة أن الوضع المالي لا يزال جيداً وأن النتائج المتعلقة بالرقابة الداخلية وإعداد التقارير ممتازة. ورغم ذلك، ذكر الوفد أنه يودّ أن يوصي بتحسين الطريقة التي يتم اتبعاها لتنظيم الميزانية قدر الإمكان، وشدد على أهمية دراسة أفضل طريقة لاستخدام الفوائض التي حققتها الويبو لتعزيز أهداف المنظمة والدول الأعضاء وإدارة المخاطر مع الحفاظ على النهج المالي الحكيم. وأعرب الوفد عن سروره لملاحظة في هذا التقرير، وفي التقارير الأخرى أيضًا مثل تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، أن الوضع المالي وعمل الويبو ككل لم يتأثر بشكل سلبي بجائحة كوفيد-19. وطلب الوفد أن تدرس الأمانة بعناية التوصيات التي قدمها المدقق الخارجي من أجل ضمان استمرار هذه الإدارة الممتازة.

128. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية المدقق الخارجي على تقريره الوارد في الوثيقة WO/PBC/33/5، وأعرب عن رغبته في تهنئة الويبو مرة أخرى على الرأي غير المشفوع بتحفظات الذي أبداه المدقق الخارجي، وعلى جودة البيانات المالية، والنظام السليم للرقابة الداخلية وقدرة المنظمة على التكيف والصمود في مواجهة الجائحة. وكان الوفد قلقًا منذ فترة طويلة بشأن الالتزامات الخاصة بالتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة، والتي سجلت نموا استثنائيا ولم تكن ممولة بشكل كافٍ. وذكر أن المساهمة البالغة 4.9 مليون فرنك سويسري التي من المتوقع تقديمها في عام 2021 تُشكّل أمرا ايجابيا للغاية. وأعرب الوفد عن تطلعه لرؤية تقرير الاستشاري الذي سيقوم بإعداده في عام 2022، وأيد إما إنشاء كيان منفصل على النحو الذي اقترحه المدقق الخارجي أو تحديد أصول الخطة لتحسين الشفافية المتعلقة بهذا التمويل. وشكر الوفد الأمانة على إجراء تعديلات على الخطة الرأسمالية الرئيسية لعام 2023/2022، لتتماشى مع توصية المدقق الخارجي. ووافق الوفد على أنه ينبغي فقط تمويل المشاريع الخاصة والتي لا تتكرر من احتياطي المشاريع الخاصة، وينبغي تمويل النفقات المتكرّرة من الميزانية العادية.

129. وطلب الرئيس من ممثل المدقق الخارجي تقديم أي توضيحات أو تعليقات على الملاحظات التي تم الاستماع إليها.

130. وطمأن المدقق الخارجي الدول الأعضاء مشيرا إلى أنه سيتابع توصيات هذه السنة وتوصيات السنوات السابقة وسيتطرق اليها بالتفصيل خلال العام التالي. ورداً على وفد الاتحاد الروسي، أكّد المدقق الخارجي أنه عندما تسمح به قيود السفر، ويشمل ذلك قيود المكتب الذي يعمل فيه، فهو يعتزم الحضور شخصيًا، لا سيما خلال الجمعيات العامة للويبو في وقت لاحق من ذلك الشهر، وهو يعتبر أن حضور فريق التدقيق الخارجي في الموقع خلال العام مهم جدا، إذا سمحت الظروف المتعلقة بالجائحة. وشكر المدقق الخارجي الدول الأعضاء على المساعدة في إعداد التوصيات التي قدمها مكتب التدقيق. وذكّر الدول الأعضاء بأن فريقه تحت تصرفها في حال أراد الزملاء الرجوع إلى أي مسألة متعلقة بالتدقيق الخارجي. وفي الختام أعرب المدقق الخارجي عن تطلعه إلى العام المقبل ومشاركة الدول الأعضاء.

131. واقترح الرئيس أن تقدم الأمانة بعض التوضيحات وبعض التفسيرات الإضافية.

132. وشكرت الأمانة المدقق الخارجي على التقرير وعلى مشاركته في المناقشة. وفيما يتعلق بالخطة الرأسمالية الرئيسية، تم طرح أسئلة مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والأعمال المستقبلية الخاصة بالمباني. أولاً، رحبت الأمانة بتوصيات المدقق الخارجي بشأن الخطة الرأسمالية الرئيسية ووافقت عليها. وكانت الأمانة قد استجابت لتلك التوصيات الواردة في اقتراح الخطة الرأسمالية الرئيسية الذي سيناقش في وقت لاحق من ذلك الأسبوع، ويشمل ذلك: تجنّب كثرة المشاريع الصغيرة الحجم؛ ومحاولة نقل مشاريع الصيانة الدورية إلى الميزانية العادية، مع الحرص على تزويد الدول الأعضاء بمعلومات عن تكاليف الدورة الكاملة للمشاريع التي سيتم ادراجها في الميزانية العادية بعد الانتهاء من مشروع رأسمالي. وأعربت الأمانة عن اعتقادها أنها يمكنها بذل مزيد من الجهود فيما يتعلق بالخطة الرأسمالية الرئيسية، وهي ملتزمة بالنظر في بعض الأسئلة الأكثر صعوبة التي طرحها المدقق الخارجي بشأن الخطة الرأسمالية الرئيسية العادية المقبلة التي سيتم اقتراحها. وذكرت الأمانة السؤال الذي طرحته المجموعة باء حول الإنفاق على المباني في المستقبل، والذي تمت الإشارة إليه في تقرير المدقق الخارجي. وأعربت الأمانة عن اعتقادها أن الرقم المذكور جاء من الخطة الرأسمالية الرئيسية السابقة منذ عامين، وبالتالي تود الأمانة أن تفكر في هذه المسألة أكثر لتحديد محتوى الاستراتيجية الرأسمالية العامة للمباني بشكل أفضل. وتلتزم الأمانة بالعودة إلى هذا الموضوع في الوقت المناسب. وعند النظر إلى المباني، يمكن ملاحظة أن مبنى أرباد بوكش (AB) في "منتصف العمر"، ولذا فهو سيتطلب بعض العمل في مرحلة ما، الأمر الذي سيتم اقتراحه في خطة رأسمالية رئيسية مستقبلية. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد الاتحاد الروسي بشأن شفافية إدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات التي من المتوقع تنفيذها، قالت الأمانة أنها تطبق تقنيات جيدة جدًا لإدارة المشاريع، وهي تستخدم بشكل أساسي PRINCE2 لإدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات بشكل ناجح. ومع ذلك، وكما أشار المدقق الخارجي، ربما لم يتم تكييف نهج إدارة المشاريع بشكل كاف وفقا لحجم المشروع. وأعربت الأمانة عن اعتقادها أنها يمكن أن تحسّن نهجها وتطوره للتأكد من أنه يتم التركيز بشكل كافٍ على المشاريع الأكبر حجما أو تلك ذات القيمة الاستراتيجية الخاصة أو التي ترتبط بمخاطر استراتيجية معينة. ولاحظت الأمانة أن الدول الأعضاء أظهرت اهتماما كبيرا في هذا المجال، وأشارت إلى أنها تلتزم مواصلة العمل بشفافية خلال تنفيذ هذه المشاريع. وأخيرًا، فيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، سجّلت الأمانة التعليقات والأسئلة المختلفة المتعلقة بهذا الموضوع، وسترد عليها تحت البند الخاص بالتقرير السنوي في اليوم التالي بعد أن تكوّن صورة أوضح حول هذه المسألة. وأشارت إلى أنها تأخذ هذا الموضوع على محمل الجد، مشيرة إلى أن حجم الالتزامات كان كبيرا بالفعل حتى قبل توقع ارتفاعها في حسابات ذلك العام. وردا على سؤال من المجموعة باء، ذكرت الأمانة أنها ستدرج عناصر تقييم شعبة الرقابة الداخلية بشأن الحوكمة والمخاطر والضوابط في بيان الويبو بشأن الرقابة الداخلية وفقا لتوصية المدقق الخارجي وكانت شعبة الرقابة الداخلية تخطط لتنفيذ ذلك بحلول عام 2025. وعند وجود عناصر تتعلق بتقييم شعبة الرقابة الداخلية للضوابط الداخلية، ستعمل الأمانة عن كثب لدمج تلك العناصر في بيان الرقابة الداخلية. وأشارت الأمانة إلى أن بيان الرقابة الداخلية يتم أخذه على محمل الجد وأنها ممتنة للغاية للمدققين الخارجيين على توجيهاتهم وتوصياتهم في هذا المجال. وقالت الأمانة إنها كانت تعمل على تحسين بيان الرقابة الداخلية في كل مرة بناءً على توصيات المدقق الخارجي ومبادرته وتقييمه.

133. وأعرب الرئيس عن اعتقاده بأن الوفود المختلفة كانت راضية عن التوضيحات التي قدمها المدقق الخارجي والأمانة. وأشار الرئيس إلى أن العنوان الرئيسي هو "الوضع المالي الجيد والإدارة المالية الجيدة". وكان من المهم عدم وجود أخطاء في مثل هذه الإدارة. وكان من المهم للأمانة أن تأخذ بعض النقاط المحددة المذكورة في الاعتبار. وسيسمح هذا الأمر بتنفيذ الميزانية بشكل أفضل من أجل

ضمان السلامة المالية المستمرة للمنظمة. ويبدو المستقبل واعدا. وقال الرئيس إنه يمكن اختتام البند الآن، حيث لم يتم تسجيل أي اعتراض أو دعوة لأخذ الكلمة، مع اعتماد القرار التالي:

134. أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الويبو، كل فيما يعنيه، بالإحاطة علماً بمضمون "تقرير المدقق الخارجي" (الوثيقة WO/PBC/33/5).

البند 8 من جدول الأعمال التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية

135. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/33/6.

136. وقدم الرئيس البند 8 من جدول الأعمال "التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية". وذكر أنه وفقا للفقرة 47 من ميثاق الرقابة الداخلية، يتعين على مدير شعبة الرقابة الداخلية أن يقدم تقريراً سنوياً موجزاً إلى الجمعية العامة للويبو من خلال لجنة البرنامج والميزانية. ويجب أن يقدم التقرير لمحة عامة عن أنشطة الرقابة الداخلية التي تم إجراؤها خلال الفترة المشمولة بالتقرير من 1 يناير 2020 إلى 31 ديسمبر 2020. ثم دعا الرئيس الأمانة لعرض التقرير.

137. وذكرت الأمانة أنه تماشيا مع ميثاق الرقابة الداخلية، كان من دواعي سرورها تقديم لمحة عامة عن أنشطة الرقابة التي اضطلعت بها شعبة الرقابة الداخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من 1 يناير 2020 حتى 31 ديسمبر 2020. وأشارت إلى أن التقرير السنوي مدرج في الوثيقة WO/PBC/33/6 للجنة البرنامج والميزانية وفي الوثيقة WO/GA/54/3 للجمعيات. ورحبت شعبة الرقابة الداخلية بالمدير العام الجديد، دارين تانغ، الذي تولى منصبه في 1 أكتوبر 2020. وتشير التفاعلات الأولية مع المدير العام وقيادات القطاعات إلى حصول تغييرات وتحسينات في التواصل والتعاون والمساءلة والاستراتيجيات لتوجيه عمل الرقابة وأولوياتها في المستقبل. وتم إعداد خطة الرقابة من قبل شعبة الرقابة الداخلية لعام 2020 مع مراعاة عدد من العوامل بما في ذلك تصنيف المخاطر، والملاءمة، ودورة الرقابة، وردود الفعل الواردة من إدارة الويبو والدول الأعضاء والموارد المتاحة. وتماشيا مع الفقرة 28 (أ) من ميثاق الرقابة الداخلية، تم إرسال مشروع خطة عمل الرقابة أيضا إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لاستعراضه والتشاور بشأنه، وذلك قبل وضع اللمسات الأخيرة عليه. وبدأت شعبة الرقابة الداخلية في العمل مع المدير العام الجديد وقيادات القطاعات للأخذ بالاعتبار ملاحظاتهم وآرائهم فيما يتعلق بعمل الرقابة وأولوياتها. وخلال عام 2020، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تعطيل أسلوب حياتنا وعملنا. وقامت شعبة الرقابة الداخلية بتعديل خطة عملها للتكيف بشكل أفضل مع الوضع الجديد الذي فرضته الجائحة وعواقبها على تفاعلات العمل. وفي تاريخ إعداد التقرير، كانت شعبة الرقابة الداخلية قد نفذت بالكامل خطة الرقابة لعام 2020، وكان تنفيذ خطة العمل لعام 2021 على المسار الصحيح. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تناولت عمليات التدقيق والتقييم والتحقيق لشعبة الرقابة الداخلية المجالات التشغيلية الرئيسية التالية: مزايا الموظفين واستحقاقاتهم، وخارطة العمل الرقابي، ودورة التخطيط السنوي لشعبة الرقابة الداخلية، وتثبيت تقرير أداء الويبو للثنائية 2019/2018، وتقييم الشعبة الإقليمية لأفريقيا، وإذكاء الاحترام الملكية الفكرية، ونظام لشبونة، وإطار التعاون التقني للمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، والمعلومات المنقولة إلى بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، وتحسين جهود المنظمة لردع الاحتيال في الفواتير ضد عملاء الويبو من قبل كيانات خارجية. وبدأت المهام التالية في عام 2020، وستُعدّ تقارير بشأنها خلال عام 2021: تقييم شعبة البلدان العربية، وتقييم قاعدة بيانات مطابقة الاحتياجات الإنمائية في مجال الملكية الفكرية وتقييم تنفيذ توصيات قسم التقييم التابع لشعبة الرقابة الداخلية وأثرها، واستعراض إدارة الويبو للأزمات خلال جائحة كوفيد-19. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تسجيل 21 قضية جديدة، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 9 في المائة مقارنة بعام 2019، وتم إغلاق 21 قضية. واعتبارًا من 31 ديسمبر 2020، كانت 11 قضية معلقة، ومن بينها قضية واحدة في مرحلة التقييم الأولي، وست قضايا في مرحلة التحقيق الكامل وأربع قضايا معلقة في انتظار قيام كيان آخر بإجراء معيّن. ومن بين القضايا المعلقة، تم فتح ست قضايا في عام 2020، وأربع قضايا في عام 2019 وقضية واحدة في عام 2016. واعتبارًا من 31 ديسمبر 2020، بلغ متوسط الفترة الزمنية المستغرقة لإكمال التحقيق خمسة أشهر ونصف، وهو ما كان ضمن الهدف المحدد بستة أشهر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكنت شعبة الرقابة الداخلية من استخلاص بعض الدروس من أنشطة التحقيق التي تم تنفيذها. وصدر على وجه الخصوص تقريرين حول دور الإدارة يوفران توصيات بشأن المعلومات التي تقدمها الويبو إلى بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات وردع الاحتيال في الفواتير ضد عملاء الويبو من قبل كيانات خارجية. وتواصل شعبة الرقابة الداخلية إدارة التوصيات وتقديم تقارير بشأنها باستخدام نظام TeamCentral، الذي يسمح بإجراء حوار تفاعلي مع مديري البرامج ومندوبيهم من أجل متابعة تنفيذ التوصيات المفتوحة بشكل فعال. وفي تاريخ إعداد هذا التقرير، كانت هناك 103 توصية مفتوحة من بينها 28 توصية ذات أولوية عالية و75 توصية ذات أولوية متوسطة. وشكلت توصيات شعبة الرقابة الداخلية 80 في المائة من جميع توصيات الرقابة المفتوحة. وأشارت الأمانة إلى أنه تم إغلاق 48 توصية من توصيات الشعبة و18 توصية للمدققين الخارجيين خلال هذه الفترة، تسعة منها كانت توصيات للمدققين الخارجيين السابقين والتي تقوم الشعبة بمراقبتها. وبالإضافة إلى عملها الرقابي، واصلت شعبة الرقابة الداخلية تقديم المشورة المهنية على النحو المطلوب بشأن وثائق السياسات أو التقييمات أو العمليات التجارية أو الإطار التنظيمي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الشعبة المشورة إلى شعبة آسيا والمحيط الهادئ من خلال إجراء تقييم مسبق. وركز هذا العمل الاستشاري على إطار الشعبة للتعاون التقني ونظام التقييم الذاتي. وقدّم قسم التقييم التابع لشعبة الرقابة الداخلية المشورة إلى الإدارة خلال مرحلة اتخاذ القرار بشأن التقييم الخارجي لمنصة 'ويبو ريسيرتش' (WIPO Re:Search). وكان الغرض من

المهمة الاستشارية هو ضمان الجودة التقنية لمواصفات التقييم الخارجي الذي كان من المتوقع أن تخضع له منصة ويبو ريسيرتش. كما قدّم قسم التقييم المشورة إلى الإدارة خلال مرحلة تصميم التقييم الخارجي لمنصة 'ويبو ريسيرتش'. ويشارك قسم التقييم في مهمتين استشاريتين جاريتين بدأتا في عام 2020، وستنتهيان في عام 2021. وتقدم المهمة الأولى المشورة بشأن العمليات والجودة والمدخلات الخاصة بأداة تقنية تغطي أنشطة قطاع التنمية فيما يتعلق بوضع المعايير والتقييم الذاتي لاستراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية. أما المهمة الثانية فهي تهدف إلى تبسيط عناصر التقييم الذاتي الحالية لشعبة بلدان أمريكا اللاتينية ومراجعتها، من أجل تعزيز الفعالية وعمليات اتخاذ القرار والإبلاغ عن النتائج. وقدمت شعبة الرقابة الداخلية المشورة بشأن الفرص المتاحة لتحسين استخدام التعميمات الإدارية والوثائق الإدارية الأخرى من خلال المناقشات التي نسقها مكتب المراقب المالي، ولا يزال هذا العمل مستمرًا. وقد حضرت الشعبة بانتظام دورات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وقدمت تقارير حول تنفيذ خطة الرقابة الداخلية، وناقشت نتائج الرقابة والجوانب الأخرى المتعلقة بعمل وأداء الشعبة، وطلبت في عدة مناسبات المشورة من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، انعقدت عدة دورات بدءا من الدورة 56 وصولا إل الدورة 59 للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.
وتسعى شعبة الرقابة الداخلية إلى الحفاظ على علاقات عمل جيدة مع المدقق الخارجي من خلال عقد اجتماعات منتظمة حول المسائل المتعلقة بالتدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وتبادل المدقق الخارجي وشعبة الرقابة الداخلية الاستراتيجيات والخطط السنوية والتقارير الفردية بغية ضمان فعالية التغطية الرقابية وتفادي أي ازدواجية محتملة أو عبء رقابي مفرط. وعملت شعبة الرقابة الداخلية بنشاط مع المدققين الخارجيين خلال عمليات التدقيق لعام 2020 وقدمت المعلومات والملاحظات اللازمة عند الحاجة.
واجتمعت الشعبة بشكل منتظم مع أمين المظالم ورئيس مكتب الأخلاقيات لضمان التنسيق الجيد وتكامل الدعم. وكجزء من جهودها المستمرة لشرح وظيفة الرقابة الداخلية بشكل أفضل والتشجيع على تطبيقها، لم تتوقف الشعبة عن التواصل مع الزملاء داخل الويبو من خلال تقديم عروض للموظفين الجدد الذين يخضعون لتدريب تمهيدي، وإرسال النشرة الإخبارية للشعبة إليهم، ومشاركة لوحات البيانات الخاصة بالشعبة، وتقديم عروض للمدراء وكبار الإداريين عند الحاجة. وتسعى الشعبة بشكل متواصل للحصول على تعليقات الزملاء حول جودة عملها الرقابي، من خلال تنفيذ استقصاء رضا العملاء بعد كل مهمة. وأظهر التحليل الموحد لنتائج الاستقصاءات أن معدل الرضا بلغ 85 في المائة فيما يخص الاستقصاءات عقب المهمة و78 في المائة فيما يخص الاستقصاءات المنجزة بعد سنة من المهمة. وأتاحت هذه النتائج للأمانة فرصة تقييم أثر عمل الشعبة على التحسينات في الأنظمة والسياسات والإجراءات والعمليات.
وساعدت التعليقات الإضافية، التي أرسلتها الوحدات التي خضعت للتدقيق/ التقييم من خلال الاستقصاءات، شعبة الرقابة الداخلية على تحديد المجالات التي يمكن العمل على تحسينها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الشعبة تعاونها النشط والمفيد والتواصل مع منظمات وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وبشكل خاص، شاركت الشعبة بنشاط في العديد من الاجتماعات الافتراضية لممثلي دوائر التدقيق الداخلي في الأمم المتحدة (UNRIAS) وممثلي دوائر التحقيق في الأمم المتحدة (UNRIS)، والتي عُقدت بين فبراير ونوفمبر 2020. كما شاركت أيضًا في الاجتماع العام السنوي لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم 2020 وندوة ممارسة التبادل التي عقدت تقريبًا بين 22 و23 يونيو 2020، وفي شبكة فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم من خلال أداء واجبات نائب الرئيس وترأس فريق الخبراء المكلف بإجراء الاستعراض المهني للأقران للمنظمة الدولية للهجرة، وفي التدريب عبر الإنترنت لمحققي منظومة الأمم المتحدة بشأن "الجوانب المعرفية للمقابلات" والذي اشترك في تنظيمه شعبة الرقابة الداخلية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأكدت الشعبة أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتم تسجيل أي حالة أو نشاط يمكن أن يهدد الاستقلالية التشغيلية لشعبة الرقابة الداخلية. ولتنفيذ ولايتها، خُصّص للشعبة ميزانية تبلغ 5.283 مليون فرنك سويسري للثنائية 2021/2020، وهو ما يمثل 0.69 بالمائة من ميزانية الويبو لنفس الثنائية. وبشكل عام، كان مستوى الموارد البشرية والمالية الحالية ملائما لتتمكن الشعبة من تغطية المجالات ذات الأولوية المحددة في خطط عملها بشكل فعال. وساعد تبادل خطط الرقابة والتنسيق المستمر لأنشطة الرقابة مع المدقق الخارجي والاستخدام الفعال لأدوات تكنولوجيا المعلومات على تحقيق مزيد من الكفاءة وتغطية مجالات المخاطر بشكل فعال. وضمن إطار التطوير المهني المستمر، حضر موظفو الشعبة أنشطة تدريبية مختلفة لاكتساب معارف جديدة ومهارات تقنية وكفاءات أخرى لزيادة الفعالية التشغيلية للشعبة وكفاءتها في تنفيذ مهام الرقابة. وفي المتوسط، حضر كل موظف من موظفي الشعبة 10 أيام من التدريب حول المواضيع التالية: منع الاحتيال واكتشافه، وتقنيات البحث الاستقصائي، وتحليل البيانات، والابتكار الرقمي، وأمن المعلومات والأمن السيبراني، والأخلاقيات، وأهداف الرقابة فيما يتعلق بالمعلومات والتكنولوجيا ذات الصلة، ومكافحة الفساد والامتثال، والعلوم السلوكية، وصنع القرار، والتفاوض، وعلم السلوك ("الدفع"). وبعد أن اختتمت الأمانة ملاحظاتها، شكرت الوفود على متابعتها وأشارت إلى أنه سيكون من دواعي سرورها الإجابة على الأسئلة أو الحصول على تعليقات من الوفود.

138. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء، وأعرب عن تقديره للجهود المستمرة التي تبذلها شعبة الرقابة الداخلية، بالتعاون مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمدقق الخارجي لأداء دورها الحاسم المتمثل في الحرص على فعالية الضوابط الداخلية والاستخدام الفعال للموارد في الويبو. وفي هذا الصدد، شكرت المجموعة شعبة الرقابة الداخلية على تقريرها السنوي الوارد في الوثيقة WO/PBC/33/6 وعلى العرض الذي قدمه مدير الشعبة. وقدم التقرير نظرة عامة شاملة عن وظائف المنظمة وقد اعتبرته المجموعة مصدرًا قيمًا للمعلومات، فضلاً عن كونه مرجعا هاما على مدار العام. ورحب الفريق بالعمل الذي أنجزته شعبة الرقابة الداخلية في عام 2021، وأحاط علما بالنتائج الرئيسية وتوصيات الرقابة ذات الأولوية. وأعربت المجموعة عن سرورها لنشر التقرير النهائي حول التدقيق واستعراض النزاهة بشأن مزايا الموظفين واستحقاقاتهم. ودعت المجموعة الويبو إلى الأخذ بالاعتبار تقييم شعبة الرقابة الداخلية الذي يشير بأنه يمكن تحسين إدارة مزايا الموظفين واستحقاقاتهم من خلال تعزيز الضوابط الداخلية للتحقق من المزايا والاستحقاقات التي ستقدم للموظفين الذين لديهم أزواج يعملون ضمن نظام الأمم المتحدة الموحد والمنظمات الدولية.

ورحبت المجموعة بالحصول على المزيد من التفاصيل حول المنهجية التي تعتزم الويبو اعتمادها لتحل محل الطريقة الأساسية المعتمدة لاحتساب المبلغ الإجمالي لإجازة زيارة الوطن.

139. وشكر وفد الصين مدير شعبة الرقابة الداخلية وفريقه على إعداد التقرير السنوي. وأعرب الوفد عن تقديره الكبير لوظيفة الرقابة الداخلية في الويبو. فمن شأن الرقابة الداخلية الفعالة والشفافة أن تساعد المنظمة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية المرتقبة وتحسين إدارتها. وقد شارك الوفد في إحاطة الدول الأعضاء لعام 2021 التي نظمتها شعبة الرقابة الداخلية في نهاية عام 2020 وقدم توصياته خلال هذه الإحاطة. ورحب الوفد بالتعاون الجيد بين شعبة الرقابة الداخلية واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمدقق الخارجي خلال العام الماضي. وأقر الوفد بأن شعبة الرقابة الداخلية قد اتبعت المعايير والمبادئ المهنية خلال تطوير خطة الرقابة وتنفيذ عمليات التدقيق الروتينية وعمليات التقييم والتحقيق. ثم قدم الوفد تعليقات محددة على التقرير. أولاً، لاحظ الوفد ورحب بخارطة العمل الرقابي في الويبو التي قامت شعبة الرقابة الداخلية بإعدادها. وكما ورد في التقرير، لا تزال هناك مجالات عمل معينة ذات مخاطر متبقية عالية نسبيًا على المستوى الاستراتيجي، على سبيل المثال، مخاطر أمن المعلومات. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه على الرغم من وجود مثل هذه المخاطر، لا يزال بإمكان الويبو اتخاذ تدابير للتخفيف منها والقضاء عليها من خلال تصميم وتطبيق الرقابة على المخاطر للاستراتيجيات ذات الصلة. وسيتطلب ذلك تنسيقاً وتعاوناً فعالين بين آليات الرقابة على مختلف مستويات المنظمة، فضلاً عن التفاعل المكثف مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة. ثانياً، لاحظ الوفد ودرس بعناية التقييم السابق لإطار التعاون التقني للمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ الذي أعدته شعبة الرقابة الداخلية. وأعرب الوفد عن تقديره للتعاون بين شعبة الرقابة الداخلية والمكتب الإقليمي في إجراء التقييم السابق قبل تنفيذ المشاريع ذات الصلة. وبشكل خاص، أيد الوفد التوصية الواردة في التقرير التي مفادها بأنه على الشعبة جمع البيانات الأساسية والاتفاق على الأسس المرجعية بالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين قبل تحديد الأهداف. وبما أن مستوى تطور الملكية الفكرية يختلف بين كل دولة من الدول الأعضاء، فيجب عدم اعتماد نفس النهج للجميع لتنفيذ المشاريع أو أنشطتها. وأخيرًا، أعرب الوفد عن سروره لملاحظة أن شعبة الرقابة الداخلية قد استعرضت إدارة الويبو للأزمات خلال الجائحة على النحو المخطط له منذ أواخر عام 2020. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى التقرير النهائي. وخلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، اقترح الوفد أن تُقيّم الويبو العمل عن بعد ضمن إطار نظام خدمات الملكية الفكرية العالمي، واستخدام هذا التقييم في المستقبل كمرجع للعمليات العادية للمنظمة وخلال الظروف الخاصة الخارجة عن المألوف مثل الجوائح. وذكر الوفد أنه لم يكن متأكدًا إذا كان استعراض شعبة الرقابة الداخلية الحالي قد تضمن التوصية السابقة للوفد لأن نظام خدمات الملكية الفكرية، والذي يشمل معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد، هو المصدر الرئيسي لإيرادات الويبو. وأعرب الوفد عن أمله في أن تنظر الويبو بإيجابية في توصيتها.

140. وشكر وفد جنوب أفريقيا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، مدير شعبة الرقابة الداخلية على عرض التقرير السنوي للشعبة. وتعلّق المجموعة أهمية كبيرة على عمل شعبة الرقابة الداخلية، وشددت على ضرورة أن تكون شعبة الرقابة الداخلية مستقلة ومحايدة في جميع الأوقات. وأعربت المجموعة عن سرورها لملاحظة أن مدير شعبة الرقابة الداخلية قد تابع أداء المهمة الرئيسية المتمثلة في توفير رقابة داخلية مستقلة وفعالة للويبو وامتثل لمتطلبات إعداد التقارير بما يتماشى مع الأحكام المنصوص عليها في ميثاق الرقابة الداخلية. وأعربت المجموعة عن تقديرها للدعم المتواصل الذي تقدمه شعبة الرقابة الداخلية للويبو من أجل تعزيز الضوابط والمساءلة والشفافية والتعلم وذلك من خلال تقديم أدوات وممارسات مبتكرة وملائمة ستساعد الويبو على تحسين المعايير الخاصة بإدارة المخاطر وتنفيذ البرامج بشكل خاص. ورحبت المجموعة بتعاون شعبة الرقابة الداخلية مع هيئات الرقابة الأخرى، بما في ذلك اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمدقق الخارجي. وأحاطت المجموعة علما بالنتائج والتوصيات الرئيسية التي قدمتها شعبة الرقابة الداخلية على النحو المبين في التقرير. وأشارت المجموعة إلى التقييم الذي أجري على المكتب الإقليمي لأفريقيا، وأعربت عن سرورها لأنه تبين من خلال الأدلة التي تم جمعها أثناء التقييم أن عمل هذا المكتب كان مرضيا. وقد أظهر هذا التقييم الدور الذي لعبه المكتب في الجمع بين العديد من الأطراف حول القضايا الأساسية وفي تحقيق النتائج في مجال بناء القدرات، والمساعدة التقنية، وتطوير الملكية الفكرية، والاستراتيجيات، والسياسات العامة. وأشارت المجموعة إلى التوصيات المقدمة بشأن المكتب وكيف يمكنها تحسين فعاليته، وأعربت عن أملها في أن يأخذ المكتب التوصيات في عين الاعتبار. وأقرت المجموعة بأنه لم يرفض أي موظف تقديم معلومات أو المساعدة في عملية الرقابة الجارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير وأعربت عن تقديرها لهذا الأمر. وشجعت المجموعة الويبو على النظر عن كثب في التوصيات المعلقة المقدمة في الماضي وعلى التأكد من الإسراع في العمل على هذه التوصيات. واختتمت المجموعة بتوجيه الشكر إلى مدير شعبة الرقابة الداخلية على التقرير الذي أعده.

141. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق وشكر مدير شعبة الرقابة الداخلية على التقرير السنوي الوارد في الوثيقة WO/PBC/33/6. وأعربت المجموعة عن تقديرها الكبير لعمل الشعبة وهي تعتقد أنه يساهم في تحسين فعالية المنظمة وشفافيتها بشكل مستمر. كما أعربت عن تقديرها للتعاون الوثيق بين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة الرقابة الداخلية. ورحبت المجموعة بنتائج التدقيق وأنشطة التحقيق المنفذة، وأقرت بانخفاض عدد التوصيات المعلقة بين عامي 2013 و2016، من 36 توصية إلى 12 توصية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الوقت نفسه، شجعت المجموعة الأمانة وأصحاب المصلحة المعنيين على تنفيذ 103 توصية مفتوحة، لا سيما التوصيات الـ 28 ذات الأولوية، وتوقعت تنفيذ التوصيات في الوقت المناسب.

142. وأعرب وفد اليابان عن امتنانه لرئيس لجنة البرنامج والميزانية، والمدير العام، ورئيس قطاع الإدارة والمالية والتنظيم، ومدير شعبة الرقابة الداخلية والأمانة لعملهم المتفاني والجهود التي بذلوها لتنظيم الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وأعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء. وشكر مدير شعبة الرقابة الداخلية على التقرير المفصل الذي يقدم نظرة عامة شاملة عن عمل الشعبة. ويعتقد الوفد أنه لا ينبغي التقليل من أهمية الرقابة الداخلية لأنها ضرورية لضمان تنفيذ ممارسات الإدارة بشكل سليم داخل أي منظمة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتخذ الأمانة الخطوات المناسبة لمعالجة التوصيات التي قدمتها شعبة الرقابة الداخلية. وفيما يتعلق بتقييم البرنامج 32، نظام لشبونة، أعرب الوفد عن سروره لأن التقييم العام كان إيجابيا. ولكن التقرير حدد أيضًا بعض الجوانب التي يمكن تعزيزها ومن بينها: أولاً، إعادة تحديد أولويات البرنامج وتنفيذ أنشطة الترويج؛ وثانيا، وضع خطة عمل أكثر تنظيماً وإعادة تقييم متطلبات الميزانية والموارد البشرية؛ وثالثاً، تحديد مؤشرات أداء عملية؛ ورابعا، إعادة هيكلة نظام تكنولوجيا المعلومات. وطلب الوفد من الأمانة شرح التدابير التي وضعتها للاستجابة لاقتراحات شعبة الرقابة الداخلية.

143. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لعمل شعبة الرقابة الداخلية خلال عام 2020، لا سيما نظرا إلى التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وشكر الوفد شعبة الرقابة الداخلية على التقرير الشامل وشكر الأمانة على دقتها وعلى معالجتها لتوصيات التدقيق ذات الأولوية الصادرة عن شعبة الرقابة الداخلية في السنوات السابقة. وشجع الوفد الأمانة على تنفيذ ما تبقى من توصيات تدقيق مفتوحة صادرة عن شعبة الرقابة الداخلية في أقرب وقت ممكن، ولا سيما توصيات عامي 2018 و2019 ذات الأولوية العالية، والتي يمكن أن تُعرّض المنظمة لمخاطر كبيرة في حال بقيت مفتوحة. وطلب الوفد المزيد من المعلومات من الأمانة فيما يتعلق بالجهود الحالية المبذولة لتنفيذ التوصيات الأربعة عشر ذات الأولوية المتوسطة المعلقة والصادرة بين عامي 2013 و2017. وأشار الوفد إلى أن التوصيات المتعلقة ببرنامج إدارة الموارد البشرية وتطويرها تمثل 42 في المائة من التوصيات الثمانية والعشرين (28) ذات الأولوية العالية. وأعرب الوفد عن رغبته بالحصول على مزيد من التفاصيل حول التقدم المحرز في تنفيذ تلك التوصيات، بما في ذلك أي تقدم تم إحرازه بعد انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير. ورحب الوفد بالمعلومات المقدمة حول مشروع تحليل البيانات والذي يركز على الحفاظ على قدرات التدقيق وعلى استمراريتها. وقد فهم الوفد أن شعبة الرقابة الداخلية تعتزم إنجاز المشروع بحلول الربع الثالث من عام 2021. وتساءل الوفد إذا كان بإمكان مدير شعبة الرقابة الداخلية توضيح الوضع الحالي لتلك المبادرة. وأخيراً، أشار الوفد إلى النتائج الإيجابية بشكل عام لكل من استقصاء الرضا والتقييم الذاتي الذين أجريا من قبل وظيفتي التدقيق الداخلي والتحقيق. وتساءل الوفد إذا كانت هاتين العمليتين قد أسفرتا عن أي توصيات لتحسين عمل شعبة الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى تلك المقدمة من المدقق الخارجي للشعبة.

144. وشكر وفد الاتحاد الروسي مدير شعبة الرقابة الداخلية على إعداد التقرير وعرضه. وذكر الوفد أنه يقدر الدور المهم الذي تلعبه شعبة الرقابة الداخلية من أجل تعزيز المساءلة والشفافية والتدريب المهني للموظفين. وأعرب عن ارتياحه للنتيجة التي مفادها أنه تم إجراء تغييرات الإيجابية. كما أعرب الوفد عن أمله في أن تأخذ الأمانة في الاعتبار الإمكانيات المحددة بغية تعزيز الشفافية وتحسين آليات الإدارة التي تركز على نتائج محددة. وأقر الوفد بالعمل المنجز لتقييم عمل شعبة الرقابة الداخلية والذي يتماشى مع طريقة عمل الويبو في جميع أنحاء العالم. وشكر الوفد شعبة الرقابة الداخلية على استعراض عملية التخطيط بتأنٍ وعلى التنفيذ الميداني للمشاريع. وأشار الوفد إلى الاستنتاجات وأهمية حجم العمل والتدابير المتخذة في سياق سجل لشبونة. وأيد الوفد استخدام التوصيات التي كانت في سياق التدقيق الداخلي، بما أن الويبو قد خضعت لعملية إعادة هيكلة. وقد تغير هيكل برنامج العمل والميزانية بشكل كبير ورأى الوفد أن مراجعة التوصيات الحالية ستسمح بمواصلة العمل على تحسين أنظمة الرقابة الداخلية. ولفت الوفد الانتباه إلى أهمية تحديث بيان الويبو بشأن قابلية تحمل المخاطر لأخذ الحقائق الجديدة في عين الاعتبار، لا سيما جائحة كوفيد-19 والتطورات التي حصلت داخل شعبة الرقابة الداخلية. وفي سياق العمل الجاري بهدف تحسين نظام المساءلة، يؤيد الوفد توصية المدقق الخارجي الذي اقترح إجراء تدقيق داخلي سنوي شامل حول إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية، وإصدار رأي بشأن هذا التدقيق واستخلاص النتائج منه. وأيد الوفد مشاركة شعبة الرقابة الداخلية في فريق إدارة المخاطر. وأقر الوفد بالعمل الفعال المنجز وانتهاء العمل على المؤشرات. وأعرب عن سروره لملاحظة عدم وجود مخالفات وعن تطلعه إلى تنفيذ التوصيات. وأيد الوفد نشر جميع تقارير التدقيق لشعبة الرقابة الداخلية. وسيسمح هذا الأمر بتعزيز شفافية نظام التدقيق. واختتم الوفد بتوجيه الشكر مرة أخرى إلى مدير شعبة الرقابة الداخلية على عمله الفعال وعلى تنفيذ هذه المهمة الأساسية للمنظمة.

145. وشكرت الأمانة الوفود على تقديرها للعمل الذي تقوم به الشعبة لأن هذا الأمر يشجع الشعبة على احراز التقدم في عملها وأداء مهامها بفعالية. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد الصين بشأن تحديد المخاطر العالية المتبقية، لا سيما المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات، والحاجة إلى التخفيف من هذه المخاطر والقضاء عليها، أوضحت الأمانة أن خارطة العمل الرقابي هي خارطة لفترة محددة من الوقت والمخاطر بطبيعتها تتغير بمرور الوقت. وقد تم الإحاطة بالتقرير وتطوير الخارطة بالتعاون مع جميع مقدمي خدمات العمل الرقابي، بما في ذلك وظائف الخط الثاني في مكتب المراقب المالي وشعبة أمن المعلومات. ويمكن لهذه المكاتب أن تساعد في هذه المسألة واتخاذ التدابير المناسبة بشأنها. ورغم ذلك، لا يمكن القضاء على المخاطر بشكل كامل. وأشارت الأمانة إلى أنه مهما كان السيناريو، ستبقى بعض المخاطر، ويمكن للمنظمة فقط تخفيف المخاطر وخفضها إلى مستوى مقبول معين، وهذا ما ورد في بيان الويبو بشأن قابلية تحمل المخاطر. وذكرت الأمانة أنها تقدر التعليق القائل بأنه ينبغي مراعاة الملاحظات والمعلومات المقدمة من الدول الأعضاء أو المكاتب الوطنية عند اتخاذ قرار بشأن الأسس المرجعية والأهداف المتعلقة بالتقييم السابق للمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. وبالنسبة لاستعراض إدارة الويبو للأزمات الذي هو قيد التنفيذ حاليا، سيصدر التقرير ذات الصلة خلال الأشهر

المقبلة. وقد حصل تفاعل مكثف مع موظفي الويبو والدول الأعضاء من خلال الاستقصاءات. وأعربت الأمانة عن امتنانها للدول الأعضاء لما تلقته من ردود إيجابية ومهمة للغاية بشأن إدارة الأزمات. وكان التقرير الخاص بهذا الاستعراض قيد الإعداد. وأشارت الأمانة إلى أن هذا التقرير يحتوي على 22 درسًا مستفادا وعلى منافع العمل عن بُعد. وذكرت أنه سيتم توضيح المسائل التي أثارها وفد اليابان. وفيما يتعلق بطلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن معرفة الوضع الحالي لمشروع تحليل البيانات، ذكرت الأمانة أنه تم احراز تقدم كبير في المشروع الذي شارف على الانتهاء، والذي من المتوقع أن يتم انجازه خلال الربع الثالث من عام 2021 كما هو مخطط له. وكانت شعبة الرقابة الداخلية تختبر نصوص الاستفسارات، ويتم العمل حاليا على إعداد محفظة تتألف من حوالي 50 استفسارًا. وكانت شعبة الرقابة الداخلية تجري الاختبارات على نطاق واسع للحصول على النتائج الصحيحة وهي لا تريد التسرع في عملها فهذا الأمر غير مفيد. وفيما يتعلق باستقصاءات الرضا، أوضحت الأمانة أن المنظمة قد تلقت تعليقات من وقت لآخر من بعض البرامج ومن المساهمات الفردية، الأمر الذي ساعد على أخذها في الاعتبار خلال إعداد الخطة السنوية. وهذه المساهمات الفردية تبرز في التعليقات الواردة في استقصاءات الرضا هذه. وبالنسبة لتعليق وفد الاتحاد الروسي حول نشر جميع تقارير شعبة الرقابة الداخلية بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، ذكرت الأمانة أنه وفقًا لميثاق الرقابة الداخلية، يتم نشر جميع تقارير شعبة الرقابة الداخلية على الموقع الإلكتروني للويبو المتاح للجميع. وفي حال كان محتوى بعض هذه التقارير يُشكّل خطرا محتملا على سلامة وأمن المنظمة، يتم التشاور مع مديري البرامج لتنقيح هذه التقارير أو حجبها بالكامل، ولكنها تبقى متاحة لجميع الدول الأعضاء عند الطلب، والأمانة مستعدة لمشاركة النسخة الأصلية لأي من التقارير المنقحة أو المحجوبة.

146. وشكرت الأمانة شعبة الرقابة الداخلية على تقرير تقييم نظام لشبونة وإدراجه كجزء من التقرير السنوي لشعبة الرقابة الداخلية. وأشارت الأمانة إلى أن الفترة التي يغطيها هذا التقرير كانت قبل تاريخ دخول وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة حيز التنفيذ. وساعدت عملية التقييم في تحديد التحديات التي تواجهها الويبو والحلول التي من الممكن أن تقدمها أمانة الويبو أو موارد أخرى من خارج الميزانية في المستقبل. ومنذ عام 2016، وهي السنة الأولى التي يغطيها تقرير التقييم، وحتى اليوم، أكد رئيس القطاع للوفود أن الوضع في اتحاد لشبونة قد تغير بشكل كبير نحو الأفضل. ولتوفير مزيد من التفاصيل حول هذا الوضع، قدمت الأمانة عرضاً حول آخر المستجدات.

147. وذكرت الأمانة أن نظام لشبونة كان يتطور بسرعة منذ إصدار تقرير التقييم وانضمام 10 أطراف متعاقدة إلى وثيقة جنيف. وقد حصل الانضمام الأخير إلى وثيقة جنيف قبل أيام قليلة فقط، في نهاية أغسطس. ومع انضمام الاتحاد الأوروبي، أصبحت وثيقة جنيف تغطي 34 دولة بعد ست سنوات فقط من اعتمادها، وهذا العدد من الدول هو أعلى من عدد الدول التي انضمت إلى اتفاقية لشبونة خلال فترة 60 عامًا. وفي عام 2021، تم تسجيل نمو كبير في الطلبات الخاصة بالتسجيلات الدولية بزيادة قدرها 500 في المائة مقارنة بمتوسط السنوات الماضية، وذلك وفقا لما ذكره المدير العام في افتتاح الندوة العالمية حول المؤشرات الجغرافية، كما تم تسجيل زيادة أكبر في المعاملات الأخرى الخاصة بنظام لشبونة. وعلى الرغم من ترحيب الأمانة بهذه النتائج، فقد أدى هذا الأمر إلى ارتفاع عبء العمل للذين يعملون في شعبة سجل لشبونة. ورغم ذلك، كان الموظفون المعنيون ملتزمين تمامًا بالتعامل على أفضل وجه ممكن مع هذه الزيادة في عدد الطلبات، بالإضافة إلى العدد المتزايد من طلبات المساعدة من قبل البلدان المنضمة إلى نظام لشبونة أو تلك المهتمة بالانضمام إليه. وأوضحت الأمانة أيضًا أن سجل لشبونة كان في طور تطوير نظام تكنولوجيا المعلومات الخاص به حتى يتمكن من تقديم خدمات حديثة وفعالة مماثلة لتلك التي تقدمها خدمات الملكية الفكرية العالمية الأخرى للويبو، وذلك بهدف تمكين مستخدمي نظام لشبونة من إجراء جميع المعاملات عبر الإنترنت في المستقبل القريب، بدءًا بطلب التسجيل الدولي وصولًا إلى إدارة جميع المعاملات بشكل مركزي (الإدارة المركزية للمحفظة). وسيتم إدراج خدمات eLisbon الجديدة في بوابة الويبو. وفي الختام، ذكرت لأمانة أنه ستتم اتاحة تلك الخدمات الإلكترونية تدريجياً خلال العام القادم.

148. وذكرت الأمانة أنها تريد تسجيل أن المنظمة قد أحاطت علما بتعليقات الدول الأعضاء حول أهمية إنجاز التوصيات المعلقة أو الإسراع في تنفيذها، لا سيما تلك المعلقة منذ فترة طويلة. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التوصيات المتعلقة بالموارد البشرية، ذكرت الأمانة أنها سترجئ تقديم المزيد من التعليقات حول هذه المسألة إلى المناقشة المتعلقة بالتقرير السنوي للموارد البشرية الذي سيتم تناوله في إطار البند 11. وفيما يتعلق بسؤال المجموعة باء المتعلق بطريقة احتساب المبلغ الإجمالي لإجازة زيارة الوطن، أوضحت الأمانة أن المعيار السابق الذي حددته الرابطة الدولية للنقل الجوي وهو سعر تذكرة العودة بالدرجة الاقتصادية، قد توقف منذ بضع سنوات. واستخدم عدد من منظمات الأمم المتحدة ذلك كأساس لاحتساب المبلغ الإجمالي لإجازة زيارة الوطن وكانت الويبو تتطلع إلى تحديد منهجية جديدة تسمح باحتساب المبلغ الإجمالي بشكل عادل. وكانت المنظمة تعمل على هذه المسألة خلال صيف عام 2021 وتوصلت إلى منهجية جديدة تستند إلى 80 في المائة من متوسط الأسعار لثلاثة بائعين خلال ثلاث فترات معينة في السنة. وكانت وكالة السفر المتعاقدة مع الويبو (كارلسون واغونلي Carlson Wagonlit) تقوم باحتساب متوسط سعر تذكرة السفر بهذه الطريقة، وذلك للحصول على أسعار مرجعية. وتستخدم العديد من وكالات الأمم المتحدة هذه الطريقة من قبل. وستؤدي طريقة الحساب الجديدة هذه إلى تخفيض المبلغ الإجمالي لإجازة زيارة الوطن. واقترحت الويبو تطبيق طريقة الحساب الجديدة هذه اعتبارًا من يناير 2022. وأكدت الأمانة أن التوقيت غير مؤكد خلال هذه المرحلة لأن جائحة كوفيد-19 أدت إلى عدم الاستقرار في أسعار تذاكر الطيران. وسيعتمد الأمر على قدرة وكالة السفر كارلسون واغونلي على توفير أسعار مرجعية أكثر موثوقية. وأخيرًا، وفيما يتعلق بأسئلة المجموعة باء حول التدقيق واستعراض النزاهة بشأن مزايا الموظفين واستحقاقاتهم، لا سيما لموظفي الويبو الذين لديهم أزواج يعملون في منظمة أخرى للأمم المتحدة، أوضحت الأمانة أن الويبو كثفت من استفساراتها المنتظمة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى لضمان عدم دفع الاستحقاقات مرتين. وأشارت الأمانة إلى أنها عززت

ضوابطها في هذا المجال. وتواصل الويبو العمل مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى بشأن هذه المسألة للتأكد من عدم دفع الويبو للاستحقاقات مرتين.

149. وأوضحت الأمانة أنه فيما يتعلق بالمخاطر المتبقية العالية نسبيًا الخاصة بأمن المعلومات كما هو مذكور في تقرير شعبة الرقابة الداخلية في الفقرة 23، ينص التقرير على ما يلي: "ويرجع ذلك أساسًا إلى الطبيعة المتأصلة لهذه المخاطر وليس نقاط الضعف في تصميم و/ أو تنفيذ الضوابط ذات الصلة". وأوضحت الأمانة أن المدير العام وأعضاء فريق إدارة المخاطر يتابعون بشكل منتظم هذه الفئة من المخاطر بالإضافة إلى جميع فئات المخاطر الأخرى لتحديد أي تغييرات قد تطرأ عليها. وأشارت الأمانة إلى أن مدير شعبة الرقابة الداخلية كان مراقبا في فريق إدارة المخاطر.

150. وشكر الرئيس مدير شعبة الرقابة الداخلية على العمل الدقيق للغاية الذي أنجزته الشعبة. وكان من الواضح وجود رغبة مستمرة في إحراز التقدم في العمل لتعزيز التوصيات وتنفيذها. وأشار الرئيس إلى التوصيات المعلقة والتي اقترحت الوفود تنفيذها بشكل أسرع من أجل تحسين الطريقة التي تعمل بها المنظمة لصالح الجميع. ونيابة عن الوفود، أوصى الرئيس الأمانة وشعبة الرقابة الداخلية بالإحاطة علما بجميع هذه التعليقات من أجل تحسين الشفافية بشكل مستمر. ونظرًا لعدم وجود طلبات أخرى لأخذ الكلمة، تلا الرئيس فقرة القرار التي تم اعتمادها.

151. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علماً بمضمون "التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية" (الوثيقة WO/PBC/33/6).

البند 9 من جدول الأعمال تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة

152. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/33/7.

153. وقدم الرئيس البند 9 من جدول الأعمال، "تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة". وذكر الرئيس أن هذا التقرير يقدم معلومات محدّثة عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. كما تُقدّم الوثيقة أيضا تحديثًا عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المعلقة المُوجهة إلى الهيئات التشريعية للويبو، والمنبثقة من دراسات وحدة التفتيش المشتركة التي أجريت بين عام 2010 ونهاية مايو 2021. ويرد في هذه الوثيقة أيضا تقييم الأمانة لمعايير وحدة التفتيش المشتركة الخاصة بإدارة المخاطر. وأعطى الرئيس الكلمة للأمانة لتقديم الوثيقة.

154. وقدمت الأمانة الوثيقة WO/PBC/33/7 وأوضحت أن الغرض من هذه الوثيقة هو تقديم استعراض لحالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى الهيئات التشريعية. وقد أصدرت وحدة التفتيش المشتركة 17 توصية من تسعة استعراضات جديدة وجيهة للويبو، وكانت التوصيات الحالية المعلقة والتي هي قيد التنفيذ من قبل الويبو، صادرة عن الاستعراضات التي أجريت بين عامي 2016 و2020. ونُفِّذت التوصية المتعلقة بردع الاحتيال ضمن أنظمة الأمم المتحدة واكتشافه والاستجابة له في عام 2020 وهي تُعتبر مغلقة في هذا التقرير. ورهنا بموافقة الدول الأعضاء على التوصيات الواردة في المرفق الأول للوثيقة WO/PBC/33/7، ستكون هناك تسع توصيات موجهة إلى الهيئات التشريعية للويبو، والتي ستظل معلقة، وسيتم إغلاق جميع التوصيات الأخرى أي أنه سيتم تنفيذها بالكامل أو اعتبارها غير وجيهة أو غير مقبولة. وأصدرت وحدة التفتيش المشتركة ايضاً 22 توصية موجهة إلى الرئيس التنفيذي. وتم تنفيذ 82 بالمائة من جميع التوصيات المقدمة منذ عام 2010 والوجيهة للويبو والبالغ عددها 393 توصية، مع إغلاق 8 بالمائة أخرى باعتبارها غير وجيهة أو غير مقبولة، وكانت 10 بالمائة قيد التنفيذ باعتبارها مقبولة. وفي أكتوبر 2020، أصدرت وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة تقريراً تحت عنوان: "إدارة المخاطر المؤسسية: النُهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (التقرير JIU/REP/2020/5). واقترحت التوصية 1 من هذا التقرير إجراء استعراض شامل لإدارة المخاطر في كل منظمة واستخدام المعايير من 1 إلى 9 كمرجع، وتتعلق التوصية 4 بتقديم تقارير حول نتائج هذا الاستعراض إلى الهيئات الرئاسية. ويتضمن المرفق الثاني من الوثيقة WO/PBC/33/7 نتائج هذا الاستعراض حتى تاريخ 30 يونيو 2020. وكانت الويبو نشطة للغاية في تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية وكانت في طليعة منظمات الأمم المتحدة في هذا المجال. وأشارت الأمانة إلى أنها تشاركت مع برنامج الأغذية العالمي رئاسة فرقة العمل المعنية بإدارة المخاطر التي أنشأتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وقد عملت بهذه الصفة مع وحدة التفتيش المشتركة بشكل مكثف خلال استعراضها لإدارة المخاطر المؤسسية. وقدمت الأمانة تقريرا حول تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية إلى فريق إدارة المخاطر وهو عبارة عن هيئة داخلية تأسست في عام 2014. ولا يزال المدير العام للويبو يترأس هذه الهيئة وتُقدّم الويبو بشكل منتظم تقارير عن التقدم المحرز من قبل هذه الهيئة فضلا عن ملاحظاتها والنتائج التي تم تحقيقها إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وأقرت وحدة التفتيش المشتركة بأن الويبو هي في طليعة منظمات الأمم المتحدة التي تنفذ توصياتها. وخلال اجتماع عقد مؤخرا بين وحدة التفتيش المشتركة والمدير العام للويبو، أعربت وحدة التفتيش المشتركة عن تقديرها للويبو والموظفين على العمل الدؤوب وعلى متابعة المسائل المتعلقة بوحدة التفتيش المشتركة. وتعمل الويبو باستمرار على تحسين معدل تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وفي هذا الصدد، تم تنفيذ عمليًا التوصيات الثلاث المعلقة بشأن الأمن والمقدمة إلى الرئيس

التنفيذي عام 2016 وسيتم تحديث حالة هذه التوصيات في التقرير التالي المقدم إلى لجنة البرنامج والميزانية. وقد تم تطبيق التوصية المتعلقة بإلغاء السفر بالدرجة الأولى للمدير العام بدءًا من أكتوبر 2020، عندما تولى المدير العام الجديد منصبه. ومنذ تعيينه، لم يسافر في الدرجة الأولى رغم أنه من حقه القيام بذلك، وسيتم تغيير حالة هذه التوصية واعتبارها منفذة بعد إجراء التعديلات اللازمة على نظام الموظفين وإبلاغ لجنة التنسيق. وكانت الويبو تحرز تقدماً جيداً في التوصيات الأخرى التي تنتهي مواعيد تنفيذها في 2021 و2022. وتشمل هذه التوصيات استعراض التعددية اللغوية. وأكدت الأمانة أن الويبو تدرك تمامًا مدى أهمية تعدد اللغات بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء. وقام فريق العمل المعني باللغات بمعالجة التوصيات وسياسة اللغات التي تم طرحها في دورة لجنة البرنامج والميزانية في يوليو والتي أوصي باعتمادها. وبعد الحصول على الموافقة على سياسة اللغة خلال الجمعيات القادمة، سيتم إغلاق التوصيات المتعلقة بالتعددية اللغوية. وأشارت الأمانة إلى أن الويبو ما زالت تناقش مسألة سلسلة الكتل وذكّرت الدول الأعضاء بالحدث الذي سيعقد في سبتمبر 2021، والذي ستطلق خلاله الويبو ورقة عمل حول سلسلة الكتل لأنظمة الملكية الفكرية. وذكرت الأمانة أن تقارير وحدة التفتيش المشتركة تناولت مجموعة متنوعة من المواضيع وأن جميع الزملاء المعنيين على استعداد للإجابة على أي سؤال، علماً أن الويبو حددت بشكل واضح الطرف المسؤول عن تنفيذ كل توصية.

155. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء، ورحب بالتقرير المرحلي بشأن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الوارد في الوثيقة WO/PBC/33/7. وكان الوفد يدرك أنه حتى مايو 2021 كانت هناك 25 توصية معلقة من توصيات وحدة التفتيش المشتركة، وهو يتوقع استمرار العمل على تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الوجيهة للويبو بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب. وأعربت المجموعة عن سرورها لملاحظة تنفيذ الاستعراض بشأن تعميم الاستدامة البيئية على صعيد المنظمة.

156. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/33/7 التي سمحت للدول الأعضاء متابعة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وأعربت مجموعة عن سرورها لملاحظة أن الأمانة قد واصلت العمل على تنسيق الردود على أسئلة وحدة التفتيش المشتركة، وعلى الاستقصاءات والمقابلات التي تجريها الوحدة ضمن إطار الاستعراضات الجارية والجديدة. وكانت المجموعة تدرك أن الغالبية العظمى من التوصيات المقدمة منذ عام 2010 إما تم تنفيذها أو تم قبولها. وفي الوقت نفسه، شجعت المجموعة الأمانة على مواصلة العمل على التوصيات المتبقية. وأشارت إلى التزامها بالمشاركة في المناقشات المتعلقة بتنفيذ التوصيات التي ينبغي أن تتخذ الدول الأعضاء الإجراءات المناسبة بشأنها.

157. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر الأمانة على إعداد التقرير المرحلي بشأن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة على النحو الوارد في الوثيقة WO/PBC/33/7. وأثنت المجموعة على الويبو للتعاون المستمر مع وحدة التفتيش المشتركة. وتابعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عمل وحدة التفتيش المشتركة الذي يهدف إلى تعزيز الكفاءة والفعالية والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة. وتسعى المجموعة بنشاط لتنفيذ التوصيات بشكل كامل. وفي بعض الحالات، كانت توصيات وحدة التفتيش المشتركة مماثلة لسياسات وأنظمة الويبو الحالية، وهذا الأمر ينعكس بشكل ايجابي على أنظمة الويبو الداخلية. وأعربت المجموعة عن تقديرها للويبو لأنها قد وافقت على جميع توصيات وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام 2020، وجميع هذه التوصيات، باستثناء واحدة فقط، إما جاهزة للتنفيذ أو قيد التنفيذ. ولاحظت المجموعة أنه تم تنفيذ 82 بالمائة من توصيات وحدة التفتيش المشتركة المقدمة منذ عام 2010 والوجيهة للويبو والبالغ عددها 393 توصية، مع إغلاق 8 بالمائة، وكانت 10 بالمائة قيد التنفيذ باعتبارها مقبولة. وأشارت المجموعة إلى أنه سيكون من المفيد معرفة التوصيات التي تم اعتبارها غير وجيهة للويبو أو غير مقبولة. وأعربت المجموعة عن سرورها لعرض الويبو الجيد حول إدارة المخاطر المؤسسية وتقييمها، بالاستناد إلى المعايير التي حددتها وحدة التفتيش المشتركة، وأعربت عن تقديرها لفعالية إدارة المخاطر في الويبو بشكل عام، الأمر الذي أكدت عليه أيضًا هيئات الرقابة الأخرى، رغم وجود بعض المجالات التي يمكن العمل على تحسينها. وفي الختام، ذكرت المجموعة انه يبدو أن اختصار AMC الوارد في الصفحة 2 من الوثيقة، لم تتم كتابته بالكامل في أي مكان.

158. وشكر وفد الصين الأمانة على تقديم تحديث بشأن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة مرة أخرى وأعرب عن سروره بالعمل الجاري لتنفيذ هذه التوصيات بشكل عام. وبفضل الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمانة، تم تنفيذ غالبية توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وقد ساعد هذا الأمر على تحسين عمل الويبو وساعد المنظمة على الاندماج بشكل أفضل في الإطار العام لمنظومة الأمم المتحدة. ويعتقد الوفد أيضا أن الويبو هي في طليعة منظمات الأمم المتحدة التي تنفذ توصيات تقرير وحدة التفتيش المشتركة. ولذلك، ينبغي على المنظمة أن تأخذ في الاعتبار المحتوى العام لتقارير الوحدة الروتينية وتصاميمها الاستراتيجية، بالإضافة إلى التركيز على التوصيات ذات الصلة الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة. وأشار وفد الصين إلى أن الأمانة قد أجرت تقييمًا ذاتيًا لإدارة المخاطر على أساس معايير وحدة التفتيش المشتركة ورحب باقتراح الأمانة بإدراج التطورات التي تطرأ على المخاطر في تقرير أداء الويبو في المستقبل لتتم مناقشتها من قبل الدول الأعضاء. وشجع الوفد الويبو على تطوير المزيد من تدابير التحكم في المخاطر في مختلف المجالات بما في ذلك أمن المعلومات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأداء الموارد البشرية. وشجع الوفد الويبو على استخدام تحاليل البيانات ووثائق الأدلة بشكل أكبر لتعزيز التحكم في المخاطر الداخلية. وأعرب الوفد عن سعادته لملاحظة أن الأمانة وافقت على التقرير بشأن تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة (تقرير وحدة التفتيش المشتركة JIU/REP/2020/6) وهي تقوم بتنفيذه. وخلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية في يوليو، قدم الوفد اقتراحاته خلال المناقشة حول بند جدول الأعمال الخاص بسياسة اللغات المراجعة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتمكن الويبو من ترجمة جميع الوثائق القانونية والإجرائية الرسمية المتعلقة بأنظمة خدمات الملكية الفكرية العالمية إلى جميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. كما أعرب عن اعتقاده أن هذا الإجراء سيعزز

بشكل كبير تنفيذ هذه التوصية، وأعرب عن أمله في أن تنظر الويبو في المستقبل بشكل إيجابي في هذا الاقتراح المقدم من الصين. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتمكن الأمانة من تنفيذ سياسة اللغات المراجعة بطريقة تتماشى مع مبادئها التوجيهية الإدارية والتشغيلية، وأعرب عن رغبته في البقاء على تواصل مستمر مع الويبو بشأن هذه المسألة. وأعرب الوفد عن تقديره للدور التنسيقي الإيجابي الذي يلعبه مدير شعبة اللغات. وشدد الوفد من جديد على ضرورة أن تعزز المنظمة جهودها لتتمكن من استخدام جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة في مؤتمراتها واجتماعاتها ومراسلاتها وفي نظام خدمات الملكية الفكرية العالمي.

159. وأيد وفد إسبانيا البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء. وفي هذا الصدد، شدد الوفد على توصيات وحدة التفتيش المشتركة الواردة في المرفق الأول والموجهة إلى الهيئات التشريعية للمنظمة. وبشكل خاص، سلط الوفد الضوء على التوصية المتعلقة باستخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل في منظومة الأمم المتحدة وتساءل إذا كان من الممكن تطبيقها. وأوصى الوفد بأن تدرس الويبو بعمق كيف يمكن استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل عمليا في منظومة الأمم المتحدة، وتطبيقها لتحسين العمليات الداخلية للدول الأعضاء. وكان الوفد على علم بوجود مبادرة قائمة بشأن هذه المسألة وأنه يتم اتخاذ إجراءات في الوقت الحالي من قبل اللجنة المعنية بمعايير الويبو التي يشارك فيها الوفد بنشاط. وأشار الوفد إلى وجود توصيات أخرى لم يبدأ العمل على تنفيذها وتمنى الوفد أن يتم الشروع فيها. ويعتقد الوفد أنه من الممكن إدخال تحسينات واضحة على الأنشطة التشغيلية للويبو، وهذا الأمر مهم جدا لتتمكن الويبو من مواجهة تحديات الملكية الفكرية في المستقبل القريب. والتوصية الثانية التي سلط الوفد عليها الضوء هي أهمية تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن العديد من التوصيات كانت قيد التنفيذ، شدد الوفد على الحاجة إلى مواصلة العمل الجيد للمنظمة في سبيل تعزيز التعددية اللغوية، حيث يعتبرها الوفد ركيزة أساسية من ركائز منظومة الأمم المتحدة.

160. وتحدث وفد بيلاروس باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وشكر الأمانة على وثيقة التقرير المرحلي وعلى تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وبشكل عام، لاحظت المجموعة أن العمل على تنفيذ التوصيات يسير بشكل فعال. وأشارت إلى أن حوالي 80 في المائة من التوصيات البالغ عددها 320 توصية تم تنفيذها أو هي قيد التنفيذ. وأعربت المجموعة عن رغبتها في تسليط الضوء على مسألة تعدد اللغات ضمن منظومة الأمم المتحدة التي تطرقت اليها دول أعضاء أخرى، ويسرها أن تلاحظ أيضا أنه يجري تنفيذ العديد من التوصيات في هذا المجال.

161. وأيد وفد الاتحاد الروسي البيان الذي أدلى به وفد بيلاروس باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة. وذكر الوفد أنه، بشكل عام، العمل على تنفيذ هذه التوصيات يمضي قدما بنجاح. ولفت الوفد الانتباه إلى الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها بشأن تعدد اللغات، والتي من المهم تنفيذها في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة وفي الويبو. ورأى الوفد أن هذا الأمر مهم للغاية لضمان المساواة بين الجميع في المشاركة، وبالتالي ينبغي ايلاء نفس مستوى الأهمية لجميع اللغات الست داخل الويبو. وأعرب الوفد عن رغبته في التأكيد على أهمية إدراج في وثائق الويبو المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، في المستقبل، معلومات مفصلة حول تنفيذ التوصيات والتي لا تقتصر على المعلومات الموجهة إلى الهيئات التشريعية فقط، بل تشمل أيضا تلك الموجهة إلى الرئيس التنفيذي. وأشار الوفد إلى أنه يمكن إضافة هذه المعلومات إلى الوثيقة بنفس الطريقة المعتمدة حاليا، كما هو وارد في المرفق الأول لهذا التقرير. وأشار الوفد إلى أن المعلومات المتعلقة بالتوصيات الموجهة إلى الرئيس التنفيذي ستكون مفيدة وأن وجود نفس نوع المعلومات في وثيقة واحدة سيقدم صورة أكمل حول التقدم المحرز في تنفيذ جميع التوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة. ووافق الوفد على تقييم الأمانة للتقرير وأيد ضرورة العمل على التوصيات التي لم يتم تنفيذها بالكامل بعد.

162. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأمانة على هذا التقرير وعلى جهودها لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة وأقر بإنجاز الويبو المتمثل في تنفيذ جميع التوصيات المعلقة من الاستعراضات ذات الصلة التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة بين عامي 2010 و2016، بالإضافة إلى تنفيذ توصيات الاستعراضات الأخيرة. ويشمل ذلك التوصية 4 الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة JIU/REP/2020/5 بشأن إجراء استعراض شامل لحالة تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية من قبل المنظمة بالاستناد إلى معايير معينة لوحدة التفتيش المشتركة، كما ورد في المرفق الثاني من الوثيقة. وأقر الوفد بالعمل الجدير بالثناء الذي قامت به الويبو لمساعدة الهيئات التشريعية على تنفيذ التوصيات الرئيسية، لا سيما تلك المنبثقة عن الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة عام 2020 بشأن حالة وظيفة التحقيق (الوثيقة JIU/REP/2020/1). وأشار الوفد إلى أن هذا التقدم في العمل يشمل الاستعراضات الدورية لميثاق الويبو للرقابة الداخلية كما هو وارد في التوصية 1، ووضع حدود زمنية لمدة ولاية رؤساء مكاتب الرقابة الداخلية وفقا للتوصية 5، واعتماد إجراءات رسمية لمعالجة تضارب المصالح عند التحقيق في شكاوى سوء السلوك ضد الموظفين في مناصب قيادية رئيسية كما هو وارد في التوصية 7. وأشار الوفد إلى أن هذا التقدم قد تم إحرازه قبل حلول الموعد النهائي في عام 2021، ورغم ذلك، شجع الوفد الويبو على إعادة تقييم ومتابعة أو الانتهاء من تنفيذ التوصيات المعلقة، بما في ذلك التوصية 3 الواردة في استعراض حالة وظيفة التحقيق وتلك المنبثقة عن الاستعراضات التي أجريت بين عامي 2016 و2019 ضمنا.

163. وأحاطت الأمانة علما بجميع المداخلات وشكرت جميع الوفود على مشاركتها وتشجيعها. وأشارت الأمانة إلى أن مكتب المراقب المالي هو جهة التنسيق المعنية بوحدة التفتيش المشتركة وأكدت للوفود التزامها الكامل بمواصلة تنفيذ التوصيات المعلقة على صعيد المنظمة. وقد تعاملت الأمانة دائمًا مع هذا الأمر على محمل الجد وستواصل القيام بذلك. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد جنوب إفريقيا باسم المجموعة الأفريقية بشأن اختصار AMC، أوضحت الأمانة أن هذا الاختصار يعني مركز التحكيم

والوساطة (Arbitration and Mediation Centre). وبالنسبة للسؤال الذي طرحه وفد روسيا بشأن التركيز على التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية فقط، أجابت الأمانة أنها تراعي دائما الوقت المحدود للوفود والحفاظ على الفعالية، وبالتالي، فهي تركز على التوصيات المقدمة إلى الهيئات التشريعية نظرا لأهميتها بالنسبة للجنة البرنامج والميزانية. وأشارت الأمانة إلى أن المدير العام يراقب التوصيات الموجهة إلى الرئيس التنفيذي باستمرار. وكما تم ذكره سابقًا، إن عملية المراقبة التي تطبقها الأمانة على صعيد المنظمة كانت وما زالت فعالة، وبالإضافة إلى ذلك، فهي تقدم دائمًا تقارير عن التوصيات الموجهة إلى الرئيس التنفيذي إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ولطالما قدمت الأمانة تقارير مفصلة عن حالة التوصيات إلى الجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وإن آلية الإبلاغ هذه كانت قائمة منذ سنوات عدّة. ورغم ذلك، أعربت الأمانة عن مرونتها في حال تم اتخاذ قرار بإضافة التوصيات الموجهة إلى الرئيس التنفيذي إلى التقارير المستقبلية، علما أن هذا الأمر سيؤدي إلى زيادة طول التقرير بشكل كبير، في حال إضافة مرفق آخر.

164. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على التوضيح الإضافي المقدم. وأكد الوفد أن المعلومات الإضافية بشأن التوصيات الموجهة إلى الرئيس التنفيذي ستكون مفيدة لعمل لجنة البرنامج والميزانية ككل. واعترف الوفد بأنه لم يتم اقتراح أي تعديل على القرار بشأن هذه مسألة. وإذا لزم الأمر، وللحصول على هذه المعلومات الإضافية بشأن التوصيات الموجهة إلى الرئيس التنفيذي خلال الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية، اقترح الوفد أن تقوم لجنة البرنامج والميزانية بتعديل مسودة القرار لعكس هذه النقطة الإضافية في فقرة القرار.

165. وشكرت الأمانة الوفود على تعليقاتها بشأن تعدد اللغات وشكرت أيضا وفد الصين على كلماته الطيبة بشأن مدير شعبة اللغات. وأشارت الأمانة إلى أنها ملتزمة إلى حد كبير بتنفيذ هاتين التوصيتين بشأن تعدد اللغات. وذكّرت الأمانة الوفود بأنه خلال الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية، ناقشت اللجنة سياسة اللغات. وسيحال هذا البند إلى الجمعيات العامة لتنظر فيه الدول الأعضاء، ورهنا بالآراء المنبثقة عن الجمعيات العامة، أشارت الأمانة إلى أنها ستتمكن من إغلاق التوصيتين وتقديم تقرير حول هذا الموضوع إلى لجنة البرنامج والميزانية.

166. وردت الأمانة على السؤال الذي طرحه وفد جنوب أفريقيا نيابة عن المجموعة الأفريقية بشأن التوصيات الثلاث التي كانت غير وجيهة أو غير مقبولة. وذكرت أن توصيتان من بين هذه التوصيات الثلاث ترد في تقرير وحدة التفتيش المشتركة JIU/REP/2019/8 "استعراض تبادل الموظفين وتدابير التنقل المماثلة بين الوكالات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة": التوصية 6 (تعتبر "غير وجيهة") "ينبغي للأمين العام، بالتنسيق مع الرؤساء التنفيذيين الآخرين في إطار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وفق ما يراه مناسبًا، أن يعرض، بحلول نهاية يونيو 2022، المبررات المؤسسية للتنقل بين الوكالات عن طريق تحديد ما يمكن لهذا التنقل أن يحققه للمنظمات، فضلا عن سبل إسهامه في أهداف إدارة الموارد البشرية وفي تحقيق النتائج البرامجية. ويمكن لهذا العرض أن يدرس بشكل مفيد قصص النجاح، مثل التأثير على المسارات الوظيفية"؛ التوصية 7 (تعتبر "غير وجيهة") "ينبغي للأمين العام، بالتعاون مع الرؤساء التنفيذيين الآخرين، أن يجري تقييما لأثر الإطار القيادي في منظومة الأمم المتحدة على تطوير ثقافة إدارية مشتركة تدعم عقلية توحيد أداء الأمم متحدة، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة عام 2022 في سياق تقريره عن أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين. كما ينبغي أن ينظروا في إمكانية استخدام هذا الإطار لتعزيز ثقافة الإدارة الموحدة في منظمات الأمم المتحدة من خلال تنقل مجموعة من المديرين بين الوكالات، على النحو المتوخى من خلال خدمة الإدارة العليا التي كان مجلس الرؤساء التنفيذيين قد خطط لتنفيذها في عام 2004". وجاءت التوصية الثالثة من تقرير وحدة التفتيش المشتركة JIU/REP/2018/6 "تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها": التوصية 9 (تعتبر "غير مقبولة") "ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يضعوا وينفذوا، بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2021، من خلال الآليات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة، وحدة تدريب متخصص مشتركة على نطاق المنظومة لتقديم تدريب إلزامي على إدماج قضايا الإعاقة وإمكانية الوصول إلى الموظفين القائمين بصورة مباشرة أو غير مباشرة بخدمة المؤتمرات والاجتماعات، بمن فيهم على سبيل المثال لا الحصر، موظفو إدارة المؤتمرات، وإدارة المرافق والخدمات، وإدارة الموارد البشرية، والمشتريات، والخدمات القانونية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات الطبية، وشؤون الإعلام، وخدمات السلامة والأمن". وكان رد الويبو على هذه التوصية: "ترحب الويبو بفرصة مناقشة، من خلال الآليات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة، اقتراح تطوير مواد تدريبية أساسية يمكن تكييفها واستخدامها من قبل المنظمات المشاركة وفقًا لنماذج الأعمال واحتياجات كل منها. ولكن الويبو لا تدعم الطابع "الإلزامي" وغير المرن/القسري للتدريب". وبما أن التوصيتين موجهتان إلى الأمين العام وتقعان ضمن إطار عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين، فإنهما لا تنطبقان على الويبو، وترحب الويبو بفرصة مناقشة هذه المسألة من خلال الآليات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة. وفيما يتعلق بالتوصية الثالثة تعتبر الويبو أنه قد لا يكون من المناسب اقتراح نفس وحدة التدريب لجميع الوكالات بطريقة ملزمة للغاية، وستواصل الويبو المشاركة في الآليات المشتركة بين الوكالات لتحديد كيف يمكن للويبو أن تتكيف، وما الذي يفعله النظام ككل، ومن ثم تكييفه وفقا لاحتياجات الويبو وأولوياتها. ووافقت الأمانة على إضافة مسألة إدراج تقرير مفصل عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الموجهة إلى الرئيس التنفيذي في فقرة القرار.

167. ونظرًا لعدم وجود تعليقات إضافية، تلا الرئيس فقرة القرار التي تم اعتمادها:

168. إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" أحاطت علماً بهذا التقرير (الوثيقة WO/PBC/33/7)؛

"2" وأبدت ترحيبها وتأييدها لتقييم الأمانة لحالة تنفيذ التوصيات الواردة في إطار الوثائق التالية:

- JIU/REP/2020/8 (التوصية 2)؛
- JIU/REP/2020/1 (التوصيات 1 و5 و6 و7 و8 و9 و10)؛
- JIU/REP/2019/6 (التوصيتان 4 و6)؛ على النحو المبيّن في هذا التقرير؛

"3" وأبدت ترحيبها بتقييم الأمانة لمعايير وحدة التفتيش المشتركة بشأن إدارة المخاطر وأحاطت علماً به؛

"4" ودعت الأمانة إلى اقتراح تقييم للتوصيات المفتوحة التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة كي تنظر فيه الدول الأعضاء؛

"5" وطلبت من الأمانة تضمين التقارير المرحلية المقبلة معلومات مفصّلة عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى الرئيس التنفيذي.

البند 10 من جدول الأعمال البيانات المالية السنوية لعام 2020؛ ووضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2021

(أ) التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2020

169. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/33/8.

170. وقدم الرئيس البند 10 (أ)، التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2020 ودعا الأمانة إلى عرض التقرير.

171. وذكرت الأمانة أن البيانات المالية السنوية لعام 2020 تتضمن التقرير المالي السنوي والبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. وأوضحت الأمانة أنه تم إعداد البيانات المالية وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (معايير إيبساس) وأنها استلمت تقرير تدقيق غير مشفوع بتحفظات. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن الوثيقة بيان الويبو بشأن الرقابة الداخلية، والذي كان قد تم إدراجه سابقًا في تقرير المدقق الخارجي. وأشارت الأمانة إلى أن التقرير المالي السنوي يتطرق إلى نتائج العام ويقدم تحليلاً حول هذه النتائج، ويتناول أيضاً تفاصيل الوضع المالي للمنظمة في نهاية ديسمبر 2020. وأظهرت نتائج المنظمة لعام 2020 فائضًا بقيمة 135.9 مليون فرنك سويسري، فقد بلغ مجموع الإيرادات 468.3 مليون فرنك سويسري، ومجموع النفقات 365.8 مليون فرنك سويسري، أم المكاسب المحققة من عمليات الاستثمار فقد بلغت 33.4 مليون فرنك سويسري. ويمكن مقارنة ذلك بفائض قدره 97.7 مليون فرنك سويسري في عام 2019، حيث بلغ مجموع الإيرادات 457 مليون فرنك سويسري، ومجموع النفقات 401.4 مليون فرنك سويسري، وسجّلت المكاسب المحققة من عمليات الاستثمار 42.1 مليون فرنك سويسري. وارتفع مجموع الإيرادات في عام 2020 بنسبة 2.5٪ مقارنةً بعام 2019. وانخفض مجموع النفقات في عام 2020 بنسبة 8.9٪ مقارنةً بعام 2019. وذكرت الأمانة أنه في 31 ديسمبر 2020، بلغ صافي أصول المنظمة 387.1 مليون فرنك سويسري، وبلغ مجموع الأصول 1.390.9 مليون فرنك سويسري ومجموع الخصوم 1.003.8 مليون فرنك سويسري. وخلال عام 2020، ارتفع صافي أصول المنظمة بمقدار 22.9 مليون فرنك سويسري. وقوبل فائض العام البالغ 135.9 مليون فرنك سويسري بارتفاع في الخسائر الاكتوارية المتعلقة بالتزامات الويبو الخاصة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والتي بلغ مجموعها 114.9 مليون فرنك سويسري وتم تسجيلها في صافي الأصول.

172. وانتقلت الأمانة بعد ذلك إلى الإجابة على الأسئلة التي أثيرت بشأن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ليس فقط تلك التي تم تقديمها عقب ملاحظات المدقق الخارجي ولكن أيضًا الأسئلة المتعلقة باقتراح تقدمت به اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في تقريرها بأن "يتم وضع ضوابط للتخفيف من المخاطر المتعلقة باستحقاقات التقاعد". وأوضحت الأمانة أنه بعد تسجيل الالتزامات الخاصة بالتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة ارتفاعا بقيمة 139.1 مليون فرنك سويسري في عام 2020، أصبحت هذه الأخيرة في طليعة الالتزامات المسجلة في بيان الوضع المالي للمنظمة من حيث قيمتها. ونظرا لأهمية هذا البند، كان من الضروري التأكد من وجود ضوابط كافية فيما يتعلق بهذه الالتزامات. وكان أحد هذه الضوابط وأولها يتعلق بكيفية احتسابها. ويتم احتساب التزام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من قبل خبير خارجي مستقل، ويُقدّم العاملون في شعبة الشؤون المالية التابعة للويبو بالتعاون مع الزملاء في الموارد البشرية البيانات اللازمة للخبير الخارجي ويقومون بالإجابة على أي أسئلة قد يطرحها حول البيانات المقدمة. وأشارت الأمانة إلى أن الحساب لا يتم داخليا. وأوضحت أن الإدارة تقوم بمراجعة عمل الخبير الاكتواري الذي يخضع أيضا لعملية تدقيق شاملة من قبل المدقق الخارجي. وفي عام 2020، استعان المدقق الخارجي بخبرائه الاكتواريين الداخليين لهذا الغرض. وعلى صعيد منظومة الأمم

المتحدة، وعلى الرغم من أن المنظمات تعمل مع خبراء اكتواريين مختلفين، أوضحت الأمانة أنه يتم التعامل مع أربع أو خمس شركات مختلفة فقط، وتعمل المنظمات بشكل وثيق لتحديد الافتراضات الرئيسية التي يستخدمها الخبراء الاكتواريون في حساباتهم ويؤدي ذلك الأمر إلى اتباع نهج متسق على صعيد منظومة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، يُستخدم نفس معدل الخصم في جميع المنظمات التي عليها التزامات مستحقة بالفرنك السويسري، عند حساب هذه الالتزامات. وقبل عامين، غيرت الويبو خبيرها الاكتواري وأعد الخبير الاكتواري الجديد الدراسات المستخدمة في عامي 2019 و2020. وقام الخبير الاكتواري الجديد بتعديل بعض الافتراضات، وذلك بهدف جعل الويبو أكثر انسجاما مع المنظمات الشقيقة. وكان التعديل الرئيسي الذي كان له الأثر الأكبر على الحساب يتعلق بإدراج التكاليف الطبية الفعلية، بدلا من تكاليف أقساط التأمين التي يدفعها الموظف الفرد أو المتقاعد والمنظمة. ويمكن ملاحظة هذا الأثر في الجدول الموجود أعلى الصفحة 38 من النسخة الإنجليزية من البيانات المالية، حيث تم وصفه بأنه "المطالبات الطبية وفق نظام الفئات العمرية". وقد أضاف هذا الافتراض 106.5 مليون فرنك سويسري إلى الالتزامات في عام 2020. وفي السابق، أي حتى نهاية عام 2018، كان الحساب يأخذ في الاعتبار تكاليف أقساط التأمين فقط. وفي المتوسط، كانت صحة الموظفين الأكبر سناً والمتقاعدين أسوء من صحة الموظفين الأصغر سناً، وكانت المطالبات الطبية للأكبر سنا مدعومة بشكل فعال من قبل الموظفين الأصغر سناً الذين كانت مطالباتهم الطبية أقل من تكلفة أقساط التأمين المدفوعة لهم. وهذا الوضع يعد طبيعيا ضمن إطار التأمين الطبي. ولسوء الحظ، للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كان على الويبو أن تعتبر موظفيها مجموعة مغلقة. وهذا يعني أن الحسابات الاكتوارية الفعلية لا يمكن أن تشمل أي أعضاء جدد من الموظفين وبالتالي فإن الأشخاص الذين تشملهم الدراسة أصبحوا أكبر سناً وأقل صحة. وبالتالي يتلاشى أثر الدعم الناجم عن الموظفين الأصغر سناً. وذكرت الأمانة أن المضي قدما بهذه الطريقة لم يكن واقعيا لأن الويبو تُعيّن موظفين جدد بشكل مستمر ولكنهم لن يتم أخذهم في الاعتبار عند حساب التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. ومن ثم أشارت الأمانة إلى أهمية إدارة التكاليف والمخاطر المتعلقة بخطة التأمين الطبي الجماعي. ولقد أبرمت المنظمة عقد تأمين يسمح بدفع قسط فردي نسبي للمتقاعدين الحاليين والموظفين العاملين، وبالتالي، أدى هذا الأمر إلى خفض المبلغ المدفوع نيابة عن المتقاعدين الأكبر سنا مقارنة بالتكاليف الطبية الخاصة بهم التي يتم تكبدها. وبالنسبة لمجال الرقابة الثاني، ووفقًا لسياسة الويبو بشأن الاستثمارات، ستطلق المنظمة، في العام التالي، دراسة حول إدارة الأصول والخصوم. وستُستخدم نتائج الدراسة لتحديد الاحتياجات من حيث التمويل وأي تحديث للتخصيص الاستراتيجي للأصول قد يكون ضروريا لتمويل التزام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وإحدى الفوائد الكبيرة لمثل هذه الدراسة هي أنه تتم معاملة الموظفين كمجموعة مفتوحة، وبالتالي يؤخذ الموظفين الجدد في الاعتبار عند حساب الالتزامات الخاصة بالتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. ولذلك ستكون نتائج الدراسة حول إدارة الأصول والخصوم أكثر واقعية ويمكن أن تبين عدم الحاجة إلى تمويل الالتزامات الخاصة بالتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة بالكامل. ويُعدّ إجراء دراسة حول إدارة الأصول والخصوم على أساس منتظم (السياسة الخاصة بالاستثمارات تطلب من الويبو إجراء دراسة كل ثلاث سنوات) أحد الضوابط الرئيسية فيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وأكدت الأمانة على أن الدراسة ستنفذ من قبل خبير اكتواري خارجي مستقل، وستتم مراجع النتائج من قبل مستشاري الاستثمار الخارجيين المعتمدين من الويبو. وستساعد مشورتهم بعد ذلك في توجيه عمل اللجنة الاستشارية للاستثمارات فيما يتعلق باستثمار السيولة الاستراتيجية، والتي تم تخصيصها حتى الآن لتمويل الالتزامات الخاصة باستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل. وبعد صدور نتائج الدراسة حول إدارة الأصول والخصوم المقرر إجراؤها في عام 2022، ستضع شعبة الويبو للشؤون المالية خطة تمويل فيما يتعلق بالالتزامات الخاصة باستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل، بما في ذلك التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وبالإضافة إلى ذلك، ستتم مراجعة فكرة إنشاء كيان منفصل لإيواء الأصول والالتزامات الخاصة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على النحو الذي تسمح به المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كما سيتم تقديم خطة التمويل ومختلف التوصيات إلى الدول الأعضاء خلال الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية. وأخيراً، اشارت الأمانة إلى أنها تدرك جيدا الحاجة إلى بذل الجهود لاحتواء الارتفاع المستمر لحجم هذه الالتزامات. ولهذا السبب شاركت المنظمة بنشاط في الفريق العامل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والذي كان موجودا منذ عدة سنوات ويضم الغالبية العظمى من منظمات الأمم المتحدة. ولم يعد الفريق العامل موجودًا، لكن المناقشات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة استمرت داخل شبكة المالية والميزانية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى جهود الويبو للإبقاء على هذا الموضوع على جدول الأعمال. وقد وافقت شبكة المالية والميزانية على مناقشة المخاطر المالية بشكل منتظم، وكانت الأمانة تمثل الويبو في اجتماعات هذه الشبكة وتشارك في ترأسها. وستنتهز الأمانة الفرصة كما فعلت في السابق للتأكيد على الحاجة إلى مناقشة المخاطر المتعلقة بتزايد الالتزامات الخاصة باستحقاقات الموظفين. وكانت الويبو تراقب التطورات على صعيد منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى الحد من الارتفاع المستمر لحجم هذه الالتزامات، لا سيما التدابير التي اقترحها الفريق العامل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، في تقريره النهائي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأعربت الأمانة عن أملها في أن تكون قد ردت على الأسئلة التي أثيرت بشأن الملاحظات حول التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة التي قدمها المدقق الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وقالت إنها على استعداد للرد على المزيد من الأسئلة.

173. وشكر وفد جنوب إفريقيا، متحدثًا باسم المجموعة الأفريقية، الأمانة على إعداد التقرير المالي السنوي الشامل والبيانات المالية السنوية لعام 2020. ولاحظت المجموعة الوضع المالي العام السليم والمستقر للويبو، واغتنمت الفرصة لتثني على فريق عمل الويبو بأكمله لمراعاة الحيطة والحذر فيما يتعلق بموارد المنظمة. وذكرت المجموعة أن الويبو قد رسخت مكانتها أخيرًا في منظومة الأمم المتحدة كمنظمة لها سجل مالي مثير للإعجاب وكان من المهم الحفاظ على هذا السجل. وأعربت المجموعة عن أهمية تعزيز الضوابط الداخلية، حتى لو كانت هذه الأخيرة متينة أصلا كما أشار اليه المدقق الخارجي. كما أعربت عن تقديرها للطابع التوضيحي للتقرير المالي المصاحب للبيانات المالية، والذي يسمح بتوضيح الأرقام الواردة في البيانات المالية. ورحبت المجموعة بالنتائج المالية للمنظمة لعام 2020، والتي سجلت ارتفاع في الإيرادات والفائض ومكاسب الاستثمار، وانخفاض في النفقات. وكانت المجموعة تدرك أن أحد أسباب

الانخفاض في النفقات هو جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى تخفيض بعض التكاليف بشكل كبير مثل تكاليف السفر. ولاحظت المجموعة أيضا أن نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات لا يزال يشكل أكبر مصدر للإيرادات حيث تمثل رسوم النظام 76.6 في المائة من مجموع الإيرادات. وذكرت المجموعة أن استمرار التشغيل الفعال لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وأنظمة التسجيل الأخرى أمر بالغ الأهمية، وشجعت الويبو على الحرص على تشغيل الأنظمة بأفضل طريقة ممكنة. ودعت المجموعة الويبو إلى ضمان تمويل الأنشطة التنموية تمويلاً كافياً من موارد الويبو المالية، فهي تعتقد أن ذلك سيؤدي إلى رفع المشاركة في نظام الملكية الفكرية، وبالتالي تعزيز شموليته وزيادة عدد المستخدمين لخدمات التسجيل الخاصة بالويبو. وعلى الرغم من أن المجموعة أعربت عن ارتياحها للوضع المالي العام للويبو، إلا أنها أكدت مخاوفها بشأن الالتزامات الخاصة باستحقاقات الموظفين التي تمثل خطرًا كبيرًا على المنظمة. ومع ذلك، أشارت المجموعة إلى أنها تقدر المعلومات الإضافية التي تم تبادلها بشأن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وخطة التمويل المقترحة. واختتمت المجموعة بتوجيه الشكر مرة أخرى إلى الأمانة على التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية.

174. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء، وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/33/8 وعرضها. ولاحظت المجموعة أن البيانات المالية قد أُعدت وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأثنت على المنظمة لحصولها على رأي تدقيق ايجابي. ورحبت المجموعة بالنتائج المالية الإيجابية للمنظمة وبنمو إيراداتها في عام 2020. ولاحظت المجموعة انخفاض استخدام نظام مدريد، ولكن في المقابل، انخفض أيضا إجمالي نفقات المنظمة كما تمت الإشارة اليه سابقا. واختتمت المجموعة بالإشارة إلى القلق المتزايد بشأن الالتزامات الخاصة بالتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة كما ذكر سابقا.

175. وشكر وفد الصين الأمانة على إعداد التقرير المالي السنوي الذي التزم التزاما صارما بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والذي يعكس أيضًا النهج المنفتح والشفاف والدقيق الذي تتبعه المنظمة في الإدارة المالية. وأعرب الوفد أيضا عن ارتياحه للوضع المالي السليم على المدى الطويل وللارتفاع المستمر لفائض المنظمة وصافي أصولها. ويشكل الوضع المالي المستقر للمنظمة أحد الفوائد الرئيسية للمستخدمين العالميين وهو يزيد الثقة في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات والطلب عليه وعلى خدمات الملكية الفكرية الدولية الأخرى. وأشار الوفد إلى أن الفائض المالي للمنظمة في عام 2020 كان غير مسبوق، حيث بلغ 136 مليون فرنك سويسري. وأعرب الوفد عن أمله في أن تستخدم الويبو هذه الأموال بشكل جيد وأن تخصص المزيد من الموارد لتحسين نظام خدمات الملكية الفكرية في الويبو بشكل عام ولتعزيز استخدام الملكية الفكرية من أجل تحقيق التنمية.

176. وشكر وفد جورجيا، متحدثًا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق، رئيس لجنة البرنامج والميزانية وأمانة الويبو على إعداد وتقديم التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2020، على النحو المبين في الوثيقة WO/PBC/33/8. وأعربت المجموعة عن ارتياحها للأداء المالي الإيجابي للمنظمة والفائض الذي حققته على الرغم من الجائحة. كما أعربت عن تقديرها للإدارة المسؤولة للموارد المالية للمنظمة وعن اعتقادها أن الويبو ستحافظ على نفس مسار العمل.

177. وشكر وفد باكستان الرئيس وأحاط علما بالأداء المالي الإيجابي والتقدم المحرز في البرامج والوضع المالي السليم للمنظمة. وأثنى الوفد على المدير العام والأمانة لتكييف أساليب عمل الويبو خلال الجائحة من أجل ضمان استمرار تقديم خدمات الملكية الفكرية. وذكر الوفد أنه يدرك جيدا أن الانخفاض في النفقات المتعلقة بالسفر والتدريب قد بلغ 90 في المائة، وكان ذلك نتيجة مباشرة لأثر جائحة كوفيد-19. واختتم الوفد كلمته بالقول إنه يتطلع إلى العودة إلى سبل العمل التقليدية ووجهًا لوجه، لا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات وتقديم خدمات الدعم للمكاتب الوطنية للملكية الفكرية ولمستخدمي الملكية الفكرية في العام المقبل.

178. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس ثم هنأ الويبو على النجاح الذي حققته هذا العام على الرغم من الظروف الصعبة. وذكر الوفد أنه على ما يبدو كانت خطة استمرارية الأعمال ناجحة وأشار إلى أن النتائج الإيجابية التي حققتها المنظمة تستحق الثناء. وأعرب الوفد عن ارتياحه الشديد للزيادة في المساهمات المقدمة إلى صندوق التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة على مدى السنوات الثلاث الماضية. وعلى الرغم من ذلك، فإن مسألة تأمين الأموال لهذا الصندوق مثيرة للقلق وأعرب الوفد عن دعمه لبذل المزيد من الجهود لمعالجة هذه القضية في المستقبل. واختتم الوفد بعد ذلك بالإشارة إلى أنه من المؤسف أن اتحاد لاهاي واتحاد لشبونة ما زالا غير مكتفيين ذاتيًا، ولا يزال اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات يتحمل تمويل عجزهما.

179. وشكر وفد المكسيك رئيس لجنة البرنامج والميزانية وأيد عبارات الشكر السابقة الموجهة إلى الأمانة بشأن عملها والحفاظ على المنظمة في حالة سليمة على الرغم من الظروف الراهنة. وأعرب الوفد عن امتنانه للمعلومات التي تم تبادلها بشأن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وذكر أنه يدرك أن منظومة الأمم المتحدة بأسرها تواجه نفس التحدي. كما أعرب الوفد عن سعادته لكون الأمانة تمثل المنظمة بشكل جيد في المناقشات حول التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وطلب الوفد مزيداً من التفسيرات حول العمل الذي تقوم به المنظمة للحد من المخاطر المرتبطة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وتساءل إذا تم إنشاء كيان جديد في هذا الصدد.

180. وشكر وفد الاتحاد الروسي الرئيس وشكر الأمانة على إعداد التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية للعام الماضي (2020). ولاحظ الوفد الارتفاع في الأموال الاحتياطية للمنظمة على الرغم من الجائحة وعلى الرغم من النفقات الإضافية التي يتم تكبدها لضمان استمرار عمل الأمانة دون انقطاع. وقال الوفد إنه بشكل عام، كانت قدرة الويبو على التكيّف من الناحية المالية واضحة وينطبق ذلك أيضا على جميع أنظمة التسجيل التي تديرها. وأعرب الوفد عن أمله في أن تظل خدمات الويبو العالمية مطلوبة وجذابة للمستخدمين على الرغم من وضع السوق ومجال العمل.

181. وأيد وفد إسبانيا بيان المجموعة باء ورحب أيضًا بالنتائج المالية الإيجابية للمنظمة وبارتفاع إيراداتها في عام 2020، على الرغم من الظروف الصعبة التي رافقت هذا العام. وتشكل هذه النتائج خير دليل على قوة الملكية الفكرية على الصعيد العالمي. ورغم ذلك، أعرب الوفد عن قلقه بشأن انخفاض الدخل المرتقب لنظام مدريد والذي، بحسب ما فهمه الوفد، كان ناجما عن الأزمة الصحية (الجائحة). ورغم ذلك، شدد الوفد على أهمية الاستمرار في الترويج لفوائد نظام مدريد. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية، أشار الوفد إلى أن القطاع كان ديناميكيًا وحساسًا بشكل خاص للتغيرات في الدورة الاقتصادية. ولذلك طلب الوفد أن تستمر المنظمة في العمل على تحسين جاذبية الخدمات التي تقدمها المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الوفد أنه يتعين على المنظمة أن تدرك الحاجة إلى الاستثمار في الموارد المالية والبشرية بشكل أكبر. وفيما يتعلق بتكاليف الموظفين والتزامات الويبو المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، رأى الوفد أن عمل الويبو يعتمد على المواهب البشرية، وبالتالي فإن النفقات ذات الصلة مهمة وضرورية أيضًا. ولكن الوفد أشار أيضًا إلى أهمية إدارة الموارد المالية بحكمة، ولهذا السبب، هنأ مركز التحكيم والوساطة التابع للمنظمة على تسجيل زيادة بنسبة 5 في المائة مقارنة بالنتائج التي حققها في عام 2019، وعلى استمرار عمله خلال دورة الميزانية رغم الصعوبات الناجمة عن الظروف الراهنة. وبالتالي استنتج الوفد أن أنشطة المنظمة الجديدة لم توفر قيمة مضافة للمستخدمين فحسب، بل شكلت أيضًا مصادر جديدة لإيرادات المنظمة.

182. وأيد وفد إيطاليا البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء. ومن ثم أعرب الوفد عن قلقه الشديد بشأن زيادة حجم الالتزامات الخاصة بالتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة، وشكر الأمانة على تقديم توضيحات من خلال وثيقة الأسئلة والأجوبة. وطلب الوفد أن تحدد الأمانة بشكل دقيق معدل الخصم المستخدم حتى الآن في الحسابات، فان استخدام معدل خصم مختلف له أثر كبير على التزامات المنظمة بمرور الوقت. واغتنم الوفد الفرصة للإشادة بإنجازات المنظمة على الرغم من صعوبة عام 2020، وأعرب عن ارتياحه لوضع المنظمة المالي السليم. وفي الختام، أعرب الوفد عن سعادته لملاحظة الاهتمام الذي تحظى به الملكية الفكرية على الرغم من الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة على الصعيد العالمي.

183. وشكر وفد اليابان الرئيس وأيد البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة المحترم باسم المجموعة باء. وأعرب الوفد عن سعادته بالوضع المالي الإيجابي للمنظمة في عام 2020، والذي جاء نتيجة ارتفاع عدد الإيداعات المدفوعة للطلبات الدولية والإدارة الفعالة لمكتب الويبو لنظام الإيداع الدولي. واختتم الوفد كلمته بالقول إنه يأمل أن تواصل الأمانة جهودها في هذا الصدد.

184. وشكرت الأمانة الوفود على أسئلتهم وتعليقاتهم. ورداً على سؤال من وفد المكسيك، فيما يتعلق بالعمل الذي تقوم به المنظمة للحد من المخاطر المرتبطة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وإذا تم إنشاء كيان جديد في هذا الصدد، أوضحت الأمانة أنه في العام التالي، وبالتزامن مع إعداد خطة التمويل، سيتم دراسة مسألة إنشاء كيان منفصل لإيواء الأصول والالتزامات الخاصة بالتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وقالت الأمانة أيضًا إن فكرة إنشاء كيان منفصل للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة قد تم اقتراحها مسبقًا، ولكن في ذلك الوقت، لم تكن الدول الأعضاء تؤيد الفكرة. وستتم دراسة الفكرة مرة أخرى وإدراجها كاقتراح في تقرير العام التالي. وبالإضافة إلى ذلك، قالت الأمانة إنها على تواصل منتظم مع المنظمات الشقيقة لمعرفة المزيد حول كيفية معالجة قضية التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وكيف تخطط هذه المنظمات لاحتواء الارتفاع المستمر لحجم هذه الالتزامات. وأكدت الأمانة من جديد أنها تتابع التوصية الرئيسية التي قدمها الفريق العامل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، لمعرفة إذا كانت المنظمات الأخرى قد نفذتها. وكانت آخر المستجدات التي تلقتها الأمانة بشأن هذا الموضوع هو أن التوصية لا تزال قيد الدراسة. وعلى الرغم من ذلك، واصلت الأمانة التواصل بشكل منتظم مع المنظمات الشقيقة حول هذا الموضوع.

185. وردا على مندوب إسبانيا، أشارت الأمانة إلى أن معدلات الخصم واردة في الصفحة 37 من النسخة الإنجليزية من البيانات المالية. وأوضحت الأمانة أن معدلات الخصم التي تم استخدامها لحساب التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ومنح العودة إلى الوطن والسفر والإجازة السنوية المتراكمة كانت أيضًا في نفس الصفحة، وتجدر الإشارة إلى أن معدلات الخصم الثلاثة المعنية قد انخفضت جميعها في عام 2020.

186. وشكر الرئيس الأمانة على التوضيحات التي قدمتها. ونظرًا لعدم وجود المزيد من التعليقات والطلبات، تلا الرئيس فقرة القرار التي تم اعتمادها:

187. أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الويبو، كل فيما يعنيه، بالموافقة على "التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2020" (الوثيقة WO/PBC/33/8).

(ب) تحديث بشأن الاستثمارات

188. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/33/Update on Investments.

189. وافتتح نائب الرئيس البند 10 (ب) من جدول الأعمال "تحديث بشأن الاستثمارات". وأعطى الكلمة للأمانة لتقديم هذا البند.

190. وقالت الأمانة إن إيرادات الويبو تجاوزت النفقات خلال الثنائية السابقة مما سمح بتراكم محفظة الأصول. ولكن في نفس الوقت، ارتفع حجم التزامات المنظمة لتمويل الرعاية الصحية بعد التقاعد في المستقبل. وبحسب تصور الأمانة، ستكون النفقات الرأسمالية في المستقبل مخصصة للحفاظ على الممتلكات المادية للمنظمة، وتعزيز أنظمة تكنولوجيا المعلومات، وفي سياق الوضع الاقتصادي العالمي الغير مستقر، في حال انخفاض الطلب على أنظمة الملكية الفكرية العالمية بشكل غير متوقع. وتم إنشاء محفظتي الاستثمار (محفظة النقد الأساسي ومحفظة النقد الاستراتيجي) العائدتين للويبو في فبراير 2018، وتم تصميمهما لضمان إدارة أصول المنظمة بطريقة تراعي طبيعة الالتزامات وأنماط الإنفاق المستقبلية. وتتألف هذه المحفظتين حصريًا من استثمارات في الأصول التي تدر دخلاً، مثل الأسهم والسندات والعقارات. وقد تم تنويع الأصول الاستثمارية فهي تشمل عدة فئات من فئات الأصول، وأدى ذلك إلى توزيع المخاطر أو تخفيف حجم المخاطر على المنظمة بشكل عام. وفي هذا الصدد، تتألف محفظ النقد الأساسي، التي تهدف إلى تحقيق عائد إيجابي بالفرنك السويسري على مدى خمس سنوات، من سندات عالمية وأصول عقارية. أما محفظة النقد الاستراتيجي فهي تتألف من استثمار يمتد على 20 سنة لتتماشى مع الفترة الزمنية لالتزامات الويبو طويلة الأجل الخاصة باستحقاقات الموظفين. وتحتوي هذه المحفظة على نفس فئات الأصول مثل محفظة النقد الأساسي، ولكن تمّ إضافة الأسهم العالمية عليها. وقد تم تحديد حجم الاستثمار في كل فئة من فئات الأصول في المحفظتين وفقًا للأهداف المحددة لعوائد الاستثمارات الطويلة الأجل والمخاطر المسموح تحملها استناداً إلى سياسة الويبو بشأن الاستثمارات. ومن أجل تقديم معلومات مفصلة حول المحفظتين وتماشيا مع توصية المدقق الخارجي، طلبت الأمانة من مستشاريها في مجال الاستثمار إعداد تحديث مفصل عن أداء استثمارات الويبو لعرضه على لجنة البرنامج والميزانية. ودُعيت الوفود التي تتابع المناقشات عن بعد للاطلاع على وثائق PDF المتاحة على موقع لجنة البرنامج والميزانية. وذكرت الأمانة أنها قامت باستثمارات على المدى المتوسط إلى الطويل لتتناسب مع الفترة الزمنية لالتزامات المنظمة والنفقات المستقبلية. ويختلف أداء الاستثمارات مع مرور الوقت، ففي بعض السنوات، قد يكون هذا الأداء جيدًا، وفي سنوات أخرى، سيئًا. المهم هو تحقيق العائد المتوقع بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة للاستثمار. وعلى الرغم من تسجيل عائد استثمار إيجابي في عام 2020، وحتى تاريخ اليوم في عام 2021، تبقى ظروف إدارة الاستثمارات صعبة للغاية. فمن المتوقع أن تؤدي حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي على الصعيد العالمي، والتي تُعزى جزئيًا إلى جائحة كوفيد-19 التي لا نهاية لها على المدى القريب، إلى استمرار التقلبات الحالية لأداء عوائد الاستثمارات. وفي الوقت نفسه، من المحتمل أن تكون عائدات الفائدة المنخفضة المستمرة إلى جانب التقييمات المرتفعة للأصول بمثابة رياح معاكسة فيما يتعلق بأداء عوائد الاستثمارات في المستقبل. وفي ضوء ذلك، تواصل اللجنة الاستشارية للاستثمارات التابعة للويبو، بدعم من مستشار الاستثمار، رصد التطورات من أجل إدارة محافظ الاستثمار لتحقيق الأهداف الطويلة الأجل.

191. وأعطى نائب الرئيس الكلمة لمستشار الاستثمار، شركة MBS Capital Advice SA التي يمثلها السيد محمد نجافي.

192. وأشار مستشار الاستثمار إلى أن الدوافع الرئيسية لمحفظة الاستثمار على المدى الطويل هي الدخل الذي يمكن أن تولده الأصول المختلفة الموجودة في هذه المحفظة. ويشمل "الدخل" ما يلي: دخل الفوائد من الإقراض، ودخل الإيجارات من الاستثمارات في العقارات، ودخل الأرباح من الشركات التي يتم شراء أسهم فيها. وتوضح هذه العناصر أسباب التقلبات وتعكس تقدم الأسواق المالية. وعلى المدى القصير، تعد بعض العناصر الأخرى مهمة من أجل فهم كيفية اتباع نهج طويل الأجل لمحافظ الاستثمار. وسيغطي مستشار الاستثمار بعض هذه المواضيع لأنها كانت ذات صلة بالظروف القائمة. وكانت عوائد الاستثمارات جيدة للغاية خلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية بما يتماشى مع الاتجاهات العامة للأسواق المالية. ولقد تحققت هذه العوائد الاستثنائية خلال فترة لم يكن أداء الاقتصادات فيها جيدًا بسبب جائحة كوفيد-19. وبالتالي، كانت التقييمات الأعلى بشكل عام هي التي أدت إلى تلك العوائد المرتفعة، بدلاً من الأسس التي تقوم عليها تلك الاستثمارات المختلفة.

193. في بعض أسواق الأسهم، وصلت التقييمات إلى أعلى المستويات المسجلة تاريخيا. وتمت ملاحظة هذا الأمر أيضا في سوق العقارات. وفي المقابل، بقيت أسعار الفائدة على الأصول المنخفضة المخاطر أو الخالية من المخاطر منخفضة للغاية، وكانت حتى سلبية في حالة الأصول المالية بالفرنك السويسري واليورو. وقد أدى ذلك إلى زيادة المخاطر على المدى القصير والمتوسط على المحافظ واستبدال بعض العائدات من المستقبل إلى الماضي. وبالتالي، يمكن ملاحظة أن عائدات الأسهم كانت مزدهرة للغاية، على سبيل المثال، 13 في المائة في سويسرا، و15 في المائة في أمريكا الشمالية وإيجابية للغاية في مناطق أخرى. وحققت السندات الحكومية عوائد إيجابية، على الرغم من أن المردود كان منخفض جدا. وحققت القروض عائدات جيدة للغاية وسجلت العقارات عائدات ممتازة على مدى السنوات الثلاث الماضية. وقد تحققت كل هذه العوائد رغم عدم تحسن الاقتصادات التي ترتبط بها هذه الأصول بالضرورة. ويشير ذلك إلى أن معظم هذه الأصول أصبحت بشكل أساسي أغلى مما كانت عليه من قبل. ونتيجة لذلك، انخفض المردود. مثال بسيط لتوضيح هذه النقطة هو أنه إذا كان شخص ما يمتلك مبنى بقيمة 10 ملايين فرنك سويسري وحصل على مليون فرنك سويسري كإيجار، فهذا الإيجار جيد جدًا وبنسبة 10 في المائة من قيمة المبنى. وإذا ارتفع سعر هذا المبنى من 10 ملايين فرنك سويسري إلى 50 مليون فرنك سويسري، فلن يحصل هذا الشخص على مردود بنسبة 10 في المائة، بل 2 في المائة، وهذا من شأنه أن يغير تصنيف العائد في المستقبل. وبالتالي، فإن تلك المكاسب الشديدة الناجمة عن ارتفاع الأسعار التي حدثت في السنوات القليلة الماضية قد أدت إلى انخفاض المردود لجميع الأصول التي يمكن الاستثمار فيها، سواء كانت أرباح الأسهم، أو الفائدة على أنواع مختلفة من السندات، أو إيجار المباني، ووصل المردود إلى أدنى المستويات المسجلة تاريخيا.

194. واستخدم مستشار الاستثمار رسم بياني خلال العرض التوضيحي لتقديم شرح حول الأسهم. يوضح الرسم البياني تطور التقييم التاريخي لأسواق الأسهم الأمريكية وغير الأمريكية. ويمثل الخط الأزرق على الرسم البياني سعر سوق الأسهم الأمريكية مقسومًا على متوسط أرباح الشركات الأمريكية وكان عند مستوى مرتفع نسبيًا. وفي الواقع، كان في مستوى لم يتم ملاحظته إلا بين عامي 1998 و2000. ويعرض هذا الرسم البياني في الواقع البيانات منذ عام 1990 فقط، ومع ذلك، حتى مع الأخذ في الاعتبار البيانات منذ عام 1900، كان المستوى الذي لوحظ في ذلك الوقت مرتفعًا للغاية. ولتحديد تأثير هذه النسبة على العوائد المستقبلية، تم استخدام رسم بياني آخر لتوضيح هذه النقطة. ويمكن ملاحظة أنه بعد مرور فترات كانت فيها هذه النسبة منخفضة نسبيًا، أي عندما يكون السوق رخيصًا، كانت العوائد المستقبلية عالية جدًا. وعلى العكس من ذلك، عندما كان للسوق تقييم مرتفع كما كان الحال في ذلك الوقت، كانت العوائد تميل إلى الانخفاض. وتمت ملاحظة وضع مماثل في سوق العقارات. وكان التركيز على العقارات السويسرية، التي كانت جزءًا من محفظة الويبو. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، أدى ارتفاع التقييم إلى توليد أكثر من نصف إجمالي العائد المحقق على هذه الأصول.

195. وبقيت أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة للغاية مقارنة بالمستويات المسجلة تاريخيا. ويظهر رسم بياني آخر في العرض التقديمي أسعار الفائدة من 1985 إلى 2021. وكانت أسعار الفائدة المسجلة في ذلك الوقت منخفضة بشكل استثنائي. وبالنسبة لأسعار الفائدة، كان من الواضح أنه إذا تم الحصول على فائدة أقل، فإن عوائد هذه الاستثمارات ستكون أيضا أقل. ونظرا إلى المستوى المنخفض لأسعار الفائدة ونظراً لارتفاع التقييمات في الأسواق المختلفة، ينبغي أن تكون توقعات العوائد المستقبلية متواضعة، في حين ينبغي توقع فترات من التقلبات الشديدة بسبب ارتفاع مستوى عدم الاستقرار. وقد استفادت المحافظ من مكاسب الاستثمارات القوية التي تحققت خلال السنوات القليلة الماضية، الأمر الذي سمح بتشكيل احتياطي سيسمح في الحد من أثر التقلبات المستقبلية. ولن يستفيد المستثمرون الذين بدأوا في استثمار الأموال في ذلك الوقت من مثل هذا الاحتياطي الأمر الذي سيجعل مهمتهم أكثر تعقيدًا. ورغم أنه من المرجح أن تحدث فترات التقلب هذه ولا يمكن التنبؤ بدقّة بموعدها أو اسباب حدوثها، فإن المخصصات والاستراتيجيات الموضوعة تبقى مناسبة تمامًا لتحقيق أهداف المنظمة على المدى الطويل. وتتم مراجعة هذه المخصصات والاستراتيجيات بشكل مستمر من قبل اللجنة الاستشارية للاستثمارات بدعم من مستشار الاستثمار، للتأكد من أنها لا تزال تخدم أهداف المنظمة. وسيشكل عامل "الانضباط" عاملا اساسيا في السنوات القليلة المقبلة حيث قد تكون عوائد الاستثمارات أقل إلى حد ما مما كانت عليه سابقًا، وقد تكون التقلبات أعلى وأشدّ. وسيشكل النهج المنضبط للمحافظة على محافظ الاستثمار وعملية إعادة التوازن التي تم تطبيقها على المحافظ بشكل منهجي، مع مراعاة الهدف المراد تحقيقه على المدى الطويل، عنصرين مهمين للغاية لتحقيق أهداف المنظمة على المدى الطويل.

196. وانتقل مستشار الاستثمار إلى النتائج الفعلية لمحفظتي الويبو. وفيما يتعلق بمحفظة النقد الأساسي، فقد كان مردودها أكثر من ثلاثة في المائة سنويًا على مدى السنوات الثلاث الماضية منذ إنشاء المحفظة و2.2 في المائة في ذلك العام. ورغم أن هذه العائدات كانت متواضعة من حيث قيمتها، تجدر الملاحظة أن الهدف الذي حددته المنظمة لنفسها، كان تحقيق نتيجة أفضل من العائد النقدي الذي بلغ -0.75٪ على أساس سنوي. وأوضح أن العائد المحقق كان أفضل بحوالي 4.5 في المائة من العائد النقدي خلال هذه الفترة الزمنية. وفي حين أن هذا الأمر قد لا يعكس عوائد المحفظة على المدى الطويل، كان من الجيد وجود احتياطي لدعم الفترات الصعبة المحتملة في المستقبل. وصرح مستشار الاستثمار أن أحد الجوانب الأساسية التي تم اتباعها خلال تصميم المحفظة كان التنويع العالي للغاية. وكان مصدر الدخل الثابت في المحفظة هو اقراض الأموال لمئات من الشركات وأكثر من 70 مقترض سيادي في جميع أنحاء العالم. وفيما يتعلق بالعقارات، تم الاستثمار في أكثر من 2000 مبنى مختلف في جميع أنحاء سويسرا. وكان أحد أهداف إنشاء الحافظة هو عدم تعريض المنظمة لأي خطر مُحدّد منفرد يتعلق بأصل واحد أو مُقترِض واحد أو شركة واحدة. وكان تأثير مُقترِض واحد يواجه صعوبات أو عدم القدرة على تأجير أحد المباني صغيراً على نتائج المحفظة الإجمالية. وبالانتقال إلى محفظة النقد الإستراتيجي، التي كانت لديها أهداف أكثر طموحًا إلى حد ما مع الاستثمار في أسواق الأسهم، كانت العوائد أعلى إلى حد ما من عوائد محفظة النقد الأساسي بنسبة 4.5 في المائة تقريبًا. وكان هذا أيضًا أعلى بكثير من معدل العائد المستهدف البالغ 2 في المائة الذي تم تحديده في البداية. مرة أخرى، سيكون من المفيد وجود هذا الاحتياطي في حال المرور بفترات أكثر صعوبة. وبالمثل، تم اعتماد التنويع في المحفظة. فقد استثمر 45 مليون فرنك سويسري في الأسهم التي كانت موزعة على أكثر من 2000 شركة مختلفة في جميع أنحاء العالم في كل قطاع وكل بلد. وكان التنويع في المحفظة عاملا أساسيا لعدم تعريض المنظمة لأية مخاطر خاصة. وكانت المحفظة مصممة بطريقة جيدة تسمح بتحقيق الأهداف الطويلة الأجل الموضوعة لها. وأشار مستشار الاستثمار إلى رسم بياني بعنوان "خصائص استراتيجيات الاستثمار"، والذي يبين تقديرات للأرباح على المدى الطويل جدًا التي يتوقع أن تحققها كل من هذه المحافظ. وكانت المحفظة الإستراتيجية تهدف إلى تحقيق دخل وعائد بنسبة 2 في المائة على المدى الطويل للغاية، بينما كانت المحفظة الأساسية الأكثر تحفظًا تهدف إلى تحقيق عائد يزيد قليلاً عن واحد في المائة على المدى الطويل.

197. وذكر وفد المملكة المتحدة، متحدثًا باسم المجموعة باء، أنه يسرّه معرفة أن المكاسب الاستثمارية القوية ستغطي فترات التقلبات المرتفعة للسوق وانخفاض توقعات العائد على المدى الطويل بسبب انخفاض أسعار الفائدة والتقييمات المرتفعة للأسهم والعقارات. ولاحظت المجموعة بارتياح أن الويبو بالتعاون مع مستشاري الاستثمار تمكنوا من التوصل إلى توازن جيد بين العوائد الإيجابية والاستثمارات العالية المخاطر، وأعربت المجموعة عن تقديرها لإعداد التقارير بشكل مستمر حول هذه الاستراتيجية. وستكون آليات الإبلاغ المعتمدة أساسية لرصد أثر الجائحة العالمية على استثمارات الويبو في المستقبل. وشددت المجموعة على أهمية آليات الإبلاغ هذه، والتي ستتابعها باهتمام للحرص على الالتزام بها في المستقبل.

198. وأعرب وفد جورجيا، متحدثًا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق، عن سروره لملاحظة أنه يمكن الحد من أثر التقلبات المتوقعة في السوق وانخفاض توقعات العائد على المدى الطويل باستخدام الاحتياطي الذي تم إنشاؤه من خلال الإدارة الجيدة ومكاسب الاستثمار الكبيرة في السنوات السابقة. ورحبت المجموعة بالنهج الاستراتيجي المعتمد في هذا الاتجاه.

199. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية، وأحاط علما بالعرض التقديمي الواضح. ولاحظت المجموعة أن الاستثمارات كانت موزعة على الصعيد العالمي وطلبت تحديد النسب الإقليمية للاستثمارات في المستقبل. ولاحظت المجموعة أن الفترات الزمنية للاستثمارات كانت مختلفة، وأن معظمها كانت استثمارات طويلة الأجل، وتساءلت عن وجود استثمارات قصيرة إلى متوسطة الأجل. وبالإضافة إلى ذلك، تساءلت المجموعة إذا كانت هناك حالات تعين فيها تبديل الاستثمارات أو ايقافها في منتصف الفترة الزمنية المحددة لها لأي سبب من الأسباب.

200. وطلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية توضيح معدلات العائد على النقد الأساسي مقابل النقد الاستراتيجي في عام 2020. وتساءل كذلك عن الأثر على معدلات العائد على النقد الاستراتيجي الناجم عن توصية المدقق الخارجي بأن يتم تعيين النقد الاستراتيجي المخصص لتكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، كأصول خطة أو في كيان قانوني منفصل.

201. وبدأ مستشار الاستثمار بالإجابة على السؤال الذي طرحته المجموعة الأفريقية حول مسألة توزيع المحفظة. وأشار إلى أن المحفظة كانت متنوعة للغاية وموزعة في جميع أنحاء العالم، وأنه لم يحسب النسب الإقليمية بعد. وقال إنه يمكن تقديم هذه الأرقام إلى الأمانة لتعميمها على الوفود. وفيما يتعلق بالسؤال حول العائد على المدى القصير أو المتوسط، شدّد على حقيقة أن المحفظة شديدة التنوع على مستوى كل فئة من فئات الأصول. وبالإضافة إلى ذلك، كان التنوع كبيرا أيضا بين فئات الأصول المختلفة. ومن أجل إدارة مخاطر المحفظة، كانت هناك مجموعة متنوعة من الاستثمارات في المحفظة، بعضها قصير الأجل بطبيعته، مثل السندات على سبيل المثال. وتحتوي المحفظة على استثمارات في السندات قصيرة الأجل مع مقترضين آمنين للغاية مما يضمن استقرار المحفظة رغم التقلبات في السوق. وتتضمن المحفظة فئات استثمار أكثر تقلبًا حيث كان الهدف هو تحقيق معدلات عائد أعلى على المدى الطويل رغم التقلبات العديدة لهذه الفئات على المدى القصير. وبالتالي، من حيث المبدأ، كانت المحافظ متنوعة أيضا من حيث الفترة الزمنية. وتتميز محفظة النقد الأساسي بطبيعتها بفترة زمنية أقصر وبعدم الاستثمار بالأسهم، لأن الأسهم كانت استثمارات طويلة الأجل وكانت محفظة النقد الأساسي تركّز بشكل خاص على المديين القصير والمتوسط. وردًا على السؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية، حول عائد النقد الأساسي مقابل عائد النقد الاستراتيجي في عام 2020، لم يكن مستشار الاستثمار يملك رقما دقيقا في ذلك الوقت. وكانت عوائد سنة 2021 حتى الآن واردة في العرض التقديمي. أما بالنسبة لتوصيات المدقق الخارجي بشأن تقييم الالتزامات الخاصة بالتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة، فقد كان هذا موضوعًا سيتناوله مستشار الاستثمار واللجنة الاستشارية للاستثمارات خلال العام لتحديد إذا كان من الضروري إجراء أي تعديلات على استراتيجية الاستثمار من أجل تغطية هذه الالتزامات. ثم تلقى مستشار الاستثمار المعلومات حول عائدات عام 2020، وذكر أن النقد الأساسي حقق عائداً بنسبة 5.1 في المائة والنقد الاستراتيجي حقق عائداً بنسبة 5.9 في المائة.

202. وفتح نائب الرئيس الباب مرة أخرى لطلبات الحصول على توضيحات إضافية، أو لأي مسائل أخرى قد تطرحها الوفود بشأن هذا البند من جدول الأعمال. ولم تكن هناك طلبات أخرى لأخذ الكلمة. وشكر نائب الرئيس مستشار الاستثمار على العرض التقديمي والردود على الأسئلة واختتم بند جدول الأعمال.

(ج) وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2021

203. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/33/9.

204. وذكر نائب الرئيس أن اللجنة ستنتقل إلى البند 10 (ج) من جدول الأعمال وأعطى الكلمة للأمانة.

205. وأوضحت الأمانة أنه منذ إعداد وثيقة "وضع تسديد الاشتراكات" التي تأخذ في الاعتبار المساهمات حتى نهاية يونيو 2021، تم استلام مساهمات مختلفة بعد 30 يونيو 2021. وذكرت الأمانة المساهمات التالية التي تم الحصول عليها: ساهمت ميانمار بـ 1424 فرنك سويسري لعام 2021. وساهمت غواتيمالا بمبلغ 305 فرنك سويسري لعام 2021. وساهمت كوت ديفوار بدفعة جزئية في يوليو بلغت 116 فرنكًا سويسريًا لعام 2021 وبدفعة جزئية إضافية في أغسطس قدرها 201 فرنك سويسري لعام 2021. وساهمت الغابون بدفعة جزئية في يوليو بلغت 284 فرنكًا سويسريًا لعام 2020، وبدفعة جزئية إضافية في أغسطس قدرها 67 فرنكًا سويسريًا. وساهمت مالي بدفعة جزئية قدرها 74 فرنكًا سويسريًا لعام 2020. وساهمت النيجر بمبلغي 25 فرنكًا سويسريًا و74 فرنكًا سويسريًا، وهما دفعتين جزئيتين لاشتراك اتحاد باريس لعام 1991. وساهمت قطر بمبلغ 11395 فرنكًا سويسريًا لعام 2020 و11395 فرنكًا سويسريًا لعام 2021. والهند، 91158 فرنك سويسري لاشتراك عام 2021. وليتوانيا، 11395 فرنك سويسري لاشتراك عام 2021. وفانواتو، 7193 فرنك سويسري، وهذا المبلغ يغطي رصيد اشتراكات 2017 و2018 و2019 و2020، بالإضافة إلى دفعة جزئية لعام 2021. وساهمت اليونان بمبلغ 34183 فرنكًا سويسريًا، وهو دفعة جزئية لعام 2021. وساهمت جمهورية كوريا بمبلغ 341842 فرنك سويسري لعام 2021. وساهمت تيمور- ليشتي بـ 1424 فرنك سويسري عن اشتراك عام 2019. وساهمت المملكة العربية السعودية بـ 45579 فرنك سويسري، وبذلك تكون قد سددت اشتراك عام 2021 بكامله. وساهمت كينيا بمبلغ 5696 فرنكًا سويسريًا، وهو المبلغ المتبقي لاشتراك

عام 2021. وساهمت جامايكا بمبلغ 2698 فرنك سويسري، وهو دفعة جزئية لعام 2021. وساهمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بـ 2848 فرنك سويسري لعامي 2020 و2021. وساهمت إندونيسيا بمبلغ 45579 فرنك سويسري لعام 2021. وساهمت نيكاراغوا بـ 2849 فرنك سويسري لعام 2021. وساهمت العراق بمبلغ 23377 فرنكًا سويسريًا الذي يغطي رصيد اشتراكات عام 2018 بالإضافة إلى اشتراكات عامي 2019 و2020. وساهمت بنغلاديش بـ 1424 فرنك سويسري لعام 2021. وساهمت ترينيداد وتوباغو بـ 5697 فرنك سويسري عن اشتراك عام 2021. وبعد هذه المدفوعات، بلغ إجمالي المتأخرات 3869225 فرنكًا سويسريًا في 13 سبتمبر 2021.

206. وشكر نائب الرئيس الأمانة على العرض وفتح باب التعليقات. ونظرًا لعدم وجود تعليقات أو طلبات لأخذ الكلمة، تم اعتماد القرار التالي:

207. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بمضمون "وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2021" (الوثيقة WO/PBC/33/9).

البند 11 من جدول الأعمال التقرير السنوي عن الموارد البشرية

208. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/33/INF/1.

209. وقدم الرئيس البند 11 من جدول الأعمال، "التقرير السنوي عن الموارد البشرية" ودعا الأمانة إلى عرض التقرير.

210. وذكرت الأمانة أن التقرير السنوي عن الموارد البشرية (الوثيقة WO/PBC/33/INF/1) هو وثيقة إعلامية مقدمة إلى لجنة البرنامج والميزانية وسيتم إرسالها إلى لجنة الويبو للتنسيق في وقت لاحق خلال جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في أكتوبر 2021. وذكرت الأمانة أن التقرير السنوي يغطي فترة الاثني عشر شهرًا من يوليو 2020 إلى يونيو 2021 وهو مقسم إلى خمسة أجزاء على النحو التالي: (1) لمحة عن الاتجاهات الرئيسية للقوى العاملة؛ (2) شؤون الموظفين التي ينبغي تقديم تقارير عنها إلى لجنة الويبو للتنسيق مثل إنهاء التعيينات؛ وتنفيذ سياسة الويبو بشأن المساواة بين الجنسين؛ والمكافآت والتقدير؛ وتمديد التعيينات المؤقتة إلى ما بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة لها؛ (3) التغييرات التي شهدتها الويبو خلال الفترة الصعبة الناجمة عن جائحة كوفيد-19؛ (4) التقدم المحرز بشكل عام والمستجدات المسجلة خلال العام الماضي؛ (5) نظرة عامة على أهداف الموارد البشرية للثنائية المقبلة وما بعدها. واستُكمل التقرير السنوي بكتيب عن الموارد البشرية يحتوي على العديد من الإحصاءات والمعلومات المتعلقة بالقوى العاملة وهو متاح على الإنترنت. وذكرت الأمانة أن هذه هي المرة الأولى التي تتم اتاحة الكتيب بكامله على الإنترنت، وأنه سيتم تحديثه كل ستة أشهر. وأشارت الأمانة إلى أن التقرير السنوي عن الموارد البشرية والكتيب متاحين على موقع الويبو على الإنترنت بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

211. وعرضت الأمانة عددا من النقاط البارزة الواردة في التقرير السنوي. بقيت القوة العاملة في الويبو مستقرة من حيث الأعداد واستمرت في اتسامها بالمرونة إذ تمثل القوة العاملة الأساسية حوالي 70 في المائة من إجمالي القوة العاملة، أي الموظفين المعينين بموجب عقد محدد المدة أو مستمر أو دائم، أما القوة العاملة المرنة فهي تشكل 30 في المائة من إجمالي القوة العاملة، أي الموظفين المؤقتين والموارد من غير الموظفين. وفيما يتعلق بالتنوع الجغرافي، كانت 121 دولة عضو ممثلة بين موظفي الويبو في 30 يونيو 2021. وفيما يتعلق بالتوازن العام بين الجنسين، شكلت النساء 54 في المائة من موظفي الويبو والرجال 46 في المائة. وبالنسبة للمناصب العليا، حققت المنظمة أهدافها في الدرجتين "مد-1" و"ف-4"، بينما واصلت السعي إلى تحسين التوازن بين الجنسين في الدرجتين "مد-2" و"ف-5".

212. وذكرت الأمانة أن السنة السابقة كانت صعبة بالنسبة للويبو وموظفيها بسبب جائحة كوفيد -19. وقد أثّر العمل الإلزامي عن بُعد والعزلة الاجتماعية نتيجة الإغلاق العام على صحة الموظفين وحالتهم النفسية، واستجابة لذلك، أطلقت الأمانة عددًا من المبادرات بما في ذلك جلسات حول الرفاه والتأمل والوقاية من الإرهاق. واتسمت هذه السنة أيضا بمرور المنظمة بمرحلة انتقالية وحصول عدة تغيّرات مع وصول المدير العام الجديد في أكتوبر 2020، واختيار وتعيين فريق إدارة عليا جديد في يناير 2021، فضلا عن عملية إعادة تنظيم الهيكل التنظيمي التي تم تنفيذها في مارس من ذلك العام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت الجائحة إلى إدراك الحاجة إلى تعزيز القدرة على التكيف والمرونة في القوى العاملة للويبو ودفع الويبو إلى إعادة تقييم ممارسات عملها. ولم تكن الأمانة بحاجة إلى إدارة قوة عاملة عن بُعد فحسب، بل كانت بحاجة أيضًا إلى قوة عاملة مختلطة، وكان عليها تبني ثقافة عمل مرنة، وتمكين الموظفين من التكيف مع التحديات الناشئة والاستجابة لها وضمان انخراطهم المستمر في العمل بغض النظر عن مكان تواجدهم. وعلى الرغم من الجائحة، وبقدر ما تسمح به الظروف، ذكرت الأمانة أنها تسعى جاهدة لاجتذاب وتوظيف أشخاص متنوعين ومؤهلين من خلال الجهود التي تبذلها في مجال الترويج، وأشارت إلى أن جهودها ومشاركتها مع الدول الأعضاء غير الممثلة قد أسفرت عن نتائج إيجابية. ونتيجة هذه المبادرات، تلقت الأمانة عددًا أكبر من طلبات التوظيف من الدول الأعضاء غير الممثلة. وواصلت الأمانة تنفيذ مجموعة من الأدوات والعمليات والإجراءات الجديدة المتعلقة بالموارد البشرية من خلال عملية تحول رقمي. ولتحسين المرونة التنظيمية، اعتمدت الأمانة نهجا مرنا للتخطيط للقوة العاملة وذلك بهدف إعادة توزيع القوة العاملة بطريقة أكثر ديناميكية للتكيف

مع التغيرات والتأقلم مع أساليب العمل الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عملية التوظيف بأكملها، بدءاً من التخطيط واستقطاب المواهب، ووصولا إلى التقييم والاختيار والتعيين، يتم إجراؤها حاليا في بيئة افتراضية. وفضلا عن ذلك، شرعت الأمانة في العمل على تعزيز المبادرات التي تسعى إلى تحقيق التنوع والشمولية، وسيتم إطلاق برنامج الخبراء الشباب في الربع الأخير من عام 2021. وكان برنامج الخبراء الشباب برنامجًا متميزًا لبناء قدرات الشباب على الصعيد العالمي، لا سيما الشباب من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

213. وأبلغت الأمانة اللجنة أيضا أن شعبة الرقابة الداخلية قد أكملت مؤخرا استعراضا لإطار إدارة الأداء وتطوير الموظفين الخاص بالأمانة. وتتوقع الأمانة أن يؤدي هذا الاستعراض إلى تبسيط نظام إدارة الأداء وتطوير الموظفين وذلك بهدف تعزيز الأداء على صعيد المنظمة وتطوير قدرات الموظفين بشكل أفضل. وذكرت الأمانة أنها ستعمل أيضا على مواءمة التعلم والتطوير مع الأولويات الاستراتيجية الجديدة لإدارة المواهب، وستنخرط أيضًا مع إطار عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن التعلم لضمان التنسيق والتناغم مع النظام.

214. وذكرت الأمانة أنه سيتم تقديم استراتيجية جديدة للموارد البشرية تغطي الفترة الممتدة بين 2022 و2026، إلى لجنة التنسيق للنظر فيها خلال جمعيات الدول الأعضاء في الويبو لعام 2021. وأضافت الأمانة أن أساس استراتيجية الموارد البشرية هو خطة الويبو الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة التي تغطي الفترة نفسها وأن الموارد البشرية ستلعب دورًا رئيسيًا في تزويد الويبو بالموارد المناسبة والتدريبات المصممة لتلبية احتياجات المنظمة وموظفيها التي تتطور وتتغير بشكل مستمر، وذلك بهدف تعزيز الفعالية والتعاون والابتكار في بيئة العمل. وأخيراً، ذكرت الأمانة أن تغيير ثقافة الويبو يمثل أولوية رئيسية للإدارة الجديدة وسيكون لذلك تأثير كبير على إدارة الموارد البشرية في الويبو. ومن أجل الحصول على آراء ووجهات نظر موظفي الويبو، ستجري الأمانة دراسة استقصائية حول مستوى انخراط الموظفين في الربع الأخير من عام 2021 تركز على نبض المنظمة وثقافتها وقيمها، وسيتم التركيز أيضا على بعض المسائل على مستوى كل قطاع.

215. ورداً على سؤال طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية في اليوم السابق بشأن توصيات التدقيق المعلقة الصادرة عام 2013، ولا سيما بشأن نظام إدارة الأداء وتطوير الموظفين، والتعلم والتدريب، ذكرت الأمانة أن هذه التوصيات قد أُدرجت كمسائل ذات أولوية في استراتيجية الموارد البشرية الجديدة.

216. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق، وشكر الأمانة على إعداد وتقديم التقرير السنوي عن الموارد البشرية على النحو المبين في الوثيقة WO/PBC/33/INF/1. ولاحظت المجموعة تحسن معدّل امتثال الويبو لخطة العمل المطبقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بنسبة ستة في المائة بين عامي 2019 و2020. وبالإضافة إلى ذلك، رحبت المجموعة بأهداف التوازن بين الجنسين للثنائية 23/2022. ولاحظت المجموعة بأسف انخفاضا في تمثيل المرأة في المناصب الإدارية وأعربت عن تطلعها إلى تحقيق الأهداف خلال العامين المقبلين. وأيدت المجموعة الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرات جهات التنسيق المعنية بقضايا الجنسين حتى تصبح أكثر فعالية في تعميم المساواة بين الجنسين في البرامج والوظائف. وأجرت الأمانة سلسلة من الندوات عبر الإنترنت مع كبار المسؤولين والأشخاص المهتمين بالانضمام إلى الويبو، وجرى تفاعل وثيق مع جهات التنسيق، ونتيجة لذلك، زاد عدد طلبات التوظيف وتحسنت جودتها بشكل كبير. وتولي المجموعة أهمية كبيرة للتنوع الجغرافي للموظفين والتوازن الملائم بين الجنسين – فهي تشجع بشدة الجهود المبذولة لاجتذاب المرشحين المؤهلين من الدول الأعضاء غير الممثلة ومن المناطق الأقل تمثيلا. وتعتقد المجموعة أن الرقمنة ازدادت أهميتها على الصعيد العالمة، وأن مواكبة الاتجاهات المتغيرة أمر مهم، ولذلك رحبت المجموعة بالجهود المبذولة في هذا الاتجاه. وأقرت المجموعة بالاستجابة الفعالة لجائحة كوفيد-19. وشكرت المجموعة الأمانة على إعداد استراتيجية الموارد البشرية 2022-26 وإتاحة الفرصة لمناقشة وثيقة الاستراتيجية خلال الجمعيات العامة المقبلة، وهي تدر أن الاستراتيجية الجديدة ستكون أساسية لتحقيق الرؤية الواردة في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

217. وتحدث وفد بيلاروس باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وشكر الأمانة على تقديم التقرير المفصل. ولاحظت المجموعة أن برامج الأمانة واستراتيجيتها تركز على تحقيق توزيع جغرافي عادل داخل الأمانة، وستشجع المجموعة الأمانة على مواصلة العمل في هذا الاتجاه. ورغم أهمية تمثيل المزيد من البلدان، ولكن من المهم أيضًا تحقيق نوع من المساواة في مستوى التمثيل. ولسوء الحظ، لم يكن للمجموعة تمثيل في المناصب العالية المستوى داخل الأمانة، وترغب المجموعة في الحصول على توزيع الموظفين بحسب المجموعات الإقليمية مع تحديد مناصب الموظفين. وتعتقد المجموعة أن هذه المعلومات الإحصائية ستقدم صورة أوضح عن توزيع الموظفين، وأعرب عن تقديره للرسالة المعممة من الأمانة حول الخطوات الأولى في هذا الاتجاه. وتود المجموعة الحصول على المزيد من التفاصيل والأرقام. وتعتقد أنه من المهم أن تستند أعمال المنظمة في المستقبل على التشغيل الناجح لمكاتب البراءات الوطنية. فقد اكتسب العاملون في المكاتب الوطنية العديد من المهارات والخبرات، ويمكن أن تكون هذه الخبرات مفيدة للمنظمة إذا تم تسخيرها على مستوى الويبو.

218. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية، وشكر الأمانة على إعداد وعرض التقرير السنوي عن الموارد البشرية. وشكرت المجموعة إدارة الويبو على جهودها لضمان تحقيق الأهداف الرئيسية للموارد البشرية، وبشكل خاص، تلك المتعلقة بالتوازن

الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وفي هذا الصدد، لاحظت المجموعة أن 121 دولة عضو ممثلة الآن على جميع مستويات وفئات الموظفين، في حين أن 109 دولة عضو ممثلة في وظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي.

219. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء، وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/33/INF/1 وعلى العرض المفيد. وتعتبر المجموعة الالتزام بالمساواة بين الجنسين أمرًا مهمًا، وأعربت عن سرورها لأنه في عام 2020، واصلت الويبو تنفيذ خطة العمل المطبقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهذه الخطة عبارة عن آلية مهمة للمساءلة، وأعربت المجموعة عن سعادتها لملاحظة تحسن معدل امتثال الويبو بنسبة ستة بالمائة. وفي حين تم الترحيب بالمبادرات الإيجابية للويبو على مستوى منظومة الأمم المتحدة، أشارت المجموعة إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لتحسين التوازن بين الجنسين في المنظمة وضمان تمثيل المرأة في المناصب الإدارية. فعلى سبيل المثال، انخفضت النسبة المئوية للنساء في الدرجة مد-2 بشكل كبير منذ 30 يونيو 2017، إذ بلغت نسبة الانخفاض 8 في المائة الأمر الذي يدل على تراجع واضح. ورحبت المجموعة بالجهود المبذولة لتحسين التوازن بين الجنسين وأشارت إلى رغبتها بالحصول على مزيد من المعلومات حول اللجوء إلى شركات التوظيف لضمان وجود مجموعة قوية من المرشحات المؤهلات. ورحبت المجموعة أيضا بمزيد من المعلومات حول الحملة التي تستهدف النساء المحترفات وكيف يتم تقييم أثرها. وكان من دواعي سرور المجموعة أن ترى تقييماً شاملاً للتحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وأثرها وإدارتها، فضلاً عن تعيين الإدارة الجديدة وإشراكها في تلك الظروف غير المسبوقة، بما في ذلك إعادة تنظيم أولويات المنظمة وإعادة الهيكلة. وأعربت المجموعة عن سرورها لرؤية تنفيذ استراتيجية الويبو للصحة العقلية والرفاه والجهود الأخرى الرامية إلى تعزيز التوازن بين الحياة المهنية والشخصية للموظفين. وترحب أيضا بالتعديلات التي أدخلت على سياسة إجازات الأمومة والأبوة. وبشكل عام، تُعد الموارد البشرية الفعالة مهمة جدا لتحقيق مهام المنظمة وأهدافها. وتمثل تكاليف الموظفين الجزء الأكبر من نفقات المنظمة، وبالتالي يعد الموظفون والمواهب من أهم الأصول التي تمتلكها للمنظمة. ولذلك، تُعتبر الإدارة المناسبة للموارد البشرية أمرًا بالغ الأهمية. وستشجع المجموعة الأمانة على مواصلة التزامها بالتنوع الجغرافي لموظفيها وتحسين التوازن بين الجنسين. ورغم ذلك، فيما يتعلق بالتوظيف، أكدت المجموعة من جديد على أهمية أن يتم التوظيف على أساس الجدارة وبالاستناد إلى أعلى معايير الكفاءة والنزاهة، مع مراعاة الطبيعة التقنية للغاية للويبو ونوع الخدمات التي تقدمها. وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى استراتيجية الموارد البشرية الجديدة التي تغطي الفترة 2022-2026 والمناقشات بشأنها، والتي تأمل أن تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 وأن توفر الدعم للقوى العاملة المرنة والقادرة على التكيف والمستعدة لتطبيق نموذج العمل الذي سيتم اعتماده بعد انتهاء الجائحة. وأعربت المجموعة أيضا عن تطلعها إلى ترحيب الويبو بالدفعة الأولى من الشباب الذين تابعوا بنجاح برنامج الويبو للخبراء الشباب والذي يهدف إلى بناء القدرات وإتاحة الملكية الفكرية للجميع.

220. وشكر وفد الصين الأمانة على إعداد التقرير السنوي، الذي كان غنيا من حيث المحتوى والمعلومات. وأعرب الوفد عن تقديره لتحقيق الويبو نتائج إيجابية في إدارة الموارد البشرية في العام الماضي. كما أعرب عن اعتقاده أن الويبو لا تزال تواجه تحديات في تلبية الاحتياجات المتزايدة للمستخدمين العالميين لخدمات الملكية الفكرية، وهذا يتطلب من المنظمة اعتماد نهج مبتكر وأساليب فعالة لإعادة هيكلة الموارد البشرية بشكل استراتيجي مع مراعاة التنوع. وأعرب الوفد عن تقديره للاستجابة الفعالة للجائحة التي قامت بها مختلف إدارات الويبو. وعلى الرغم من التحديات غير المسبوقة التي تزامنت مع تغيير قيادة المنظمة وتعديل هيكلها التنظيمي، حرصت الويبو على عدم تأثر الخدمات الأساسية العالمية للملكية الفكرية وإنتاجية موظفي المنظمة بشكل كبير بالتدابير المتخذة لمواجهة هذه التحديات مثل العمل عن بعد. وأعرب الوفد عن رغبته في الإشادة بموظفي الويبو الذين عملوا بجد خلال هذه الفترة. كما أعرب عن سروره لملاحظة النتائج الإيجابية التي حققتها الويبو في تنفيذ خطة العمل المطبقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ورحب الوفد بمبادرات الويبو الجديدة وشجعها، مثل ضمان حصول المنتفعين بالزمالات على مزايا محددة إضافية، وبرنامج الخبراء الشباب، وساعات العمل الإضافية، والإجازة التعويضية، ونظام الزمالة للوافدين الجدد. وستساهم كل هذه المبادرات في تحسين هيكل القوة العاملة، وبالتالي ستحسن صورة المنظمة وتجعلها جهة عمل مفضَّلة في منظومة الأمم المتحدة.

221. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للتقرير الغني بالمعلومات وشكر الأمانة، وخاصة إدارة الموارد البشرية على جهودها لمتابعة العمل على استراتيجية الموارد البشرية للويبو 2017-2021 على الرغم من الصعوبات غير العادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وأشار الوفد إلى سعي الويبو المستمر لإطلاق المبادرات التي تهدف إلى تحسين التمثيل الجغرافي والمساواة بين الجنسين في المنظمة. وأعرب الوفد عن تقديره للمعلومات المفصلة المقدمة بشأن التواصل مع الدول الأعضاء غير الممثلة، ورحب الوفد بتعيين ثلاث نساء ذوات مؤهلات عالية في مناصب نائبات المدير العام للويبو. وشكر الوفد أيضا المنظمة على جهودها المتواصلة لتنفيذ سياسة الويبو بشأن المساواة بين الجنسين وخطة العمل المطبقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ورحب الوفد بالتقدم الذي أحرزته الويبو في تحقيق أهداف التكافؤ بين الجنسين ولا سيما على المستويين "مد-1" و"ف-4". ورغم ذلك، وكما أشارت اليه الوفود الأخرى، ذكر الوفد أن تمثيل المرأة انخفض في المستويين "مد-2" و"ف-5" للثنائية الثانية، الأمر الذي يستلزم مراجعة هدف المساواة بين الجنسين في الويبو بالنسبة لهذين المستويين. وطلب الوفد معلومات عن الجهد التي تبذله الويبو لمعالجة هذا الموضوع. وشكر الوفد الأمانة على الطرق التي أظهرت بها التزامها بمعالجة مخاوف الدول الأعضاء خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك قرارها بإلغاء مكافأة الأداء المؤسسي لبرنامج المكافآت والتقدير لعام 2020، كما طلبت الدول الأعضاء. ويُدرك الوفد أن الجائحة قد أثرت بشكل كبير على توفير التدريبات وقد استجابت المنظمة بسرعة من خلال الانتقال إلى الأدوات عبر الإنترنت وأدوات التعلم الذاتي بحسب سرعة تعلم المُتدرّب مع توفير مجموعة متنوعة من خدمات التدريب. ورغم ذلك، لم يكن واضحا في هذا التقرير وفي تقرير القوة العاملة للويبو لعام 2021 إذا كانت الويبو تطلب معدلات إتمام التدريبات وتتابعها وكيف

تقوم بذلك، لا سيما فيما يتعلق التدريبات المصممة خصيصًا لتعزيز معرفة القوى العاملة بسياسات الموظفين الرئيسية، بما في ذلك حماية المبلغين عن المخالفات، ومنع التحرش الجنسي ومعالجته. وطلب الوفد توضيحًا من الأمانة حول الطريقة المعتمدة من قبلها لتنفيذ مثل هذه التدريبات عن بعد. وأخيرًا، أعرب الوفد عن تطلعه لفرصة مراجعة مسودة استراتيجية الموارد البشرية 2022-2026 ومناقشتها خلال جمعيات 2021.

222. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الأمانة على إعداد التقرير السنوي عن الموارد البشرية وعرضه، والذي تضمن معلومات عن التقدم المحرز في سبيل تحقيق أهداف التوظيف ولمحة عامة عن سياسات ومبادرات وأنشطة المنظمة المتعلقة بالموارد البشرية. ورحب الوفد بالعمل المستمر على تحسين هذا التقرير الذي يشكل مصدر أساسي للمعلومات عن الموارد البشرية بالنسبة للدول الأعضاء. ومثل أي منظمة، تُعدّ الموارد البشرية في الويبو العمود الفقري للمنظمة، وهي عنصر أساسي لتتمكن المنظمة من أداء عملها بشكل فعال. وعلق الوفد أهمية كبيرة على الإدارة السليمة للموارد البشرية، لأنها مرتبطة بشكل مباشر بالكفاءة التنظيمية وتوفير الخدمات، وبالقدرة على التكيف مع التطورات الناشئة على الفور وبالشكل المناسب. وأعرب الوفد عن ترحيبه بالقيم التي وضعتها إدارة الويبو والمبادرات التي أطلقتها فيما يتعلق بمركز العمل خلال جائحة كوفيد-19. وأشار الوفد بشكل خاص إلى التعاون المنتظم والوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى التي تتخذ من جنيف مقرا لها لتبادل المعلومات والدروس المستفادة من أجل التصدي للجائحة في مكان العمل. وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لموظفي الويبو، وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في هذا المجال، اشار الوفد إلى وجود ثغرات في التمثيل الجغرافي داخل أمانة الويبو. وبالتالي، ورغم ترحيب الوفد واعترافه بالجهود التي تبذلها الأمانة لمعالجة هذه الثغرات، يعتقد الوفد أنه ينبغي تنفيذ المزيد من الإجراءات لضمان التمثيل الجغرافي المتوازن.

223. وأعرب وفد المكسيك عن امتنانه للمعلومات المقدمة بشأن الموارد البشرية. ورحب الوفد بشكل عام بجميع الجهود المبذولة لتنفيذ النهج الجديد للمدير العام وبمساهماته الجديدة التي قد تساهم في تحسين طريقة التفكير على صعيد الويبو. ورحب الوفد بكل الجهود المبذولة وأيدها بشدة. ورغم ذلك، لاحظ الوفد أن التقرير السنوي عن الموارد البشرية لم يشر إلى القضايا ذات الأولوية، والتي كانت مهمة. فعلى سبيل المثال، لم يتم التطرّق إلى موضوع عدم التسامح المطلق مع التحرش الجنسي والتحرش في مكان العمل وإلى المسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص. ويدرك الوفد أنه لم تكن هناك دائمًا معلومات محددة مقدمة بشأن هذه الأمور، لكنه طلب مع ذلك إضافة سطر بشأن هاتين المسألتين. ومن شأن هذا الأمر أن يبعث برسالة إيجابية حول القيم المعتمدة في المنظمة.

224. وأيد وفد إسبانيا التعليقات التي أدلى بها ممثل المجموعة باء وشكر الوفد الأمانة على إعداد التقرير السنوي عن الموارد البشرية. ويُعد وضع سياسة جيدة للموارد البشرية مسألة ذات أولوية مطلقة في أي منظمة، ولكن تكتسي هذه المسألة المزيد من الأهمية لاسيما بالنسبة لمنظمة مثل الويبو التي كانت تعتمد بشكل أساسي على المواهب ومهارات موظفيها، كما يتضح من تحليل الميزانية. وأعرب الوفد عن امتنانه لاحتواء هذا التقرير على المزيد من المعلومات، الأمر الذي سمح له بالنظر بتمعّن بعناصر محددة. وعلى الرغم من التقييمات الجيدة الواردة في التقرير، يعتقد الوفد أن المنظمة يجب أن تبذل المزيد من الجهود لمراعاة التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين في مختلف الدرجات والمستويات، نظراً إلى أن الإدارة غير الملائمة للتنوع ستؤدي إلى وضع غير مثالي. وذكر الوفد أنه يجب أن تسعى الأمانة إلى تعزيز المواهب الداخلية قدر الإمكان وإلى توظيف أفضل المواهب الخارجية. ولهذا السبب، أعرب الوفد عن استغرابه من محتوى نص الفقرة 64 من الوثيقة، والذي يشير إلى أن الويبو ستحتاج إلى اللجوء إلى مصادر خارجية للحصول على الخدمات. ويعتقد الوفد أنه يجب استخدام مصادر خارجية لأداء مهام معينة عندما لا يكون من الممكن تنفيذها من قبل الموظفين الداخليين وألا تُعتمد هذه المقاربة كقاعدة عامة، لأن ذلك قد يؤدي إلى مشكلة خطيرة للغاية تتعلق بالحفاظ على المعارف والخبرات الضرورية للمنظمة. ولهذا السبب، طلب الوفد من الأمانة توضيح هذه المسألة في الوثيقة. وأعرب الوفد عن امتنانه الشديد لانتقال المنظمة بسرعة للعمل عن بعد عقب ظهور جائحة كوفيد-19، ويمكن استخلاص دروس قيمة من هذه العملية ستمكن المنظمة من ابتكار أنظمة عمل هجينة، الأمر الذي سيسمح أيضا باعتماد أساليب عمل كثر مرونة. وأشار الوفد إلى أن العديد من المكاتب الوطنية اعتمدت أساليب عمل مماثلة، بما في ذلك المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية، حيث تم دمج التدابير للتوفيق بين احتياجات واهتمامات الموظفين والخدمة العامة. وأخيراً، أعرب الوفد عن استعداده للتعاون مع الفريق الرئيسي للمنظمة بشأن استراتيجية الموارد البشرية 2022-2026. وأشار الوفد إلى أهمية التعاون بين المكاتب الوطنية والويبو بشأن ممارسات العمل الجيدة وأعرب عن اعتقاده أن نجاح الويبو يشكل نجاحًا للجميع.

225. وأيد وفد الاتحاد الروسي البيان الذي أدلى به وفد بيلاروس باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. وشكر الوفد الأمانة على إعداد التقرير السنوي عن الموارد البشرية وتقديمه. ورحب الوفد بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل المطبقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وذكر الوفد أيضا التحسن الكبير في تمثيل المرأة في مستويات معينة داخل المنظومة كما تشير اليه الإحصائيات. وأعرب الوفد عن امتنانه للمعلومات المتعلقة بإدارة الموظفين في ظل جائحة كوفيد-19. وطلب الوفد توضيحًا حول الطريقة التي تمكنت بها الأمانة من تكييف نظام مراقبة الأداء لتتمكّن من تتبع أداء الأشخاص الذين يعملون عن بعد، وكيف قامت بتحفيزهم للحفاظ على مستويات الإنتاجية المطلوبة خلال العمل عن بعد. وبالإضافة إلى ذلك، طلب الوفد معلومات عن الموارد البشرية الاحتياطية التي تملكها الويبو، ولا سيما العدد التقريبي للمرشحين الموجودين على قائمة الموارد الاحتياطية والمناطق التي يمثلونها. وأيد الوفد بشدة الجهود المبذولة لدعم الشباب، ولا سيما العمل على تطوير برنامج الزمالة وإطلاق برنامج الخبراء الشباب. وطلب الوفد بعض التوضيحات حول هذا البرنامج وبشكل خاص إذا كان برنامجًا يفتح مجالات

للتوظيف المؤقت أو الدائم. وتساءل الوفد عن كيفية اختيار الخبراء الشباب وعن القطاعات التي سيعملون فيها. وأعرب الوفد عن اقتناعه بضرورة تشجيع المتخصصين الشباب ودعمهم في حياتهم المهنية. ويعتقد الوفد أن هذه خطوة مهمة للغاية وهي خطوة إلى الأمام ستسمح بضمان إدارة فعالة للموارد البشرية على صعيد الويبو خلال هذه المرحلة وفي المستقبل. وأشار الوفد إلى البرامج والمبادرات التي ركزت على ضمان التمثيل الجغرافي العادل. وطلب الوفد معلومات عن التدابير التي يدرسها فريق الإدارة الجديد من أجل دعم مبدأ التمثيل الجغرافي العادل. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن التقرير السنوي عن الموارد البشرية يجب أن يتضمن معلومات عن المستويات والدرجات التي تم تمثيل فيها كل بلد وكل مجموعة إقليمية داخل الأمانة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه لم يتم تحديد هذا النوع من المعلومات في تقرير الموارد البشرية منذ عدة سنوات، منذ سنة 2012 على الأرجح. وإن وجود هذا النوع من المعلومات يعطي الوفد صورة واضحة عن حالة الموارد البشرية. وهو يسمح للدول الأعضاء بتحديد مستوى التمثيل الوطني والإقليمي، الأمر الذي يسمح للبلدان بتكوين فكرة أوضح عن حالة التمثيل التي ترغب في الوصول اليها.

226. وأعرب وفد باكستان عن تقديره للجهود التي تبذلها الأمانة لضمان التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين وشكر الأمانة على دعمها. ورغم ذلك، أشار الوفد إلى ضرورة بذل المزيد من العمل لتحقيق التوازن في توزيع القوى العاملة بين الدول الأعضاء. وأثنى الوفد على الإعلان الحديث بشأن إطلاق برنامج الخبراء الشباب وأعرب عن اعتقاده أن هذا البرنامج يمكن أن يساهم إلى حد كبير في تعميم الملكية الفكرية كما أشار اليه المدير العام، كما أعرب عن تطلعه لإشراك الخبراء في البرنامج، ولا سيما الخبراء من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

227. فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وانخفاض تمثيل المرأة في مستوى "مد-2"، أوضحت الأمانة أن ذلك يعود بشكل أساسي إلى تقاعد زميلة واحدة من فئة "مد-2" وأضافت أن المنظمة لديها عدد قليل جدًا من الوظائف في الدرجة "مد-2"، لذلك كان الأثر واضحًا عندما غادرت هذه الموظفة. ومع ذلك، كانت الأمانة تعمل كثيرًا على هذا الموضوع وعلى الأرجح ستتمكن من معالجته في المستقبل وستتواصل الجهود في سياق المسابقات الجارية والمقبلة. وفيما يتعلق بالتنوع الجغرافي، أحاطت الأمانة علما بجميع التعليقات والملاحظات. وستواصل الأمانة جهودها وترحب بالنجاح المرتبط بجهات التنسيق، كما تم الإشارة اليه سابقا. وأكدت الأمانة على أهمية عمل الدول الأعضاء مع الأمانة لتعزيز مبادرات التوعية في مختلف البلدان.

228. وردا على طلب الحصول على بيانات إضافية، شكرت الأمانة وفد بيلاروس على طلب تحديد المجموعات الإقليمية في إحصاءات التوزيع الجغرافي. وستتواصل الأمانة مع المجموعات الإقليمية للاتفاق على التعديلات المناسبة على التقارير من أجل تزويد الوفود بأرقام أدق وأكثر تفصيلا.

229. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول أهداف المساواة بين الجنسين التي هي دون المستوى المطلوب، ذكرت الأمانة أنها لم تضع خطط توظيف تستشرف المستقبل عند تحديد الأهداف السابقة. وكانت الأهداف الجديدة التي تضعها الأمانة أكثر عملية. وكررت الأمانة التأكيد على أنه فيما يتعلق بانخفاض تمثيل المرأة في مستوى "مد-2"، ونظرًا للعدد المنخفض جدًا للوظائف من الدرجة "مد-2" في المنظمة، كان من الصعب تحقيق الأهداف. ونظرا للنجاح في تحقيق أهداف الدرجتين "ف-4" و"مد-1"، ستركز الأمانة جهودها على التطوير الوظيفي للزملاء، فضلاً عن التوعية واللجوء إلى شركات التوظيف للمناصب العليا.

230. ورداً على السؤال الذي طرحه وفد إسبانيا، قالت الأمانة إن الفقرة 64 تشير إلى اللجوء إلى مصادر خارجية للحصول على الخدمات التي لم تكن أساسية لعمل المنظمة، وذلك للحرص على أن يكون فريق عمل المنظمة يتألف من موظفين يتمتعون بالمهارات الأساسية من دون زيادة العدد الإجمالي للوظائف.

231. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد الاتحاد الروسي، ذكرت الأمانة أنه، استنادا إلى تقرير المدقق الخارجي وفي حال عدم وجود قرار من الدول الأعضاء بشأن التوزيع الجغرافي وفقا لاتفاق 1975، فإنها ستواصل جهودها من أجل توسيع التمثيل الجغرافي مع التركيز على الدول الأعضاء غير الممثلة وعلى تحقيق انتشار أفضل ضمن المناطق. وكررت الأمانة أنها ستعمل مع منسقي المجموعات للتأكد من أن الدول الأعضاء لديها جميع البيانات التي ترغب في الحصول عليها حول هذه المسألة.

232. وأخيرًا، ردًا على استفسار من وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول التدريب، ذكرت الأمانة أن استراتيجية الموارد البشرية الجديدة توصي بوضع إطار تدريب استراتيجي يشمل المسائل التي أثارها الوفد.

233. وشكر الرئيس الأمانة وفتح المجال لمزيد من الأسئلة أو التوضيحات. ونظرًا لعدم وجود أي طلب لأخذ الكلمة، ذكّر الرئيس اللجنة بأن هذا البند لا يتطلب اتخاذ أي قرار وقد تم تقديم التقرير السنوي عن الموارد البشرية لاطلاع اللجنة على سياسة الموارد البشرية في المنظمة. وبشكل عام، لقد رحبت الوفود بالجهود المبذولة، لا سيما في ظل جائحة كوفيد-19. وأشار إلى أن اللجنة قد ركزت على القدرة على التكيف والمرونة، وأعرب عن اعتقاده أن المنظمة قد استجابت بسرعة لهذا التحدي، الذي يمثل تحديا عالميا. وسوف تسمع الوفود المزيد عن استراتيجية الموارد البشرية 2022-26 التي ستمكن المنظمة من الاستجابة لرغبات الدول الأعضاء وتوقعاتها ومن تحقيق إدارة أفضل تعزز الإنصاف والمساواة، والتوازن الجغرافي، بالإضافة إلى التوازن بين الرجال والنساء، وكل هذه العوامل ستشكل خير دليل على حسن إدارة الموارد البشرية. وكانت توجهات المنظمة مستقبلية وعصرية بالتأكيد. وتتوقع المنظمة الاستفادة

إلى أقصى حد من الأدوات الرقمية، وبما أنها منخرطة في الأنشطة المتعلقة بالملكية الفكرية، فهي قادرة على مساعدة المبدعين في هذا المجال وعلى مساعدة الجنس البشري على الاستفادة من أفضل الأدوات المتاحة. وبطبيعة الحال، تعد الأدوات الرقمية من بين الأدوات الرئيسية.

البند 12 من جدول الأعمال اقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022

234. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/PBC/33/10 وWO/PBC/33/11.

235. وافتتح الرئيس المناقشات حول البند 12 من جدول الأعمال "اقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022". وفيما يتعلق بالوثيقة الأولى تحت هذا البند، ذكر الرئيس أن الأمانة قدمت وثيقة منقحة بناءً على المناقشات التي جرت والقرار الذي اتخذ في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وأكد الرئيس أنه من المهم إحراز تقدم بشأن المسائل المعلقة المحتملة. ومن ثم تلا القرار الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية بشأن اقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022. وشكر الرئيس نائب الرئيس، السيد خوسيه أ. جيل سيليدونيو، والوفود على التقدم الممتاز الذي تم إحرازه بشأن هذا الموضوع خلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وذكر أن الأمانة عملت جاهدة لمعالجة جميع الطلبات الواردة في الوثيقة المحدثة. ومن أجل العمل بفعالية والتوصل إلى توافق في الآراء، شجع الوفود بشدة على التركيز على التعديلات التي أجرتها الأمانة بناءً على الطلبات المقدمة من الوفود. وأعرب الرئيس عن أمله في أن تسمح هذه التوضيحات للجنة البرنامج والميزانية بإحراز تقدم بشأن المسائل المعلقة خلال الأسبوع. وأشار إلى أنه يعتمد على المشاركة البناءة للوفود للتمكن من تقديم توصية واضحة إلى جمعيات الويبو في أكتوبر. ثم دعا الرئيس الأمانة لعرض التقرير.

236. وأشارت الأمانة إلى أنه عقب الاستعراض الشامل الأول الذي أجرته الدول الأعضاء لمشروع اقتراح برنامج العمل والميزانية 23/2022 خلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، وعملاً بقرارات اللجنة، تم تقديم اقتراح برنامج العمل والميزانية 23/2022 المنقح إلى الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية للنظر فيه. وقدمت الأمانة ملخصا عن التعديلات. وذكرت أنه تمت إضافة أهداف التنمية المستدامة بحسب كل ركيزة استراتيجية إلى شكل إطار النتائج في الصفحة 8. وتم تغيير مرجع الوثيقة، فيما يخص تعريف نفقات التنمية في الحاشية في الصفحة 8 ضمن إطار النتائج، إلى A/55/4. وتم تحديث الجدول 6 وجدول الموارد بحسب غرض الانفاق فيما يخص قطاع العلامات والتصاميم في الصفحتين 21 و32، على التوالي، بغرض بيان التصحيح في غرضي الإنفاق المعنونين "النشر" و"الخدمات التعاقدية" فيما يتعلق بالترويج لنظام لاهاي. وتمّت إضافة مؤشر أداء رئيسي شامل للمنظمة كافة: "عدد المشاريع الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، بما في ذلك تلك المنفذة من خلال أطر الشراكة، التي حققت منافعها المرتقبة أو استكملت مراحل مهمة"، لأغراض النتيجة المرتقبة 4.1 في قطاعي البراءات والتكنولوجيا وحق المؤلف والصناعات الإبداعية. وتمت إضافة مؤشري أداء رئيسيين شاملين للمنظمة كافة: "1" عدد أوجه التوفيق بين طالبي التكنولوجيا الخضراء وموّرديها عبر منصة WIPO GREEN وعبر مشاريع التسريع؛ "2" وعدد أشكال التعاون في مجال البحث والتطوير القائمة في إطار WIPO Re:Search والتي هي بصدد اجتياز مراحل البحث والتطوير السريرية؛ لأغراض النتيجة المرتقبة 3.3 في قطاع التنمية الإقليمية والوطنية. وتم تحديث المحتوى المدرج بشأن استجابة الويبو لجائحة كوفيد-19 في الصفحات من 16 إلى 19 والذي يوضح استراتيجيات التنفيذ لرئيسية التي ستعتمدها المنظمة، ولا سيما في إطار النتائج المرتقبة 1.1 و2.2 و2.4 و3.1 و3.3 و4.3 و4.4. ونظرا لكون الاستجابة تشمل مختلف القطاعات بطبيعتها، ولتجنب الازدواجية، لم يتم تكرار هذه الاستراتيجيات في استراتيجيات التنفيذ لكل قطاع. ولتمويل استجابة الويبو لجائحة كوفيد-19، اقترحت الأمانة تخصيص 3,015 مليون فرنك سويسري إضافي للموارد المستخدمة ضمن إطار النتائج المرتقبة 2.2 و2.4 و3.1 و3.3 و4.3 و4.4. وبالتالي، ارتفع مجموع النفقات في اقتراح إطار برنامج العمل والميزانية 23/2022 من 790,8 إلى 793,8 مليون فرنك سويسري. وتم إدراج مؤشرات الأداء الرئيسية التالية: "1" النسبة المئوية لمنشورات الويبو الرئيسية التي يُترجم ملخصها العملي بكل لغات الأمم المتحدة الرسمية، الهدف 100%؛ "2" والنسبة المئوية لمنشورات الويبو العالمية بشأن مسائل الملكية الفكرية الموضوعية المنشورة في الثنائية 2023/2022 والمترجمة بكل لغات الأمم المتحدة الرسمية، الهدف 100%؛ "3" وتنفيذ المشاريع التجريبية في إطار المرحلة 1 من خريطة الطريق الخاصة بسياسة اللغات المراجعة؛ لأغراض النتيجة المرتقبة 1.1 في قطاع الإدارة والمالية / مكتب المدير العام. وتم توفير في الملحق X تقسيم للموارد المرتبطة بالنتيجة المرتقبة 3.1 والمخصصة لأغراض الترويج للأنظمة العالمية للملكية الفكرية. وتم إدراج مقارنة لنفقات التنمية بحسب كل نتيجة مرتقبة وكل قطاع في الملحق الحادي عشر. وفي الختام، أشارت الأمانة إلى أنه تم تقديم اقتراح برنامج العمل والميزانية 23/2022 إلى الدول الأعضاء للنظر فيه.

237. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء ، وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/33/10، التي تضمنت التعديلات بعد الاستعراض الشامل للوثيقة WO/PBC/32/4. وشكرت المجموعة جميع الدول الأعضاء على المساهمات المفصلة في المناقشات التي دارت حول مشروع اقتراح برنامج العمل والميزانية 23/2022 خلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، واعتبرت أن الوثيقة المنقحة تعكس تلك المناقشات. وفيما يتعلق بالتعديلات التي أدخلت على الوثيقة، شددت المجموعة على أهمية برنامج العمل والميزانية الأول الذي وضعته الإدارة الجديدة. وهذا البرنامج يحدد رؤية المنظمة مع إيلاء أهمية خاصة للشفافية والمسؤولية والمساءلة. وقد أدى التركيز على القطاعات بدلاً من البرامج إلى تبسيط الوثيقة، الأمر الذي سمح للدول الأعضاء أن تحدد

بسهولة المجالات حيث يمكن للمنظمة أن تترك أكبر أثر ملموس. وذكّرت المجموعة بالبيان الذي أدلته خلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، والذي يتضمن ملاحظاتها وآرائها العامة بشأن عمل القطاعات. وأعربت المجموعة عن امتنانها لاستعراض المشروع مع مراعاة تعليقات وملاحظات الدول الأعضاء، لا سيما في المجالات التي تعتبرها المجموعة ذات أولوية رئيسية للويبو، ألا وهي استجابة الويبو لجائحة كوفيد-19 والتنوع والشمولية في مجال الملكية الفكرية، وبشكل خاص التوازن بين الجنسين داخل المنظمة. ورحبت المجموعة بالمحتوى المدرج بشأن استجابة الويبو لجائحة كوفيد-19، ولا سيما استراتيجيات التنفيذ في قطاع التحديات والشراكات العالمية بالتعاون مع القطاعات الأخرى. ورحبت المجموعة بالتزام الويبو بالإنصاف في توزيع اللقاحات ودعمها للتدابير التي تمكّن الملكية الفكرية من تحقيق هذا الأمر. ورحبت المجموعة بالطبيعة الشاملة لهذا العمل وأيدت تكوين فريق أساسي للمنظمة يجتمع بانتظام وينسق العمل لتجنب الازدواجية وتفادي انعزال أو عزل أي جهة أو طرف. وفيما يتعلق بالأنشطة، أعربت المجموعة عن امتنانها لإدراجها تحت كل نتيجة مرتقبة، واعتبرت أن الوثيقة توفر قائمة شاملة بالأنشطة التي ينبغي تنفيذها من قبل كل قطاع، وهذا الأمر ينعكس في النقطة 2 تحت النتيجة المرتقبة 2.2. وأيدت المجموعة الدور الذي تلعبه الويبو في مجال تقديم المشورة فيما يتعلق بالتشريعات والسياسات لأنها مكنت الأعضاء من فهم أطر الملكية الفكرية والخيارات المتاحة لتلبية متطلبات السياسات. ولقد فهمت المجموعة أن دور شعبة قانون البراءات والتكنولوجيا هو دعم اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات في مناقشاتها. ولكن، تعتقد المجموعة أن لائحة المجالات التي ستقدم فيها شعبة قانون البراءات والتكنولوجيا المشورة ملزمة للغاية. ولا تعتقد المجموعة أن لجنة البرنامج والميزانية هي الهيئة المناسبة لتقديم المشورة لهيئات الويبو الأخرى بشأن جداول أعمالها. ولذلك، اقترحت المجموعة حذف هذه اللائحة من بنود جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وأعربت المجموعة عن امتنانها لأنه تم الإقرار بأثر جائحة كوفيد-19 على النساء والشركات الصغيرة والمتوسطة. وأشارت إلى أن الدعم في تطوير العلامات التجارية والعلامات الجماعية هو أمر قيم وسيساهم بلا شك في دعم الانتعاش الاقتصادي. وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى مراقبة تطور هذا العمل عن كثب وطرق تطبيق الدروس المستفادة على حقوق الملكية الفكرية الأخرى. وكان من دواعي سرور المجموعة أيضا أن ترى طرق دعم الملكية الفكرية للمبدعات ورائدات الأعمال، بما في ذلك من خلال مشروع أجندة التنمية بشأن تعزيز دور المرأة في الابتكار وريادة الأعمال، وبرامج تطوير حق المؤلف، والمشاريع والأدوات التي تسعى إلى تمكين النساء المبدعات. وأيدت المجموعة إضافة مؤشر أداء رئيسي شامل للمنظمة كافة حول عدد أوجه التوفيق بين طالبي التكنولوجيا الخضراء وموزّديها عبر منصة ويبو غرين WIPO GREEN. وكان الحرص على أن تكون الملكية الفكرية قادرة على دعم الانتعاش العالمي المستدام بيئيًا أمرًا أساسيا لتعزيز إمكانات برنامج ويبو غرين وتوفيرها. وأعربت المجموعة عن ترحيبها لإضافة قطاع أنظمة الملكية الفكرية والابتكار الجديد إلى الويبو. وذكرت المجموعة أن لديها مصلحة قوية في تطوير قدرات الويبو في هذا المجال وأنها مستعدة لدعمها. ونتيجة لذلك، كان من دواعي سرور المجموعة ملاحظة إدراج مؤشر أداء رئيسي ينظر بشكل خاص إلى منشورات الويبو الرئيسية التي تحظى باحترام عالمي، مثل مؤشر الابتكار العالمي، والاتجاهات التكنولوجية للويبو، ومؤشرات الويبو بشأن الملكية الفكرية. وسيشكل ترجمة تلك الوثائق إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة وسيلة مهمة لضمان تأثير تلك المنشورات على كل من واضعي السياسات وأصحاب المصلحة وصناع القرار. وشكرت المجموعة الأمانة على إعداد الوثيقة وأعربت عن تطلعها إلى المناقشات حول هذه الوثيقة.

238. وشكر وفد الصين الأمانة على اقتراح برنامج العمل والميزانية 23/2022 وفقًا لقرار الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وأشار الوفد إلى أنه بعد مراجعة النفقات ارتفع مجموع النفقات من 790.8 مليون فرنك سويسري إلى 793.8 مليون فرنك سويسري لتعزيز التزام الويبو بالاستجابة لجائحة كوفيد-19. ورحب الوفد بالتدابير التي اتخذتها الويبو لتنفيذ هذا القرار الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، وأشار إلى أن الميزانية المعدلة تعكس ذلك في القسم الخاص باستجابة الويبو لجائحة كوفيد-19. إذ يوضّح هذا القسم التدابير التي اتخذتها الويبو للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتي تشمل جميع القطاعات. وأشار الوفد إلى أنه سيتم تخصيص المبلغ الجديد الذي أضيف إلى الميزانية بشكل أساسي لقطاع التحديات والشراكات العالمية وقطاع أنظمة الملكية الفكرية والابتكار. وقد زادت معدلات نمو الموارد غير المتعلقة بالموظفين مقارنة بفترة السنتين السابقة لهذين القطاعين من 9 في المائة و37.4 في المائة إلى 24.1 في المائة و48.8 في المائة على التوالي. وتأتي هذه الزيادة بشكل رئيسي نتيجة ارتفاع الخدمات التعاقدية الفردية والخدمات التعاقدية الأخرى. وأعرب الوفد عن أمله في أن يبذل هذين القطاعين مع القطاعات الأخرى جهودًا مشتركة لاستخدام موارد الميزانية بالطريقة الأمثل حتى تتمكن الويبو من لعب دور أكبر في الاستجابة العالمية للتحديات المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وذكرت النتيجة المرتقبة 3.1 في الصفحة 18 من النسخة الإنجليزية اعتماد المرونة في المهل الزمنية المحددة ضمن إطار نظامي مدريد ولاهاي لتوفير بعض الراحة للمستخدمين، ولكن لم يتم تحديد إذا كان سيتم تطبيق تدابير مماثلة على نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وطلب الوفد من الأمانة توضيح هذه المسألة.

239. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وشكر الأمانة على استعراض اقتراح برنامج العمل والميزانية 23/2022. وأقرت المجموعة أن هذه المهمة لم تكن سهلة وأعربت عن تقديرها للجهود التي بذلت لإعداد النسخة المراجعة. كما أعربت المجموعة عن ارتياحها للنسخة المراجعة وأشارت إلى أنها تدرك أن قرارات الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية قد تم تنفيذها مع ملاحظة أن بعض التعديلات المطلوبة لم تكن محددة وتركت المجال للأمانة لاقتراح الإضافات أو التعديلات المناسبة. وأعربت المجموعة عن سرورها بشكل خاص بتعزيز القسم الخاص باستجابة الويبو لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك إضافة الموارد. ولاحظت المجموعة أنه في حين أن قرار الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية طلب من الويبو تعزيز استجابتها لجائحة كوفيد-19 من خلال زيادة الموارد المخصصة للنتائج المرتقبة 2.2 و2.4 و3.3 و4.4، فقد خصصت الأمانة أيضًا موارد مالية إضافية للنتائج المرتقبة 3.1 و4.3. وصرّحت المجموعة بأنها لا تعارض إضافة النتائج المرتقبة 3.1 و4.3، ولكنها مهتمة بمعرفة الأسباب التي دفعت الأمانة إلى القيام بذلك. وأعربت المجموعة عن سعادتها لالتزام الأمانة بتعزيز التنسيق بين المنظمات على مختلف المبادرات

وبضمان المشاركة الكاملة والفعالة مع الدول الأعضاء فضلا عن حرصها على تطوير المؤشرات المناسبة لتسهيل عملية مراقبة الأداء وإعداد التقارير. وأعربت المجموعة عن رغبتها بالاطلاع على تلك المؤشرات. وشددت على أن الطريقة الفعالة والمستدامة لمواجهة جائحة كوفيد-19، فضلاً عن الجائحات الأخرى في المستقبل، تتمثل في وضع نظام دولي للملكية الفكرية متوازن وفعال، والذي سيسمح للدول الأعضاء بالاستجابة لمختلف التحديات، لا سيما من خلال الاعتماد على أوجه المرونة ذات الصلة. وتعتبر المجموعة أن النتيجة المرتقبة 2.1 أساسية وتستحق مزيدًا من التركيز. وهي تعتقد أنه بالنسبة للنتيجة المرتقبة 3.3 بشأن نقل المعرفة وتكييف التكنولوجيا، يمكن للويبو أن تبذل المزيد من الجهود لتعزيز نقل التكنولوجيا لمواجهة التحديات العالمية، لا سيما من خلال إقامة علاقات تعاون ومبادرات جديدة، بما في ذلك آليات الكشف عن البراءات، وأوجه المرونة في اتفاق تريبس، والمشورة وتبادل أفضل الممارسات والمعارف. وشكرت المجموعة الأمانة على جهودها في إعداد الوثيقة وسترد على أي اقتراح إضافة أو حذف في قسم جائحة كوفيد-19 من الوثيقة.

240. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأعرب عن سروره بالعرض المقدم حول اقتراح برنامج العمل والميزانية 23/2022. وهنأت المجموعة المدير العام وفريقه على الجهود التي بذلوها لاستعراض هذه الوثيقة وتقديمها، وعرض الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2022-26 في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وأعربت المجموعة عن ارتياحها لإدراج تعليقات الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي تدعم جهود الدول الأعضاء لمواجهة جائحة كوفيد-19. كما أعربت المجموعة عن تقديرها لإدراج التنوع بين الجنسين وعدم التمييز باعتبارهما مسألتين شاملتين. وكان من دواعي سرور المجموعة ملاحظة أنه تم تخصيص مبلغ 3,015 مليون فرنك سويسري لاستجابة الويبو لجائحة كوفيد-19. وكان من المهم أن تملك الويبو الأدوات اللازمة للحفاظ على دورها الريادي في مجال الملكية الفكرية. وعبرت المجموعة عن إيمانها الكبير بالمدير العام وفريقه.

241. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق وشكر الأمانة على إعداد اقتراح برنامج العمل والميزانية 23/2022 على النحو الوارد في الوثيقة WO/PBC/33/10، والذي أخذ في الاعتبار المناقشات والاقتراحات التي جرت خلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وشكرت المجموعة الدول الأعضاء على المعلومات والملاحظات التي قدمتها في هذا الصدد. ورحبت المجموعة بمشروع اقتراح برنامج العمل والميزانية 23/2022، كما فعلت في الدورة السابقة، والذي يعكس رؤية الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2022-26 ورسالتها. وعلى الرغم من الجهود العالمية، فإن جائحة كوفيد-19 أثرت على طريقة عيش الانسان في المستقبل المنظور. ولذلك، رحبت المجموعة بشكل خاص بإدراج استجابة الويبو لجائحة كوفيد-19 في الوثيقة. ورغم أن الطلب على اللقاحات أكبر من العرض على الصعيد العالمي، رحبت المجموعة بالتزام الويبو بتحقيق الإنصاف في توزيع اللقاحات. ورحبت المجموعة أيضا بالتزام الويبو بدعم الدول الأعضاء للتغلب على التحديات والتعافي من الجائحة. وإن بعض الإجراءات مثل مساعدة الدول الأعضاء وإسداء المشورة لها بشأن التدابير المتاحة، وتعديل قوانينها والمواد التشريعية الأخرى لتنفيذ المعاهدات الدولية (على سبيل المثال، استخدام أوجه المرونة في اتفاق تريبس) ستلعب دورًا مهمًا في تحقيق أفضل نتيجة ممكنة. وأشارت المجموعة إلى أنه من دون تحليل الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وجميع الصعوبات المرتبطة بها، لن يكون التحضير لمواجهة الجائحة القادمة أو الأزمات الصحية الأخرى ممكنًا. وأعربت المجموعة عن ارتياحها للخطط التي وضعتها الويبو في هذا الصدد. وشكرت المجموعة الأمانة على إعداد الوثيقة وأعربت عن تطلعها إلى مناقشات مثمرة.

242. وتحدث وفد بيلاروس باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وشكر الأمانة على العمل الذي تم إنجازه لإعداد الوثيقة التي أخذت في الاعتبار تعليقات وملاحظات المجموعة، خاصة فيما يتعلق بمسألة التعددية اللغوية. وأيدت المجموعة الوثيقة وذكرت أنه ليس لديها أي تعليقات جوهرية لتقديمها في تلك المرحلة.

243. ورحب وفد الولايات المتحدة الأمريكية باقتراح برنامج العمل والميزانية 23/2022 وأعرب عن تقديره للعمل الشاق الذي قامت به الأمانة لإدخال التعديلات المطلوبة منذ الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وأكد الوفد أنه يؤيد بشدة العمل المهم الذي قامت به الويبو ويقدر مساهمة لجنة البرنامج والميزانية في مجال الحوكمة وفي عمل المنظمة من خلال إتاحة الفرصة للدول الأعضاء للاتفاق على أولويات العمل للسنوات المقبلة ومقاييس الأداء للعمل المقترح. وأعرب الوفد عن تقديره للأمانة لمعالجة مخاوفها بشأن ضعف الشفافية فيما يتعلق بالأنشطة الترويجية لأنظمة التسجيل ضمن إطار النتيجة المرتقبة 3.1. ورأى الوفد أن المرفق X قدم المعلومات الضرورية لتوضيح هذه النقطة. وفيما يتعلق بالمحتوى المدرج بشأن استجابة الويبو لجائحة كوفيد-19 والذي يبدأ في الصفحة 16 من النسخة الإنجليزية، أيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة نيابة عن المجموعة باء، إذ أنه يعتبر لائحة المجالات التي ستقدم فيها شعبة قانون البراءات والتكنولوجيا المشورة إلى اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ملزمة للغاية. وأيد الوفد أيضا اقتراح المجموعة باء المتمثل بحذف هذه اللائحة من بنود جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وأقر الوفد بأن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات هي أيضًا منتدى للدول الأعضاء لمناقشة المواضيع ذات الصلة. وتستند مساهمات شعبة قانون البراءات والتكنولوجيا في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات على المواضيع الواردة على جدول أعمال هذه اللجنة. ولقد أثّرت جائحة كوفيد-19 على جميع الدول الأعضاء وشكلت موضوعًا أساسيا بالنسبة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجان الأخرى. ولا شك أن هذا الموضوع كان أيضا في أذهان الويبو والعديد من الوفود في لجنة البرنامج والميزانية، إن لم يكن جميعها. وبنفس الروح المتمثلة في عدم الإفراط في فرض أمور معينة على لجنة مستقلة للويبو، أشار الوفد إلى أن أي مناقشات مقبلة في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ينبغي أن يتم عرضها أمام الدول الأعضاء التي يجب ان تتداول بشأنها وتتفق عليها وفقًا للإجراءات المعتمدة. وبمجرد البدء في عملية عرض المواضيع الجديدة، ستكون مساهمة شعبة قانون البراءات والتكنولوجيا موضع

ترحيب كبير. وذكر الوفد أنه لم يتمكن من تحديد أي إشارة إلى أداة "ويبو ماتش" WIPO Match في اقتراح برنامج العمل والميزانية 23/2020 وكان لديه فضول لمعرفة وضع هذه الأداة والخطط التشغيلية المستقبلية الموضوعة لها، فإن هذا الموضوع مهم أيضا بالنسبة له. وكان الوفد يؤيد أداة "ويبو ماتش" WIPO Match وقد شارك من خلال مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية كمقدم لخدمات الدعم في مجال الملكية الفكرية لهذه الأداة. وأشار الوفد إلى أهمية الشفافية فيما يتعلق بتكوين الكفاءات في مجال الملكية الفكرية والأنشطة التي تقوم بها الويبو والدول الأعضاء والقطاع الخاص، ولاحظ أن "ويبو ماتش" تسمح بتحقيق هذه الشفافية. وأشار الوفد أيضا إلى أنه تبين من التقييم الأخير لـ"ويبو ماتش" أن الأداة تعاني من نقص في الموارد ولكنها تتماشى مع أولويات الويبو. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى الحصول على شرح من الأمانة بشأن هذا الأمر. وفي الختام، أعرب الوفد عن أمله في أن تعود المناقشات حول منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد إلى مسارها الصحيح بعد استئناف الاجتماعات الحضورية. وذكر أنه لن يقدم مداخلة إضافية خلال مناقشة البند 15 مبدئيًا. وأكد الوفد أنه ينبغي على كل اتحاد من الاتحادات الممولة بالرسوم أن يتقيّد بالالتزامات المفروضة عليه بموجب المعاهدة وأن يجمع الدخل الكافي لتغطية نفقات هذا الاتحاد، بما في ذلك نصيبه العادل من النفقات العامة للمنظمة.

244. وأيد وفد إسبانيا البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء. وأعرب الوفد عن تقديره الشديد للجهود التي بذلتها الأمانة لتخصيص 3,015 مليون فرنك سويسري لمكافحة جائحة كوفيد-19 من خلال مختلف القطاعات والمشاريع. ويشير ذلك إلى الالتزام القوي للمنظمة، وقد فهم الوفد أن الوضع المالي الجيد للمنظمة والإدارة الممتازة سمحا بتخصيص موارد إضافية لتلبية الاحتياجات الجديدة. وأيد الوفد ترجمة المنشورات الرئيسية للمنظمة إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة لأن تعدد اللغات ضروري لضمان فعالية المنظمة. وسيعمل الوفد مع الأمانة لمساعدتها على ترجمة الوثائق الأخرى، والتي على الرغم من عدم دخولها في فئة الوثائق الرئيسية، إلا أنها مهمة أيضا. ومن دون الوقوف على حجم التكاليف، يشارك الوفد رؤية الأمانة بأن بعض الإجراءات والتدابير شاملة بطبيعتها لا سيما فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في مجال الملكية الفكرية والصناعية، والتنوع وعدم التمييز، واعتماد التقنيات الجديدة التي تساعد على مكافحة تغير المناخ. وتحتاج الأمانة والدول الأعضاء إلى إثبات، من خلال الإجراءات التي تعتمدها، أن الملكية الفكرية والصناعية ليست جزءًا من المشكلة، ولكنها جزء من الحلول اللازمة لمواجهة تحديات المجتمع. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن برنامج العمل والميزانية الأول للمدير العام الجديد وفريقه يعكس ذلك، وبالتالي يمكن الاعتماد على الوفد لتنفيذ هذه الخطة بنجاح.

245. وأيد وفد شيلي البيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشكر الوفد الأمانة على إعداد الوثيقة الممتازة. وأعرب الوفد عن تأييده للقرارات الواردة في الوثيقة. وقد سمحت هذه الوثيقة بتعزيز رؤية المدير العام وبرنامج عمله على المدى الطويل من خلال جعل الويبو الجهة الفاعلة الرئيسية في مجال استخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية. وذكر الوفد أنه سيحتاج إلى مزيد من الوقت لتحليل اقتراح المجموعة باء بشأن النتيجة المرتقبة 2.2.

246. وأيد وفد الاتحاد الروسي البيان الذي أدلى به وفد بيلاروس باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. وشكر الوفد الأمانة على إعداد الوثيقة بالاستناد إلى المناقشات التي دارت خلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وأشار الوفد إلى أن التعليقات التي أدلى بها في تلك الدورة انعكست في الوثيقة، بما في ذلك التعليقات بشأن تعزيز التعددية اللغوية. وكانت المجموعة الثانية من الاقتراحات التي قدمها الوفد تشمل فكرة إضافة مؤشرات حول عمل قطاع أنظمة الملكية الفكرية والابتكار. وشكر الوفد الأمانة وقطاع أنظمة الملكية الفكرية والابتكار على المشاورات التي أجريت وعلى تحضير الإجابات في وثيقة الأسئلة والأجوبة. ورأى الوفد أن سعي القطاع للعمل بطريقة تركز على احتياجات الدول الأعضاء هو أمر مهم للغاية. ويُعد مشروع دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز المسائل المتعلقة بالإدارة في مجال الملكية الفكرية وتقييم الملكية الفكرية والتسويق، من بين المشاريع التي تكتسي أهمية خاصة. وتوقع الوفد أنه، في حال تم تنفيذ تلك المشاريع في المستقبل، سيتم الاستفادة من عناصرها المهمة في الدراسات والأبحاث التي سيتم إجراؤها وفي توصيات الويبو أيضًا، والتي يمكن أن تستخدمها وكالات الملكية الفكرية والشركات الصغيرة والمتوسطة والجامعات وجميع المستخدمين المحتملين لأنظمة الملكية الفكرية. وشكر الوفد الأمانة على الحوار البناء وعلى عملها المثمر.

247. وشكر وفد عمان الأمانة على الوثيقة والدول الأعضاء على مساهمتها في تحسين الوثيقة، رغم الظروف الصعبة الحالية. وفي سياق جائحة كوفيد-19، أيد الوفد العمل الذي تقوم به الويبو وجهودها. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتوصل الدول الأعضاء إلى حلول بناءة في جميع المجالات المهمة من أجل تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

248. وشكر الرئيس الوفود على أسئلتهم وبياناتهم واقترح أخذ استراحة قصيرة لتتمكن الأمانة من الرد عليها. وبعد الاستراحة القصيرة، أعطى الرئيس الكلمة للأمانة للرد على الوفود.

249. وشكرت الأمانة الوفود على مداخلاتها وأشارت إلى أنها سترد على سؤالين ثم تعطي الكلمة للزملاء الآخرين للإجابة على الأسئلة المتبقية. وفيما يتعلق بالسؤالين اللذين طرحهما وفد جنوب إفريقيا نيابة عن المجموعة الأفريقية بشأن الموارد الجديدة ضمن النتائج المرتقبة 3.1 و4.3، أوضحت الأمانة أن هذا الاقتراح نشأ خلال تمرين في فترة الصيف عندما كلف المدير العام كل رئيس قطاع بإعادة التفكير في كيفية مساهمة قطاعهم في استجابة الويبو الكاملة لجائحة كوفيد-19. وبعد أن تشاور رؤساء القطاعات مع فرقهم، تمت

إضافة الفكرتين التاليتين إلى تلك النتائج المرتقبة التي حددتها الدول الأعضاء خلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وبشكل خاص، ضمن إطار النتيجة المرتقبة 3.1: "استخدام أنظمة الويبو العالمية للملكية الفكرية وخدماتها ومعارفها وبياناتها بشكل أوسع وفعالية أكبر"، رأت المنظمة فرصة ضمن إطار مركز التحكيم والوساطة. النتيجة المرتقبة 4.3: "مستوى أكبر من المعارف والمهارات المتصلة بالملكية الفكرية في جميع الدول الأعضاء"، كانت أيضًا نتيجة مرتقبة أُعدّت ذات أهمية خاصة في الاستجابة لجائحة كوفيد-19. وقد سلط عدد من الدول الأعضاء الضوء على أن المهارات والمعارف تدعم من عدة نواحي الأهداف المنشودة من بعض النتائج الأخرى المرتقبة. وفيما يتعلق بمسألة مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بالاستجابة لجائحة كوفيد-19، أوضحت الأمانة أنها تعلق أهمية كبرى على هذا الأمر وأكدت أن مؤشرات الأداء الرئيسية مطلوبة وأنها ستعمل عليها خلال فصل الخريف. واقترحت الأمانة وضع هذه المعلومات على موقع الويبو الإلكتروني لتتمكن الدول الأعضاء من الاطلاع عليها.

250. وشكرت الأمانة وفد الصين على السؤال عن سبب عدم ذكر معاهدة التعاون بشأن البراءات في النتيجة المرتقبة 3.1. وأوضحت الأمانة أن جائحة كوفيد-19 كانت مرتبطة بالقاعدة 82(رابعا)1 من معاهدة التعاون بشأن البراءات باعتبارها كارثة طبيعية أو أي من الأسباب المماثلة الأخرى. وبناءً على ذلك، فإن المكتب الدولي لا يملك حاليًا السلطة بمفرده لتمديد المهل الزمنية المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات. ولم ترغب الأمانة في تجاوز جمعيات الويبو لأن التعديل الجديد على القاعدة الذي وافق عليه الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات في يونيو 2021 ستتم مراجعته من قبل جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات في أكتوبر 2021. وسيسمح هذا الأمر للمكاتب والإدارات العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات وللمكتب الدولي بتمديد المهل الزمنية المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات عند مواجهة اضطرابًا عامًا ناتجًا عن ظروف قاهرة تؤثر على عمليات المكاتب. وأعلنت الأمانة في مارس 2020 تعليق إرسال وثائق معاهدة التعاون بشأن البراءات بالبريد لأن العديد من الخدمات البريدية لا تعمل وسيتم إرسالها فقط عبر البريد الإلكتروني أو بواسطة نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات الإلكتروني (ePCT).

251. وردا على سؤال من وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن "ويبو ماتش"، أوضحت الأمانة أنه، على النحو المبين في تقرير تقييم شعبة الرقابة الداخلية، حققت أداة "ويبو ماتش" نتائج متواضعة حتى الآن. وأشار التقييم الأصلي لمشروع "ويبو ماتش" المقدم إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في عام 2012 إلى قلة استخدام قاعدة البيانات. وذكر تقييم شعبة الرقابة الداخلية الأخير أنه تم تحقيق ست مطابقات فقط بين 2014 و2019. وأشارت الأمانة إلى أنه بين عامي 2016 و2020، كلفت أداة "ويبو ماتش" الويبو 1.41 مليون فرنك سويسري. وأكدت الأمانة أنها لا تزال ملتزمة التزاما تامًا بهدف تسهيل التعاون بين أصحاب المصلحة في مجال الملكية الفكرية وإنشاء روابط فيما بينهم ومساعدتهم على تلبية احتياجات محددة في مجال المساعدة التقنية. ويتماشى هذا الأمر أيضًا مع الرؤية التي عبرت عنها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في عام 2008. وفيما يتعلق بمسألة أفضل السبل لتحقيق هذا الأمر بطريقة فعالة ومؤثرة وفعالة من حيث التكلفة، كانت الأمانة تبحث في كيفية تعزيز أداة "ويبو ماتش". وتعتزم الأمانة تقييم نتائج تقرير شعبة الرقابة الداخلية بدقة بهدف استعراض أداة "ويبو ماتش" وتحديد أفضل السبل للاستفادة منها بالطريقة الأمثل. وأداة "ويبو ماتش" هي بشكل أساسي أداة تُسهّل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأوضحت الأمانة أنه على الرغم من عدم الإشارة إلى أداة "ويبو ماتش" في الوثيقة، إلا أنها ستمثل اساس التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وكانت الويبو تركز على التعاون، وبشكل خاص التعاون بين البلدان، ليس فقط فيما بين البلدان النامية، ولكن أيضا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

252. وشكر الرئيس الأمانة على تقديم توضيحات ومعلومات إضافية للوفود، وأعرب عن أمله في أن تكون المعلومات قد حظيت على استحسان الوفود. وصرح الرئيس أنه على الأرجح سيكون من الضروري إجراء المزيد من المناقشات حول هذا البند بين المجموعات الإقليمية. وفتح الرئيس الباب لمزيد من التعليقات.

253. وشكر وفد باكستان الأمانة على الوثائق والتوضيحات المقدمة. وكان الوفد يعتقد أنه ستتم مناقشة هذا البند وفقا لنفس النهج المتبع في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية حيث ستنظر لجنة البرنامج والميزانية في كل قطاع، لكنه فهم أن الوفود يمكنها طرح أسئلة أو إبداء تعليقات بشأن أي قطاعات ضمن إطار هذا البند. وتساءل الوفد عن كيفية عمل المكاتب الإقليمية ضمن إطار قطاع التنمية الإقليمية والوطنية وإذا يتم تحديد مخصصات معينة للمكاتب الإقليمية ضمن القطاع. وسأل الوفد إذا كانت الميزانية تحتوي على مخصصات على مستوى القطاع وإذا يتم توزيعها وفقا لمتطلبات المكاتب المعنية أو يتم تخصيص أموال محددة على المستوى القطري. وأكد الوفد النقطة التي أثارها في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية بشأن مؤشر الابتكار العالمي ضمن إطار قطاع أنظمة الملكية الفكرية والابتكار. وأشار الوفد إلى أن لديه بعض المشاكل المتعلقة بمجموعات البيانات، وأنه أبلغ لجنة البرنامج والميزانية في الدورة السابقة بالبيانات الغير موجودة والقديمة لعدد من المؤشرات الفرعية لباكستان. وبينما كان الوفد يعمل مع أصحاب المصلحة الوطنيين لتوفير البيانات المطلوبة للوكالات الدولية المعنية، حصل خلل في التنسيق بين الأمانة والدول المعنية بشأن هذه المسألة. وذكر الوفد أنه كان يدرك أن الويبو لم تجمع البيانات بشكل مباشر ولكن ينبغي تحسين التنسيق بين الدول الأعضاء والأمانة خلال مرحلة جمع البيانات. وبدلاً من نشر الفهرس الذي يحتوي على معلومات غير كاملة أو مفقودة، يجب أن تتاح للدول الأعضاء الفرصة لتوفير مجموعات البيانات الناقصة أو القديمة قبل إصدار المؤشر كل عام. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إصدار مؤشر الابتكار العالمي لعام 2021 وإلى إمكانية عقد الويبو لجلسة إحاطة بشأن منهجية جمع البيانات ونشرها وسبل تحسينها لتفادي النقص في البيانات أو استخدام بيانات قديمة. وطلب الوفد أيضًا مزيدًا من المعلومات حول عملية نشر الفهرس برمتها، بما في ذلك معايير اختيار المؤشرات الفرعية الثمانين، أو الواحد والثمانين، كما هو الحال في الفهرس التالي، وكيف يتم تحديد قيمة كل مؤشر فرعي. وأشار

الوفد أيضًا إلى التغييرات في المؤسسات الشريكة لمؤشر عام 2021. وأعرب عن رغبته بأن تقدم الأمانة فكرة عامة حول عملية اختيار المؤسسات الشريكة، فضلا عن المنهجية المطبقة في اختيار المؤشرات الفرعية والقيمة التي يتم تحديدها لها في الفهرس.

254. وردا على سؤال من وفد باكستان بشأن قطاع التنمية الإقليمية والوطنية، أوضحت الأمانة أن برنامج العمل والميزانية قائم على نهج تنازلي وتصاعدي في نفس الوقت. وهذا يعني أن كل مجال من المجالات المحددة في قطاع معين يضع خططه بناءً على النتائج التي ينبغي تحقيقها وبعد ذلك يتم تحديد الموارد المطلوبة لتحقيق النتائج. ويتألف قطاع التنمية الإقليمية والوطنية من العديد من الكيانات التنظيمية، بالإضافة إلى الشُعب الإقليمية، فهو يشمل جميع مكاتب الويبو الخارجية وأكاديمية الويبو، والتي تضم أيضًا أقسامًا وشعبًا مختلفة. ويشكّل قطاع التنمية الإقليمية والوطنية قطاعًا كبيرًا يضم العديد من الكيانات التنظيمية والتي كان لكل كيان منها نتائج محددة يجب تحقيقها، وتظهر هذه النتائج في المؤشرات وخطوط الأساس والأهداف، ويتم تحديد الموارد ذات الصلة بعد ذلك.

255. وشكرت الأمانة وفد باكستان على تعليقاته بشأن مؤشر الابتكار العالمي. وقدمت الأمانة المزيد من التوضيحات حول الطريقة التي يساعد بها مؤشر الابتكار العالمي الدول الأعضاء على تحسين عملية جمع البيانات على المستوى الوطني. فقد عملت الويبو، من خلال الأمانة والأعضاء الوطنيين لمختلف الحكومات، على تحديد البيانات ذات الصلة التي يجب جمعها وتحديد الوحدات المسؤولة عن جمع هذه البيانات على المستوى الوطني. وفي هذا الصدد، شكّل المؤشر حافزًا قويًا لجمع البيانات المتعلقة بالابتكار على المستوى الوطني. ورغم ذلك، كانت البيانات مفقودة في بعض الحالات. وتعتمد المنظمة على آليتان لتحسين عملية جمع البيانات في الحالات التي كانت هذه الأخيرة مفقودة. أولاً، تقدم المنظمة معلومات عن البيانات المفقودة أو غير المحدثة عندما تقوم الدول الأعضاء بإبلاغ الأمانة بوجود تلك البيانات بعد إصدار مؤشر الابتكار العالمي. وثانياً، تعمل الأمانة على تسهيل عملية تقديم البيانات الوطنية إلى الوكالات الدولية ذات الصلة، مثل اليونيدو والاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو والبنك الدولي. وقد سمحت هاتان الآليتان للويبو بمساعدة البلدان على جمع تلك البيانات ووضع إجراءات لتحسين عملية جمعها والتبليغ عنها قبل أو بعد إصدار التقرير. وأعربت الأمانة عن استعدادها للمشاركة بنشاط مع وفد باكستان ومع السلطات المعنية في عاصمتها من أجل تحديد ما يمكن القيام به لتحسين عملية جمع البيانات والأهم من ذلك، لتحسين موقع الدولة في التصنيف العالمي. ولقد شهدت باكستان العديد من التحسينات الإيجابية في السنوات السابقة ومن المتوقع أيضا أن تُسجل تحسن في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2021.

256. وأعرب وفد باكستان عن تقديره للجهود التي تبذلها الأمانة لتحسين عملية جمع البيانات. وأشار الوفد إلى أنه فيما يتعلق بمؤشر الابتكار العالمي لعام 2020، كانت البيانات المتعلقة بـ 17 مؤشرًا من بين 80 مؤشرًا إما مفقودة أو قديمة. وأعرب الوفد عن تقديره لمؤشر الابتكار العالمي ككل لأنه يقدم صورة شاملة عن وضع البلد، الأمر الذي قد يشجع العمل على تحسين الابتكار. وأعرب الوفد عن استعداده للعمل مع الأمانة، وبالإضافة إلى مجموعات البيانات، أراد الوفد معرفة المنهجيات والمعايير التي تم استخدامها لاختيار بعض المؤشرات الفرعية في عام 2021.

257. وكررت الأمانة أنه يمكنها تزويد الدول الأعضاء بمعلومات لمساعدتها على تحديد كيفية إرسال تلك البيانات إلى المنظمات ذات الصلة التي توفّر المعلومات على المستوى الدولي. وتقدم تلك المنظمات المعلومات المتعلقة بـ 82 مؤشرًا مختلفًا التي يتم استخدامها في مؤشر الابتكار العالمي. واقترحت الأمانة إجراء محادثة ثنائية مع وفد باكستان والسلطات المعنية في العاصمة لتحديد التدابير التي ينبغي اعتمادها لتحسين عملية جمع البيانات ومشاركة البيانات مع المنظمات ذات الصلة وتحديد ما يمكن القيام به لتحسين أداء البلاد في مجال الابتكار. وسيكون من دواعي سرور الأمانة تقديم المساعدة في هذا الصدد.

258. وأعرب وفد جنوب أفريقيا، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، عن تقديره للإجابات على الأسئلة التي طرحها في وقت سابق. وكررت المجموعة وجهة نظرها السابقة بأنه من الممكن تعزيز النتيجة المرتقبة 3.3 وتساءلت إذا كان من الممكن أن تنظر الأمانة في هذا الموضوع. وعرضت المجموعة اقتراح نص بشأن هذه المسألة إلى الأمانة يمكن مشاركته مع الوفود الأخرى. وفيما يتعلق بالنتيجة المرتقبة 4.3، أعربت المجموعة عن حماسها لأن الويبو ستستكشف آثار جائحة كوفيد-19 على الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة. وتعتقد المجموعة أن هذه الخطوة إيجابية وتساءلت إذا كان من الممكن أن توسع الويبو نطاق عملها ليشمل أثر الجائحة على المجتمعات الأصلية والمحلية ضمن إطار النتيجة المرتقبة ذات الصلة.

259. وطلب وفد المملكة المتحدة، متحدثًا باسم المجموعة باء، الاطلاع على النص المقترح المحدد لتوزيعه على أعضاء المجموعة للتشاور بشأنه. ولاحظت المجموعة أنه قد ذُكر أن هذا الأمر قد يقع ضمن إطار قطاع مختلف. وذكرت المجموعة أنه سيكون من المفيد الحصول على تلك المعلومات لتسهيل المناقشات حول هذه المسألة.

260. وشكر الرئيس الوفود على ملاحظاتهم وطلب تعميم الاقتراحات التي قدمها وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء ووفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية للتشاور بشأنها. واقترح الرئيس مواصلة المناقشات حول اقتراح برنامج العمل والميزانية 23/2022 في وقت لاحق من الاجتماع. وفتح الرئيس باب المناقشة حول الوثيقة WO/PBC/33/11، "الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2022-31". وذكر أن المنظمة تحتاج إلى استثمارات رأسمالية مستمرة في المباني والمرافق، والسلامة والأمن، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحفاظ على البنية التحتية وتعزيزها عند الحاجة، وذلك بهدف الحفاظ على ملاءمتها للغرض الذي أنشأت من أجله. وأعطى الرئيس الكلمة للأمانة لتقديم الوثيقة.

261. وذكرت الأمانة أن الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2022-2023 تتعلق بعدد من مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الأولوية العالية التي تهجف إلى مواصلة رقمنة خدمات الويبو والعمليات الداخلية في بيئة آمنة. وتم تقديم الاقتراح في سياق مراجعة المدقق الخارجي لأداء المشاريع الممولة من الأموال الاحتياطية الذي أجري في عام 2020 حيث تم تقديم عدد من التوصيات لتعزيز التركيز الاستراتيجي وحوكمة المشاريع والتخطيط لها. وقد وافقت الأمانة على جميع توصيات المدقق الخارجي. وفي الاقتراح الحالي، تم التطرق إلى العديد من التوصيات، ولا سيما تلك المتعلقة بالتركيز الاستراتيجي والتخطيط للمشاريع. وقد تم ربط المشاريع الفردية بالخطة الإستراتيجية المتوسطة الأجل 2022-26 والنتائج المرتقبة، وتم توضيح الفوائد المتوقعة من المشاريع بشكل أكبر وتحديد خطوط الأساس والأهداف بشكل واضح. كما تم تحسين المعلومات المتعلقة بتكاليف دورة الحياة الكاملة للمشاريع مع الإشارة إلى التكاليف المتوقعة لموظفي الويبو الآخرين المتعلقة بإدارة المشاريع، والتي تم إدراجها في الوصف المفصل لكل مشروع مقترح في المرفق الأول. وسيتم تنفيذ باقي التوصيات من خلال اقتراحات الخطة الرأسمالية الرئيسية اللاحقة. ولذلك ينبغي النظر إلى الاقتراح على أنه اقتراح انتقالي يقتصر على الثنائية 2022-23 بدلاً من أن يمثل خطة رأسمالية رئيسية على المدى الطويل. وذكرت الأمانة أن ميزانية المشاريع المقترحة قد بلغت 19,971 مليون فرنك سويسري. وأعربت عن استعدادها للإجابة على الأسئلة التي قد تطرحها الوفود.

262. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء، وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/33/11. ورحبت المجموعة بالخطة الرأسمالية الرئيسية باعتبارها وسيلة مهمة لضمان بقاء الويبو كمزود خدمة وصاحب عمل عصري وفعال وآمن. وأحاطت المجموعة علما بتكييف الخطة الرأسمالية الرئيسية ومشاريعها مع الاحتياجات والتغييرات الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وشكرت المجموعة الأمانة على العرض التقديمي وأعربت عن سرورها لأخذ الأمانة في الاعتبار جميع التوصيات التي قدمها المدقق الخارجي بشأن المشاريع الممولة من الأموال الاحتياطية واعتبرت أن الخطة الرأسمالية الرئيسية 2022-23 تمثل اقتراحًا انتقاليًا يرمي إلى التنفيذ الكامل لتوصيات المدقق الخارجي. واقرت المجموعة بالتزام الأمانة بإدراج توصيات المدقق الخارجي بشأن التخطيط للمشاريع، بما في ذلك تحليل التقييمات وإدارة المخاطر في الوثائق الأولية للمشروع. كما رحبت المجموعة بالمستجدات المتعلقة بمشروع تقديم خدمات الرعاية النهارية. وحذرت المجموعة من ربط العمل عن بعد بخدمات الرعاية النهارية. وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى الحصول على المزيد من المعلومات بشأن آخر مستجدات هذا المشروع في الدورة الرابعة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وأشارت إلى موافقتها على فقرة القرار الخاصة بالوثيقة.

263. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية الخطة الرأسمالية الرئيسية 2022-23 وذلك نظرا إلى المستوى الجيد للأموال الاحتياطية المتاحة والفوائد المتوقعة الناتجة عن المشاريع. ورغم ذلك، أشار الوفد إلى أنه يشعر أن بعض المشاريع، مثل بوابة الويبو، لا نهاية لها وتكاليفها ترتفع بشكل مستمر. فعلى سبيل المثال، عندما تم تقديم المشروع لأول مرة في عام 2017، كان يتألف من مرحلتين فقط. وأشار الوفد إلى أنه يُطلب الآن من الوفود الموافقة على مرحلة ثالثة وتساءل إذا سيتم إضافة المزيد من المراحل. ولاحظ أن التكاليف المرتبطة بالمراحل قد ارتفعت. وذكر الوفد أنه عادة تكون المرحلة الأولى هي المرحلة الأكثر تكلفة. وقد بلغت تكلفة المرحلة الأولى حوالي 4.5 مليون فرنك سويسري، والمرحلة الثانية 6.9 مليون فرنك سويسري، والمرحلة الثالثة بلغت 7.5 مليون فرنك سويسري. وسأل الوفد عن تكاليف المراحل الإضافية المحتملة.

264. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/33/11. وأشار إلى الأهمية الكبرى لأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسمح بالعمل عن بعد. وتعتقد المجموعة أن أي استثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيكون مفيدًا لمستخدمي خدمات الويبو ولعمل أمانة الويبو. ولذلك، أيدت المجموعة الأنشطة الواردة في الخطة الرأسمالية الرئيسية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسلامة والأمن، لأنها كل هذه المجالات مهمة لعمل المنظمة في المستقبل. وأعربت المجموعة عن تقديرها للمعلومات المتعلقة بمشروع إدارة البيانات وأكدت تأييدها لهذه المبادرة. وأبدت المجموعة استعدادها لتأييد قرار توصية جمعيات الويبو بالموافقة على تمويل المشاريع الواردة في الخطة الرأسمالية الرئيسية 2022-2023 من الأموال الاحتياطية.

265. وأيد وفد إسبانيا البيانات التي أدلى بها وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء. وأيد الوفد الجهود التي تبذلها المنظمة للتأكد من أن أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متاحة وتعمل بشكل جيد والعمل الذي تقوم به لتحسين هذه الأدوات ومرونتها وسهولة استخدامها. وإن التحول الرقمي مهم لتحديث قطاع الملكية الفكرية والصناعية. ويجب الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطريقة استراتيجية. وأعرب الوفد عن تقديره للمخاوف المتعلقة بحماية وأمن البيانات. ويجب أن تتم عملية الانتقال إلى السحابة بطريقة تضمن أقصى مستويات الأمن. وذكر الوفد أن مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني هو مقدم خدمات متخصص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة. ويعتقد الوفد أن على الأمانة بناء علاقات وثيقة مع هذا المركز لتحقيق أهدافها، كما أشار اليه أمين لجنة البرنامج والميزانية في الدورة الثانية والثلاثين للجنة.

266. وشكر وفد الصين الأمانة على إعداد الخطة الرأسمالية الرئيسية 2022-31 (الوثيقة WO/PBC/33/11). وأشار الوفد إلى أنه تمت إعادة جدولة هذا البند من جدول الأعمال من الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية إلى الدورة الثالثة والثلاثين للجنة وأنه تم تعديل الخطة الرأسمالية الرئيسية لتغطي فترة سنتين بدلا من عشر سنوات. وأشار الوفد إلى أنه بسبب النمو في عدد الطلبات في نظام الويبو العالمي لخدمات الملكية الفكرية، بما في ذلك معاهدة التعاون بشأن البراءات، فإن الأموال النقدية والاحتياطية المتوفرة

لدى المنظمة ستكون كافية لدعم الميزانيات السابقة والمقترحة لمشاريع الخطة الرأسمالية الرئيسية. ورحب الوفد بمراجعة الأداء والتوصيات التي قدمها المدقق الخارجي بشأن المشاريع الممولة من الأموال الاحتياطية. وأعرب الوفد عن سروره لأن الأمانة كانت تنفذ بنشاط التوصيات ذات الصلة، وأعرب عن أمله في أن تقوم الويبو، خلال وضع مشاريع الخطة الرأسمالية الرئيسية في المستقبل، بإيلاء الأهمية للنقاط الرئيسية المتعلقة بالحوكمة الجيدة للمشاريع كما هو وارد في الصفحة 40 من تقرير المدقق الخارجي في الوثيقة WO/PBC/33/5، ولاسيما فيما يتعلق بتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة. وفيما يتعلق بالاقتراح المتعلق بالمرحلة الانتقالية لمشروع "المنصة المرنة والآمنة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات"، أحاط الوفد علما بأن الويبو علقت العمل على المكون السحابي للمشروع ووضعت مرحلة انتقالية للسماح لمسارات العمل الأخرى في المشروع بالاستمرار، مثل تحويل البرمجيات والبنية التحتية لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأثنى الوفد على هذا النهج العملي الذي تتبعه الأمانة، لكنه أعرب عن أمله في أن يتم تنفيذ المكون الحالي للمشروع، بالإضافة إلى مشاريع الخطة الرأسمالية الرئيسية الأخرى التي تتبع سياسة "الحوسبة السحابة أولاً"، من خلال عملية شراء عالمية أكثر انفتاحًا وشفافية. ورحب الوفد بالتزام الأمانة بضمان أمن بيانات المستخدمين وأكد على أنه خلال تنفيذ سياسة "الحوسبة السحابية أولاً"، ينبغي مراعاة المصالح المهمة أولاً مثل أمن بيانات مستخدمي أنظمة الملكية الفكرية العالمية للويبو، قبل العوامل الأخرى، مثل التكلفة والمهل الزمنية. وأعرب الوفد عن استعداده لمواصلة المناقشات حول تلك القضايا مع الأمانة والدول المهتمة لإيجاد الحلول المناسبة.

267. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على عرض الخطة الرأسمالية الرئيسية 2022-2023، والتركيز قبل كل شيء على تحسين نظام الكمبيوتر الخاص ببوابة الملكية الفكرية، ونظام التخطيط للموارد المؤسسية المستخدم في الويبو لإدارة البيانات الإدارية، والأنظمة التي تهدف إلى تعزيز مستويات الأمن، بالإضافة إلى تحسين أنظمة إدارة البيانات. وشدد الوفد على ضرورة اتباع توصيات المدقق الخارجي بدقة، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع الخطة الرأسمالية الرئيسية والتخطيط لها. ومن شأن الامتثال لتلك التوصيات أن يضمن شفافية الخطة الرأسمالية الرئيسية. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه سيكون من المفيد في المستقبل عندما تقدم الأمانة المعلومات المتعلقة بتحسين نظام إدارة المشاريع، أن يتم توفير بعض التوقعات المالية، على سبيل المثال، الوفورات والنفقات الإدارية المتوقعة. وسيساهم هذا النهج في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة وتعزيز موثوقية أداء النظام. وإن زيادة النفقات على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات أمر ضروري لتحسين فعالية عمل المنظمة، نظرا للعدد المتزايد من الإجراءات التي أصبحت افتراضية وعلى الإنترنت فضلا عن زيادة العمل عن بعد. وشكر الوفد الأمانة على عقد سلسلة من المشاورات حول المسائل المتعلقة بأمن المعلومات وحماية سرية البيانات وإيداعات معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأعرب الوفد عن تقديره للروح البناءة للغاية للأمانة ولرغبتها في تحقيق أعلى مستوى ممكن من الأمن للمعلومات السرية وتركيزها على ذلك. وسيسمح هذا الأمر بالحفاظ على مستوى عالٍ من الثقة في أنظمة التسجيل الدولية وسيساعد أيضا في الحفاظ على الطلب على خدمات الويبو العالمية. ونظرا للاستنتاجات المتعلقة بالاحتياطيات النقدية المتاحة لتغطية النفقات المقترحة، أيد الوفد تمويل مشاريع الخطة الرأسمالية الرئيسية بمبلغ 19,971 مليون فرنك سويسري.

268. وشكر وفد سويسرا الأمانة لإعداد وثيقة واضحة حول الخطة الرأسمالية الرئيسية 2022-2023. وأشار إلى أن المشاريع الواردة في الوثيقة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسلامة والأمن، وهي مجالات كانت أساسية بالنسبة للويبو لمواصلة العمل على تحديث أنظمتها. ورحب الوفد بتمويل الخطة من الأموال الاحتياطية للمنظمة وأيد هذه الخطوة. ورأى الوفد أن المشاريع المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مهمة بشكل خاص لكي تبقى الويبو منظمة آمنة وجذابة في أعين جميع المعنيين بالملكية الفكرية. ورحب الوفد بشكل خاص بتنفيذ المرحلة الثالثة من بوابة الملكية الفكرية. وستساعد هذه المرحلة الجديدة على تحسين خدمات المركز الشامل للعملاء حتى يتمكن من تقديم خدمات لمستخدميه تجعل من الممكن حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم بشكل فعال وسهل. وكانت الاستثمارات المتعلقة بمشروع "المنصة المرنة والآمنة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات" مهمة للغاية لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات لمواصلة العمل على تحسينه وتحديثه. وأشار الوفد إلى التعليق المؤقت لمكون "السحابة" لهذا المشروع. ونظرًا إلى أهمية الاستجابة لمخاطر الهجمات الإلكترونية، أعرب الوفد عن أمله في أن تجد الدول الأعضاء قبل نهاية هذه السنة حلاً للحفاظ على أمن معلومات معاهدة التعاون بشأن البراءات غير المنشورة في البيئة السحابية. وبشكل عام، رحب الوفد بالجهود التي تبذلها الأمانة لمعالجة قضايا البنية التحتية والسلامة والأمن من خلال نُهج استباقية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

269. وشكرت الأمانة الوفود على ملاحظاتها. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء بشأن مشروع الحضانة والعمل الافتراضي، ذكرت الأمانة أنه مثل العديد من المنظمات، كانت الويبو تتجه نحو ترتيبات عمل أكثر مرونة. وكان الزملاء في السابق يأتون إلى المكتب خمسة أيام في الأسبوع وكانوا يفضلون وضع الأطفال في الرعاية بالقرب من المكتب. وبسبب ترتيبات العمل المرنة، يفضل هؤلاء الزملاء وضع الأطفال في الرعاية بالقرب من مكان إقامتهم على أساس أنهم قد يعملون من المنزل عدة أيام في الأسبوع. وكان هذا هو الهدف من ربط العمل الافتراضي ورعاية الأطفال. وسيكون من دواعي سرور الأمانة تقديم المزيد من المعلومات حول هذا الأمر في الدورة الرابعة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، حيث ستُكوِّن فكرة أوضح عن الاحتياجات المتعلقة بخدمات رعاية الأطفال. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن بوابة الملكية الفكرية، أوضحت الأمانة أن المجالات التي تغطيها بوابة الملكية الفكرية ووظائفها قد تغيرت منذ مشروع بوابة الملكية الفكرية الأول. وكانت بوابة الملكية الفكرية من بين المشاريع الأولى للويبو التي تهدف إلى رقمنة المنظمة. وذكرت الأمانة أنها لن تحدد في الوقت الراهن عدد المراحل المتوقعة لمشروع بوابة الملكية الفكرية لأن ذلك يرتبط أيضًا بالتعليق المقدم من وفد الصين بشأن الخطة الرأسمالية الرئيسية المستقبلية. وكررت الأمانة أن اقتراح الخطة الرأسمالية الرئيسية يغطي فترة عامين وذلك لأن الإدارة الجديدة أرادت توخي الحذر وبذل

العناية الواجبة لتحديد بشكل أفضل النفقات الرأسمالية المستقبلية المحتملة في مجالات المباني ورقمنة أمن تكنولوجيا المعلومات. ولم يكن لدى الإدارة الجديدة فرصة للقيام بهذا المستوى من العناية الواجبة في ذلك الوقت. وستقدم الأمانة المزيد من التوضيحات والمعلومات بشأن النفقات الرأسمالية المتوقعة على المدى المتوسط المتعلقة بالمشاريع الرقمية والمباني والمرافق والبيئة المادية عند تقديم الخطة الرأسمالية الرئيسية الكاملة. وذكرت الأمانة أن السؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول المراحل المستقبلية لبوابة الملكية الفكرية كان سؤالًا مهمًا للغاية لأن المنظمة ستنظر في فترة العشر سنوات القادمة ولكنها بحاجة إلى مزيد من الوقت والعمل لأن هذا الأمر يرتبط بتوصيات المدققين الخارجيين. وذكرت الأمانة أن الاقتراح الانتقالي منح المنظمة الموارد الرأسمالية التي تحتاجها خلال العامين القادمين لضمان ملاءمة البنية التحتية للويبو للغرض الذي أنشأت من أجله. كما أتاح للأمانة الوقت للتفكير في التوقعات والاتجاهات على المدى المتوسط. وفيما يتعلق بالتعليقات التي أدلى بها وفد إسبانيا بشأن مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني، أكدت الأمانة أن الويبو لديها شراكة عمل وثيقة مع هذا المركز. وذكرت الأمانة أن وفدي الصين والاتحاد الروسي أشارا إلى توصيات المدقق الخارجي بشأن إدارة المشاريع واشراك أصحاب المصلحة. وشددت الأمانة على أن الويبو ملتزمة بتبني جميع توصيات المدقق الخارجي حول هذه المسألة. والتوصيات التي لم يتم تنفيذها في الخطة الرأسمالية الرئيسية 2022-23 سيتم تنفيذها في الخطة الرأسمالية الرئيسية التالية. وأحاطت الأمانة علما بالتعليقات التي أدلى بها وفد الصين بشأن استراتيجية الحوسبة السحابية للويبو وأهمية أمن البيانات. وأكدت الأمانة على بيان وفد الصين بأن تنفيذ المكون السحابي لمشروع "المنصة المرنة والآمنة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات" لا يزال معلقًا. ويجب أن تتمكن المنظمة من تحديد الوفورات المتوقع تحقيقها في بعض المشاريع بشكل أفضل، والتي كانت في بعض الأحيان وفورات مالية، خلال العمل على الخطط الرأسمالية الرئيسية المستقبلية. وتواصل المنظمة تطوير نهجها في إدارة المشاريع، وينبغي أن تقوم بعمل أفضل في مجال تحديد الوفورات المتوقعة والالتزام بتحقيقها. وكما أوصى به المدقق الخارجي، يمكن تحقيق ذلك من خلال اعتماد نهج أكثر متانة لإدارة المشاريع واتباع نهج يتعامل مع كل حالة على حدة حسب طبيعة المشروع ومخاطره وما إلى ذلك. وكانت المنظمة تعمل على هذا الموضوع.

270. وبالنسبة لمداخلة وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مراحل بوابة الملكية الفكرية، أوضحت الأمانة أنه بالنسبة للمرحلة الثالثة المقترحة للبوابة، كان من المتوقع إضافة بعض الوظائف الجديدة لإدارة العلاقة مع العملاء. وذكرت أن إدارة العلاقة مع العملاء لم تكن تدار في الويبو على مستوى المنظمة. وقد حددت الأمانة حاجة قوية للغاية لتحقيق ذلك. ومن المتوقع إدخال بعض الوظائف التي ستزود البوابة بالقدرة على إدارة العلاقة مع العملاء على مستوى المنظمة خلال المرحلة الثالثة لبوابة الملكية الفكرية، علما أن هذه القدرة لن يتم تنفيذها بالكامل خلال هذه المرحلة. وفيما يتعلق بتجربة العملاء، من المتوقع القيام بعمل معقد وذات حجم كبير لتحسين تجربة المستخدم بالنسبة لحسابات الويبو. وفي الوقت الحالي، كان نظام الحسابات يضم فقط الحسابات الفردية. وكانت هناك ملاحظات قوية جدا تطلب تحسين الوظائف على مستوى المنظمة، على سبيل المثال، من خلال إضافة إمكانية المشاركة والتعاون بين الفرق، وستعالج المرحلة الثالثة هذه الاحتياجات. وتم إضافة وظيفة جديدة أخرى وهي إدارة واجهة برمجة التطبيقات (API). وقد تم إحراز بعض التقدم في المرحلة الثانية من حيث تصميم هيكل البرمجيات والتحقق منه. وتوقعت الأمانة أن تنتهي هذه العملية بحلول نهاية عام 2021. وفي المرحلة الثالثة، سيتم تحسين إدارة واجهة برمجة التطبيقات ليصبح من الممكن الاستفادة منها على مستوى المنظمة وذلك من خلال إضافة بوابة للمطورين ستتيح لمختلف أصحاب المصلحة القدرة على اكتشاف خبراء الويبو والتعاون معهم لتنفيذ الأتمتة. ويمكن أن يتم هذا الأمر مع مسؤولي مكتب الملكية الفكرية ومودعي الطلبات والجهات الأخرى من مزودي خدمات البرمجة. وقد اقترحت الأمانة تعزيز مستوى الأمن والضوابط للوظائف المتعلقة بواجهة برمجة التطبيقات التي أتاحتها المنظمة للأطراف ثالثة. وأخيرًا، تعتزم الأمانة اعتماد نهج مشترك لتصميم واجهات برمجة التطبيقات في المنظمة وتنفيذها. وسوف يستخدم مجتمع المطورين الذي ينتج واجهات برمجة التطبيقات للويبو مجموعة مشتركة من التقنيات والعمليات للمساهمة بشكل مباشر في بوابة المطورين هذه. وفيما يتعلق بعلوم البيانات وتحليل البيانات، أكدت الأمانة أنه تم إحراز تقدم كبير في هذين المجالين. وقد تم اعتماد حل على مستوى المنظمة بشأنهما، بدلاً من النهج أو الحلول القائمة على الانعزال التي لوحظت في مختلف أرجاء المنظمة حتى الآن. وقد تم اعتماد منصة مشتركة لتحليل البيانات على مستوى المنظمة، والتي تشمل تحليل البيانات الداخلية. وكانت هذه المنصة منصة موحدة للبيانات، مما يتيح قدرة أكبر على أداء العمليات الخاصة بعلوم البيانات باستخدام جميع أنواع مجموعات البيانات. وسيعزز هذا الأمر أيضًا سرعة عمل المنظمة بفضل استخدام هذه البيئة المشتركة. وقد تم اعتماد هذه المنصة في الكثير من المجالات ضمن المنظمة. وسلطت الأمانة الضوء كذلك على عمليات تطوير البرمجيات التي تشارك فيها الويبو مشاركة كاملة، مثل الأتمتة والذكاء الاصطناعي. وأنشأت الأمانة بيئة مشتركة للتطوير والعمليات DevOps لجميع المطورين. وكانت المنصة تتمتع بقدرتي التكامل المستمر والتسليم المستمر (CI / CD) والتي تم دمجها. وكانت الفكرة هي تفعيل هاتين القدرتين والاستمرار في فرض تقارب أكثر صرامة بين مطوري البرمجيات الذين يعملون مع الويبو في هذا المجال. وفيما يتعلق بالسؤال حول ارتفاع التكاليف بين المرحلة الأولى والمرحلة الثالثة، أكدت الأمانة أن هذا هو الحال بالفعل. وذكرت الأمانة أنه في نهاية المرحلة الأولى، تمت إعادة حوالي 900000 فرنك سويسري إلى الأموال الاحتياطية. وكانت بوابة الملكية الفكرية بمثابة عملية أفقية شاملة لعدة قطاعات تنطوي على العديد من القدرات الأساسية للمنظمة. وكانت الأمانة تعمل بشكل تدريجي وبحذر لأنه عند التعامل مع التحول الرقمي قد يكون من المغري العمل واحراز التقدم بسرعة. وتعتقد الأمانة أنه ينبغي أن تفكر بشكل جدي في انجاز القدرات والوظائف المتعلقة بالبوابة في المستقبل بطريقة أكثر تحفظًا. وقد بدأت المنظمة في العمل بطريقة أكثر تحفظًا وتمكنت من زيادة سرعة العمل بشكل تدريجي. ويمكن ملاحظة هذا الأمر في معدل استهلاك الميزانية الذي يتماشى بشكل وثيق مع الالتزامات المخطط لها منذ المرحلة الأولى. وكانت دورة حياة المشروع تمتد على سنتين وكانت المنظمة تكتسب المزيد من الزخم بعد انجاز كل مرحلة، ولهذا السبب شعرت أنها كانت متحفظة إلى حد معقول ولكنها في نفس الوقت كان لها بُعد نظر بحيث قامت بزيادة سرعة العمل شيئًا فشيئًا خلال كل مرحلة.

271. وشكر الرئيس الأمانة على شرحها المفيد. وستستمر المناقشات والتوضيحات مع الأمانة حسب الحاجة. ونظرًا لعدم وجود طلبات أخرى لأخذ الكلمة، قرأ الرئيس فقرة القرار الخاصة بالخطة الرأسمالية الرئيسية 2022-23 التي تم اعتمادها:

272. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بأن هذا الاقتراح يمثّل اقتراحاً انتقالياً يرمي إلى التنفيذ الكامل لتوصيات المدقق الخارجي، وأوصت جمعيات الويبو، كل فيما يعنيه، بالموافقة على أن تُموَّل من أموال الويبو الاحتياطية مشاريع الثنائية 23/2022 الواردة في الخطة الرأسمالية الرئيسية للثنائية 2022-2023 بمبلغ إجمالي قدره 19,971 مليون فرنك سويسري.

273. وللاستجابة لطلب بعض الوفود بالحصول على المزيد من الوقت للنظر في اقتراح برنامج العمل والميزانية 23/2022، اقترح الرئيس استئناف المناقشات حول هذا البند من جدول الأعمال في وقت لاحق في الجلسة العامة. وشكر الوفود على عملهم الشاق طوال اليوم والزملاء الذين شاركوا عن بعد.

274. وفي اليوم التالي، أعاد الرئيس فتح البند 12، "اقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022". وذكّر الوفود بالاقتراحات والتعليقات المقدمة من المجموعة باء والمجموعة الأفريقية والتي ينبغي النظر فيها. وأعطى الرئيس الكلمة للأمانة لشرح الاقتراحين.

275. وقدمت الأمانة شرحا للاقتراحين الواردين من المجموعة باء والمجموعة الأفريقية بشأن استجابة الويبو لجائحة كوفيد-19 الواردة في اقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022. وكان اقتراح المجموعة باء هو حذف جزء من نهاية الجملة الثالثة في النقطة الثانية تحت النتيجة المرتقبة 2.2 "... بما في ذلك الاستثناءات والتقييدات المتعلقة بحقوق البراءات، وجودة البراءات بما في ذلك أنظمة الاعتراض، والبراءات والصحة، فضلا عن نقل التكنولوجيا". وكان الاقتراح المقدم من مجموعة البلدان الأفريقية هو إضافة الجملة التالية تحت النتيجة المرتقبة 3.3 "تلتزم الويبو بتسريع نقل التكنولوجيا وتكييفها من خلال تعزيز خدمات معلومات البراءات وبرامج وأدوات دعم الابتكار، وأيضا من خلال تنفيذ المشاريع والأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا التي وافقت عليها لجان الويبو، تماشيا مع التوصية 29 من أجندة التنمية. وسيتم التركيز بشكل خاص على تسهيل وتحسين الوصول إلى معلومات البراءات المتاحة للجمهور وتعزيز التعاون والتبادل بين مؤسسات البحث والتطوير في الدول الأعضاء". واقترحت المجموعة الأفريقية أيضًا إضافة نقطة إضافية ضمن النتيجة المرتقبة 4.4، والتي تنص على ما يلي: "في الثنائية 23/2022، ستدرس الويبو أيضًا آثار جائحة كوفيد-19 على المجتمعات الأصلية والمحلية وستستخدم هذه المعلومات لتصميم المبادرات المناسبة وتنفيذها". وكانت تلك هي المسائل الوحيدة المعلقة من مناقشات اليوم السابق حول اقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022.

276. وذكر الرئيس أن لجنة البرنامج والميزانية ستنظر أولاً في اقتراح المجموعة باء بحذف "... بما في ذلك الاستثناءات والتقييدات المتعلقة بحقوق البراءات، وجودة البراءات بما في ذلك أنظمة الاعتراض، والبراءات والصحة، فضلا عن نقل التكنولوجيا". وفتح الرئيس باب التعليقات أمام الوفود.

277. وتحدث وفد بيلاروس باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وشكر المجموعة باء والمجموعة الأفريقية على الاقتراحات وشكر الأمانة لإرسالها إلى المنسقين الإقليميين. وذكرت المجموعة أنها حصلت على الوقت اللازم للتشاور داخل المجموعة وأعربت عن استعدادها لتأييد اقتراح المجموعة باء واقتراح المجموعة الأفريقية بروح بناءة. وشعرت المجموعة أن هذه الاقتراحات منطقية وأن الأمانة اختارت أجزاء الوثيقة المناسبة لتطبيقها.

278. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق وأعرب عن شكره وتأييده لاقتراح المجموعة باء.

279. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية، وشكر المجموعة باء على اقتراحها وشكر بشكل خاص المنسق الإقليمي للمجموعة باء الذي تواصل مع الوفد قبل تقديم الاقتراح إلى لجنة البرنامج والميزانية. وتعتقد المجموعة أن الإشارة إلى تلك العناصر في تلك الفقرة لها أسبابها المنطقية وليس من الضروري إزالة هذه العناصر. وتفضل المجموعة الحفاظ على الفقرة بأكملها كما هي من دون أي حذف.

280. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشكر المجموعة باء على اقتراحها ومجموعة البلدان الأفريقية لفتح باب المناقشة حول هذا الموضوع. واقترحت المجموعة إضافة "... وإدراجها تحت بنود جدول الأعمال على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء" وهي تعتبر أن هذه الإضافة قد تحسن امكانية التوافق على اقتراح المجموعة الأفريقية.

281. وطلب الرئيس من وفد باراغواي، نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، توضيح إذا كان لدى المجموعة أي اقتراح وإذا كان بإمكانها تقديم هذا الاقتراح.

282. وتحدث وفد شيلي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي لأن وفد باراغواي كان يعاني من مشاكل تقنية تمنعه من الانضمام إلى الاجتماع في تلك اللحظة، وطلب إضافة ما يلي إلى الجملة الثالثة في النقطة الثانية ضمن النتيجة المرتقبة 2.2 "... وإدراجها تحت بنود جدول الأعمال على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء".

283. وشكر وفد نيجيريا الرئيس على حرصه على إحراز التقدم في عمل الدورة، وشكر الأمانة والمترجمين الفوريين على عملهم ليتمكن الجميع من فهم المناقشات. واقترح الوفد إضافة ما يلي إلى النقطة الثالثة في النتيجة المرتقبة 4.3 "... مع إيلاء اعتبار خاص للإناث". وأعرب الوفد عن اعتقاده أن الذكور قد يكون لهم مصلحة في الاستفادة من فرص مماثلة. ولكن الوفد لا يريد أن تكون الفرصة متاحة للإناث فقط. وقد يكون من الممكن تقديم توضيح لكيفية المضي قدما في هذه المسألة بالذات.

284. وشكر الرئيس الوفود على اقتراحاتهم. وخلص الرئيس إلى أن مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية ومجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق، أيدتا اقتراح المجموعة باء بحذف الجزء الأخير من الجملة الثالثة ضمن النتيجة المرتقبة 2.2. واقترحت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إضافة نص في نهاية الجملة الثالثة في النقطة الثانية ضمن النتيجة المرتقبة 2.2. وتقدم وفد نيجيريا أيضًا باقتراح بشأن النقطة الثالثة ضمن النتيجة المرتقبة 4.3 لكي تنظر فيه الوفود. واقترح الرئيس أن تقوم الأمانة بتعميم الاقتراحات على منسقي المجموعات الإقليمية ليتشاوروا بشأنها من أجل تحديد التعديلات على النصوص التي قد يوافق عليها جميع الوفود. وفتح الرئيس باب التعليقات.

285. وأكد وفد المملكة المتحدة، متحدثًا باسم المجموعة باء، أنه قدم أسبابًا لدعم اقتراح المجموعة باء في اليوم السابق وأرسلها خطيا إلى جميع منسقي المجموعات الإقليمية قبل فتح البند. وستحتاج المجموعة إلى مزيد من الوقت للنظر في اقتراحات المجموعة الأفريقية. وأشارت المجموعة إلى أنه في حين كان اقتراح المجموعة باء بمثابة توضيح لمفهوم قائم، فإن اقتراحي المجموعة الأفريقية يشكلان مفاهيم جديدة إضافية تحتاج إلى مزيد من التفكير والمناقشة. وكما ذكرت وفود أخرى، قام منسق المجموعة باء بالاتصال بالعديد من المجموعات في الأسبوع الماضي لإبلاغهم باقتراح المجموعة باء في وقت مبكر. وأضافت أن اقتراحات المجموعة الأفريقية تضيف مفاهيم جديدة وتم تقديمها في اليوم السابق فقط علما أن وثيقة اقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022 كانت متاحة منذ 16 أغسطس. ولذلك، ستحتاج المجموعة إلى التشاور داخل مجموعتها ومع العواصم، والتفاعل مع المؤيدين، إذا لزم الأمر، لفهم الاقتراحات الجديدة بشكل أفضل، ومن بينها الاقتراح الذي قدمه وفد نيجيريا في جلسة الصباح.

286. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وشكر مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على اقتراحها بشأن الصياغة البديلة لاقتراح المجموعة باء. وستنظر المجموعة في هذا الاقتراح. وأعربت المجموعة عن تفهمها لاحتياج المجموعة باء وغيرها لبعض الوقت للنظر في اقتراحها. وأوضحت المجموعة أن التعديل الذي طلبته لاستجابة الويبو لجائحة كوفيد-19 هو استبدال كلمة "التكنولوجيا" بكلمة "المعرفة" بحيث تصبح الجملة "تلتزم الويبو بتسريع نقل المعرفة وتكييف التكنولوجيا من خلال تعزيز خدمات معلومات البراءات...". ولقد تم ارتكاب هذا الخطأ عند تحويل النص لربطه بالنتيجة المرتقبة نفسها والتي تتناول نقل المعرفة وتكييف التكنولوجيا. وطلبت المجموعة تعديل النص وفقًا لذلك.

287. وأكد وفد باراغواي أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي كانت مرنة وأن اقتراحه هو لمحاولة استيعاب الشواغل التي أعربت عنها المجموعة والمجموعات الأخرى.

288. وشكر الرئيس الوفود على ملاحظاتها. وشكر وفد باراغواي، الذي تحدث باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، على مرونته، واقترح منح الوقت للوفود لمراجعة الاقتراحات المقدمة في ذلك اليوم ليتم النظر فيها على النحو الواجب، على أمل أن تتمكن لجنة البرنامج والميزانية من التوصل إلى توافق في الآراء في أقرب وقت ممكن.

289. وفي اليوم التالي، تناول الرئيس البند 12 المعلق، اقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022 وذكر أن الجلسة العامة ستبدأ في وقت لاحق من ذلك اليوم، حيث كان من الضروري أن تتمكن المجموعات المختلفة من مواصلة مشاوراتها بشأن بنود جدول الأعمال المهمة التي كانت معلقة. والهدف من لجنة البرنامج والميزانية هو تعزيز المشاورات والمناقشات ورحب الرئيس بالمناقشات المثمرة التي دارت خلال جلسة اليوم السابق والتي سمحت للجنة البرنامج والميزانية باعتماد عدد من القرارات المهمة واحراز التقدم بسرعة والتركيز على بنود جدول الأعمال المعلقة. وأشار الرئيس إلى أن المشاورات بشأن الاقتراحات كانت جارية. وتم إرسال الاقتراحات المحدثة بشأن استجابة الويبو لجائحة كوفيد-19 إلى منسقي المجموعات الإقليمية في وقت لاحق من ذلك اليوم.

290. وأعاد الرئيس فتح البند 12 "اقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022" في اليوم التالي. شكر جميع الوفود المشاركة عن بعد وحضوريًا ولا سيما منسقي المجموعات الإقليمية الذين قاموا بعمل هائل. ولقد قدموا أفضل النصوص الممكنة التي يمكن الاتفاق عليها، وقد تم التوافق على هذه النصوص لأن روح لجنة البرنامج والميزانية تسعى جاهدا إلى تحقيق التوافق قدر الإمكان. وشكر فريق المترجمين الفوريين الرائع. وأشار إلى حصول تبادل مكثف للآراء مما أتاح التركيز على النقاط الأساسية للمناقشات. وطلب الرئيس من الأمانة عرض نص الاقتراحات التي تم إرسالها إلى منسقي المجموعات الإقليمية في اليوم السابق على الشاشة.

291. وقرأت الأمانة التعديلات على استجابة الويبو لجائحة كوفيد-19 في اقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022. ويتعلق التعديل الأول بالجملة الثالثة في النقطة الثانية ضمن النتيجة المرتقبة 2.2 والتي تنص على ما يلي: "وسيدعم قطاع البراءات والتكنولوجيا الرائد اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، بما في ذلك في مناقشاتها بشأن القضايا المتعلقة بجائحة كوفيد-19، تحت بنود جدول الأعمال بحسب ما تتفق عليه الدول الأعضاء". وسيكون القطاع الرائد هو قطاع البراءات والتكنولوجيا. ويتعلق التعديل الثاني بالنص الإضافي ضمن النتيجة المرتقبة 3.3 والتي تنص على ما يلي: "وستعمل الويبو مع أصحاب المصلحة المعنيين لتسريع نقل

المعرفة وتكييف التكنولوجيا وستعزز خدمات معلومات البراءات وبرامج وأدوات دعم الابتكار، بما في ذلك عن طريق تنفيذ المشاريع والأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا التي وافقت عليها لجان الويبو في إطار ولايتها، بما يتماشى مع التوصية 29 من أجندة التنمية. وسيتم التركيز بشكل خاص على تسهيل وتحسين الوصول إلى معلومات البراءات المتاحة للجمهور وتعزيز التعاون والتبادل بين مؤسسات البحث والتطوير في الدول الأعضاء". أما القطاعات الرئيسية فهي: قطاع التحديات والشراكات العالمية، وقطاع أنظمة الملكية الفكرية والابتكار. ويتعلق التعديل الثالث بالنقطة الثالثة ضمن النتيجة المرتقبة 4.4 والتي تنص على ما يلي: "ستوسع الويبو تعاونها الحالي مع أكاديمية التعلّم الإلكتروني التابعة لمركز التدريب الدولي لدمج محتويات تعليمية حول الملكية الفكرية والتجارة لفائدة المصدرين ولا سيما النساء المصدرات." وأشارت الأمانة إلى أنه تم تصحيح خطأ مطبعي لأن الاسم المختصر ITC قد أشار بشكل غير صحيح إلى مركز التدريب الدولي بدلاً من مركز التجارة الدولية. وكان التعديل الرابع هو إضافة نقطة جديدة ضمن النتيجة المرتقبة 4.4 والتي تنص على ما يلي: "خلال الثنائية 23/2022، ستستكشف الويبو أيضًا آثار جائحة كوفيد-19 على المجتمعات المحلية، بما في ذلك مجتمعات الشعوب الأصليين، بغية توجيه عملية تصميم المبادرات المناسبة وتنفيذها". سيكون القطاع الرائد هو قطاع التحديات والشراكات العالمية.

292. وذكر الرئيس أن تلك التعديلات تمثّل الحل الوسط الذي تم التوصل إليه. وشكر الوفود وأشار إلى الشعور بالفرح للتوصل إلى قرار لأن برنامج العمل والميزانية يشكل أساس عمل اللجنة. وشكر الوفود على كل الجهود التي بذلوها للتوصل إلى قرار. ونظرًا لعدم وجود طلبات أخرى لأخذ الكلمة، قرأ الرئيس فقرة القرار التي تم اعتمادها:

293. أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الويبو، كل فيما يعنيه، بالموافقة على اقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022 (الوثيقة WO/PBC/33/10)، مع استجابة الويبو لجائحة كوفيد-19، الواردة في الصفحات من 18 إلى 20 (النسخة العربية، بالصيغة المعدّلة أثناء الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية.

البند 13 من جدول الأعمال عضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

294. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/33/12.

295. وقدم الرئيس البند 13 من جدول الأعمال، عضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وذكّر اللجنة بأن المناقشات المتعلقة بهذا البند قد بدأت بالفعل في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، في يوليو 2021، على النحو المبين في الوثيقة WO/PBC/32/5. وستواصل لجنة البرنامج والميزانية النظر في الموضوع على النحو المبين في الوثيقة WO/PBC/33/12. وأشار الرئيس إلى أن القرار التالي قد تم اعتماده في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية:

"إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" تطلب من الأمانة مواصلة العمل مع مكتب التنسيق الإنمائي من أجل الحصول على توضيحات إضافية بشأن أثر العضوية في المجموعة على عمل الويبو؛

"2" وتطلب من الأمانة تقديم تقرير عن مشاورات الأمانة الإضافية المشار إليها في الفقرة "1" أعلاه، من أجل تيسير مناقشة القرار بشأن عضوية المجموعة في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية.

وقال الرئيس إنه تماشيا مع هذا القرار، عملت الأمانة على الامتثال للمهمة الموكلة اليها في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وأوضح الرئيس أن الأمانة ستبدأ بعرض الوثيقة وسيتبع ذلك مناقشة حول عضوية المنظمة في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ودعا الرئيس الأمانة إلى عرض الوثيقة WO/PBC/33/12.

296. وقدمت الأمانة الوثيقة WO/PBC/33/12، عضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأوضحت أنه نظرًا للطبيعة الشاملة للبند، فإن زملاء آخرين من الأمانة سيكونون حاضرين أيضًا لعرض الوثيقة. وأشارت الأمانة إلى أنه في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، طلبت اللجنة من الأمانة التواصل بشكل أكبر مع مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي بهدف الحصول على توضيحات إضافية بشأن أثر العضوية في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على عمل الويبو، وتقديم تقرير إلى الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية لتسهيل نظر اللجنة في هذا البند من جدول الأعمال واتخاذ قرار بشأنه. ولذلك، أجرت الأمانة مشاورات مع مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي وأعدت الوثيقة WO/PBC/33/12 التي كانت معروضة على اللجنة لاطلاعها على المعلومات التي تم الحصول عليها، والتي تحتوي على تقييم لأثر العضوية في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على العمل الإنمائي للمنظمة. وأشار التقرير إلى طريقة العمل الحالية لأنشطة الويبو الإنمائية، وسلط الضوء على التحولات في تقديم المساعدة التقنية في حال قررت الويبو الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وقيّم الفرص والتحديات المحتملة. وبالإضافة

إلى الوثيقة WO/PBC/33/12، عممت الأمانة في 13 سبتمبر 2021 وثيقة أسئلة وأجوبة WO/PBC/33/Q&A تقدم معلومات إضافية رداً على استفسارات محددة من الدول الأعضاء. واختتمت الأمانة عرضها للوثيقة WO/PBC/33/12 بالقول إن القرار الوارد في الفقرة 17 من الوثيقة يدعو لجنة البرنامج والميزانية إلى النظر في دعوة الويبو لتصبح عضوا في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واتخاذ قرار بشأنها.

297. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء، وشكر الرئيس وأعرب عن امتنانه للأمانة لإعداد الوثيقة WO/PBC/33/12، عضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وعلى عرضها، وذلك بناءً على الطلب المقدم في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية بإعداد تقرير حول المشاورات مع مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي للحصول على توضيحات إضافية حول أثر العضوية في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على عمل الويبو. وقد قدم مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي تحليلاً مفصلاً والمعلومات الإضافية المطلوبة والتي ستستند اليها المجموعة لاتخذ قرار بشأن هذا الموضوع في ذلك اليوم. وبينما يتم النظر في هذا البند، ذكرت المجموعة أنه من المهم التشديد على مستقبل الإصلاح الشامل للمنظومة والذي يهدف إلى تعزيز التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة على المستوى العالمي. ويشكّل هذا الأمر أحد الأهداف المهمة بالنسبة للمجموعة باء، ولكن لا تزال هناك بعض المسائل المتعلقة بالسياسة والتطوير والنشر التي ينبغي النظر فيها. وتعتقد المجموعة أن الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قد يساعد الويبو على تحسين التعاون بين مختلف الدول والجنسيات ويحفزها على تبني نهج جديد حول كيفية الاستفادة من الملكية الفكرية بشكل أفضل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعندما تنضم الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يمكنها الاعتماد على العمل التنسيقي للمنسقين المقيمين على المستوى القطري، وتحقيق أثر أفضل وتحسين شعبيتها من دون الحاجة إلى التواجد في الميدان. واختتمت المجموعة بالإعراب عن تأييدها لقبول الويبو دعوة الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على أساس أن الأمانة ستقدم تقارير سنوية إلى لجنة البرنامج والميزانية بشأن العمل المنفذ من الويبو ضمن إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وما يرتبط بذلك من إنجازات وتحديات وآثار على عملية وضع السياسات.

298. وشكر وفد بنغلاديش، متحدثًا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ (APG)، الأمانة على العرض التوضيحي وأكد مجددًا أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب جهودا متضافرة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين وسياسات متناغمة، ضمن إطار بيئة تمكينية للتنمية المستدامة من أجل ضمان اشراك الجميع. وأشارت المجموعة إلى أن مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قد تم إنشاؤها لدعم هذه الجهود بين الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وبصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. وبالتالي من المهم أن تشارك الويبو مشاركة كاملة في الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال إن المجموعة ترحّب بكل الخطوات التي يلزم للويبو اتخاذها من أجل النظر بإيجاب في الدعوة إلى الانضمام مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأحاطت المجموعة علما بالمعلومات الإضافية التي قدمتها الأمانة في الوثيقة WO/PBC/33/12. واختتمت المجموعة بالإشارة إلى أن أعضائها على استعداد للاستماع إلى الدول الأعضاء الأخرى والمجموعات الإقليمية، وأعربت عن تطلعها إلى أن تنظر اللجنة بإيجابية في دعوة الويبو للانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

299. وشكر وفد جنوب أفريقيا، متحدثًا باسم المجموعة الأفريقية، نائب الرئيس وأعرب عن امتنانه للأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/33/12 وعرضها. وأعربت المجموعة عن تقديرها للتواصل النشط للأمانة مع أمانة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي، من أجل الحصول على معلومات كافية لتمكين اللجنة من اتخاذ قرار مستنير بشأن عضوية الويبو في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وبعد أن قامت المجموعة بتقييم المعلومات المقدمة خلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، وتلك المقدمة خلال هذه الدورة، أعربت عن اعتقادها أن اللجنة كانت في وضع يمكنها من تقديم توصية إيجابية إلى الجمعية العامة للويبو لقبول دعوة الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وذكرت المجموعة أن قدرة الملكية الفكرية على المساهمة في النمو والتنمية في الدول الأعضاء، وفي أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، لا تزال غير معروفة أو مفهومة بما فيه الكفاية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للشراكة التي قد تبنيها الويبو مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من خلال نظام المنسقين المقيمين، أن توفر منصة مهمة لتعزيز إدراج استراتيجيات الملكية الفكرية في الخطط الإنمائية للدول الأعضاء. ويتماشى الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مع الركائز الاستراتيجية على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2022-2026، ولا سيما الركيزة الاستراتيجية 1 – الوصول إلى كل أرجاء العالم من أجل شرح إمكانيات الملكية الفكرية في تحسين حياة الجميع في كل مكان؛ والركيزة الاستراتيجية 4 – دعم الحكومات والشركات والمجتمعات المحلية والأفراد لاستخدام الملكية الفكرية كأداة للنمو والتنمية المستدامة. وتعتقد المجموعة أن فوائد انضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تفوق التكاليف المالية التي تم تحديدها. وذكر الوفد الملاحظة التي أبدتها الأمانة في التقرير والتي تشير إلى أنه من خلال الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يمكن خلق فرص جديدة لبناء الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة في المجالات أو المشاريع المهمة بالنسبة للأطراف المعنية وذلك لضمان التكامل في العمل وتعزيز تنفيذ البرنامج إذا أمكن. وضمن هذا الإطار، سترسّخ الويبو موقعها داخل أسرة الأمم المتحدة ومع السلطات الوطنية كوكالة رائدة في المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية وتعزّز مكانتها في مجال السياسات الخاصة بالملكية الفكرية (وقد وافقت على هذه الملاحظة). وستدعم المجموعة انضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ويمكن للويبو أن تقدم خبرتها الفريدة إلى هذه المنظومة وأن تستفيد أيضًا من خبرة وكالات الأمم المتحدة الأخرى. واختتمت المجموعة بتوجيه الشكر للأمانة مرة أخرى على جهودها وعلى إعداد التقرير.

300. وأعرب وفد الصين عن سروره لأن نائب الرئيس يترأس الاجتماع مرة أخرى. وشكر الوفد الأمانة على التقرير عملاً بقرار الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، وعلى مواصلة التواصل مع مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي. وشكر الوفد الأمانة على عرض الوثيقة PBC/WO/33/12 وأعرب عن امتنانه للمعلومات الإضافية المقدمة في 13 سبتمبر 2021 في وثيقة الأسئلة والأجوبة PBC/WO/33/Q&A. ويعتقد الوفد أن الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لن يسمح فقط للويبو بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة، ولكنه سيساعد أيضًا على إبراز عمل المنظمة والملكية الفكرية بين المزيد من الدول الأعضاء وداخل منظومة الأمم المتحدة ككل. ومن شأن الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن يعزز مكانة المنظمة كوكالة رئيسية تابعة للأمم المتحدة مسؤولة عن شؤون الملكية الفكرية في أسرة الأمم المتحدة، مما يجعلها في موقع أفضل وأكثر موثوقية لصياغة السياسات عالمية للملكية الفكرية. ويتفق هذا الأمر مع الرؤية والرسالة المنصوص عليهما في الخطة الإستراتيجية المتوسطة الأجل 2022-2026، ولا سيما ركائزها الاستراتيجية 1.1 و2.4 و3.3 و4.1 و4.2، ولذلك، يؤيد الوفد عضوية الويبو في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقال الوفد إنه بعد انضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ستضطلع المنظمة بعدد كبير من أنشطة ومشاريع المساعدة الإنمائية المرتبطة بالبراءات والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية، ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. واقترح الوفد أن تقوم المنظمة بتوسيع نطاق نفقاتها الإنمائية وأن تخصص مبالغ معقولة من الأموال لمختلف إدارات الويبو للعمل الانمائي. ويجب أن يتم تخصيص الأموال لأنشطة ومشاريع محددة، لتعزيز فرص نجاح هذه المشاريع التي ستنفذ في البلدان والمناطق المستفيدة.

301. وشكر وفد جورجيا، متحدثًا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق، الأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/33/12، عضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، على النحو المطلوب في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية وعلى العرض التقديمي. وقالت المجموعة إن الوثيقة قدمت مزيدًا من المعلومات حول انضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وحول أثر هذه العضوية على العمل الإنمائي للويبو والتحديات التي تواجهها في هذا المجال. وكما هو مبين في الوثيقة WO/PBC/33/12، فإن الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قد يؤدي إلى تعزيز الوعي بأهمية الملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تساعد عضوية الويبو في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على إبراز عمل الويبو على صعيد منظومة الأمم المتحدة والسلطات الوطنية. واختتمت المجموعة بالإعلان عن تأييدها لانضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

302. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية نائب الرئيس وذكر أنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء. ثم شكر الوفد الأمانة على توفير معلومات محدثة حول المناقشات التي جرت مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والأثر المحتمل لانضمام الويبو إلى المجموعة، وأعرب عن امتنانه لتقديم الوثائق. وقال الوفد إنه لا يزال يساوره القلق بشأن أثر الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على تطوير الويبو لسياسات الملكية الفكرية. وفي حال وجود اختلافات بين وجهات النظر حول سياسات الملكية الفكرية، فكيف سيتم التعامل معها؟ ومن جهة أخرى، أشار الوفد إلى أنه لا يمكن أن يدعم انضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلا في حال وضع شروط لإعداد تقارير معينة تسمح بتحديد أثر عضوية الويبو بشكل كامل. وكما ذكر المنسق الإقليمي للمجموعة باء، طُلب من الويبو تقديم تقارير سنوية إلى لجنة البرنامج والميزانية بشأن العمل المنفذ من الويبو ضمن إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وما يرتبط بذلك من إنجازات وتحديات وآثار على عملية وضع السياسات.

303. وشكر وفد اليابان نائب الرئيس وأيد البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة المحترم باسم المجموعة باء. وشكر الوفد الأمانة على التوضيحات وأثنى على عملها الجاد في إعداد وثيقة العمل WO/PBC/33/12، وعلى تقديم إجابات مفصلة للعديد من الأسئلة الواردة في الوثيقة WO/PBC/33/Q&A. وقدمت تلك الوثائق شرحا واضحا لأثر عضوية الويبو في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على عمل الويبو الإنمائي. ويعتقد الوفد أنه من المهم أن تساهم الويبو بشكل أكبر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن تعزز تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ولذلك، أعرب الوفد عن تأييده لقبول الويبو للدعوة للانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. واختتم الوفد كلمته بالقول إنه يأمل في أن تستخدم الويبو بشكل استباقي نظام المنسقين المقيمين لجعل أنشطة التنمية أكثر فعالية وتعزيز التعاون في تنفيذها.

304. وأيد وفد إندونيسيا البيان الذي أدلى به وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. ورحب الوفد بمواصلة الأمانة العمل مع مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي، بناءً على طلب الدول الأعضاء في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، للتوسع في تقييم أثر عضوية الويبو في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على عمل الويبو. ولاحظ الوفد أنه على الرغم من أن الويبو لم تصبح بعد عضوا في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، تعاونت الويبو مع كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك دليل إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في الجزائر، والذي كان الأداة الرئيسية للتخطيط للمساعدة الإنمائية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ولاحظ الوفد أيضا بأن الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لا يعني أن الويبو ستصبح تلقائيا عضوا في جميع وحداتها أو في الفرق القطرية للأمم المتحدة في البلدان والأقاليم. وستتمتع الويبو بحرية تحديد الفرق القطرية للأمم المتحدة التي ستنضم إليها على أساس برنامج عمل المنظمة وأولوياتها. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، رأى الوفد أن الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من شأنه أن يعزز عمل الويبو ضمن أسرة الأمم المتحدة، وذلك في سبيل تنفيذ خطة التنمية

المستدامة لعام 2030. وبالإضافة إلى ذلك، أيد الوفد في الرأي المتمثل بأنه سيتم إبراز عمل الويبو على صعيد منظومة الأمم المتحدة والسلطات الوطنية. وفي الختام، حث الوفد الويبو مرة أخرى على أن تصبح عضوا في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أقرب وقت ممكن، وأعرب عن أمله بمداولات إيجابية في دورة لجنة البرنامج والميزانية بشأن هذا الموضوع.

305. وشكر وفد الاتحاد الروسي نائب الرئيس وأعرب عن امتنانه للأمانة على الوثائق التي أعدتها بشأن مسألة عضوية الويبو في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وعلى المشاورات التي أجريت قبل دورة لجنة البرنامج والميزانية. وأعرب الوفد عن شكره بشكل خاص لعرض الأمانة للوثيقة WO/PBC/33/12، عضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأكد الوفد أنه ملتزم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال إنه مستعد أيضا للتعاون بطريقة بناءة مع شركائه ومع المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية. وكان الهدف الرئيسي هو تحديد مجموعة من القرارات التي ينبغي اتخاذها لصالح المجتمع الدولي بأسره، والتي من شأنها دفع المجتمع الدولي باتجاه تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأشار الوفد إلى أنه درس بعناية المعلومات الواردة في الوثيقة WO/PBC/33/12 وفي وثيقة الأسئلة والأجوبة WO/PBC/33/Q&A. وكان لديه بعض الأسئلة الأساسية، وهي: 1) كيف تنظر الأمانة إلى آفاق عمل الويبو في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؟ 2) ما هو شكل التعاون مع المنسقين المقيمين؟ كيف يمكن مراعاة ذلك مع الأخذ في الاعتبار التواجد المحدود للويبو في الميدان علما بأن مهام المنظمة ترتبط بشكل أساسي بالمسائل القانونية المتخصصة. ولاحظ الوفد أن الفقرة 16 من الوثيقة WO/PBC/33/12 تشير إلى أن الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يتطلب قدرًا كبيرًا من العمل التنسيقي وأن ذلك سيشمل التخطيط للأنشطة وتقديم التقارير. وطلب الوفد أن توضح الأمانة كيف تخطط لإدارة حجم العمل. على سبيل المثال، هل سيتم إنشاء مكاتب أو أقسام جديدة عند انضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؟ وفقًا لما فهمه الوفد من الوثيقة WO/PBC/33/Q&A المعمول بها حاليًا، كان هناك مكتب للتنسيق، وقد يرتبط ذلك بالوكالة المحددة لمنظومة الأمم المتحدة، وسيعتمد أيضًا على حجم أموال المانحين، والطريقة المعتمدة لمنح الأموال. وطلبت المجموعة مزيدًا من التوضيحات حول إذا كانت الويبو قد وضعت شروط مالية وطلبت الحصول على معلومات محددة للانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وإذا كانت هناك عواقب مالية على أموال الدول المانحة.

306. وشكر وفد المكسيك نائب رئيس لجنة البرنامج والميزانية واغتنم الفرصة للتعبير عن امتنانه للأمانة على المعلومات المقدمة في عرض عضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بعد ظهر ذلك اليوم. واغتنم الوفد الفرصة للتأكيد على أن انضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يمثل خطوة طبيعية ومبررة. فالتنمية المستدامة، في نهاية المطاف، هي أحد أهداف السياسيات الرئيسية وجداول أعمال منظومة الأمم المتحدة حاليا ولها آثار على المستقبل. وأشار الوفد إلى وجود بعض الآثار التقنية الواضحة على عمل المنظمة. واختتم الوفد بالقول إنه يؤيد القرار ويرغب بالحصول على آخر المستجدات بشأن انضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

307. وشكرت الأمانة الوفود المحترمة على اهتمامها بالوثيقة الخاصة بعضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وكانت الأمانة قد أشارت إلى وجود إجماع حول انضمام للويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ورغم ذلك، كان لدى بعض الدول الأعضاء بعض الشروط لقبول دعوة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولذلك، ذكرت الأمانة الوفود التي قدمت تعليقاتها وهي: وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء، ووفد جنوب إفريقيا باسم المجموعة الأفريقية، ووفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، ووفد جورجيا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق، ووفود الصين وإندونيسيا واليابان والمكسيك والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. وقالت الأمانة إنها لا تحتاج إلى تكرار المواقف المختلفة للدول الأعضاء، ورغم ذلك، فإنها تقدر تأييدها لعضوية الويبو في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وذكرت الأمانة بعد ذلك أن ثلاث دول أعضاء عبّرت عن مشاكل أو شروط محددة مرتبطة بعضوية الويبو، وشرعت الأمانة في الرد على الشرط الأول لوفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء. فقد ذكرت المجموعة باء أنها تؤيد انضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ولكنها تريد التأكد من أن الأمانة ستقدم تقارير سنوية إلى لجنة البرنامج والميزانية بشأن الخبرات المكتسبة والتحديات التي تواجهها والمشاكل التي نشأت نتيجة انضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأيد هذا الشرط أيضًا وفد الولايات المتحدة الأمريكية الذي طلب أيضًا تقديم تقارير سنوية إلى لجنة البرنامج والميزانية ستساعد اللجنة على فهم كيفية سير عضوية الويبو. وشارك وفد المكسيك الرأي نفسه.

308. ورداً على سؤال من وفد الاتحاد الروسي بشأن الفقرة 16 من الوثيقة التي قُدمت إلى لجنة البرنامج والميزانية، أوضحت الأمانة أن الويبو لديها خبرة في العمل مع منظومة الأمم المتحدة على مسائل مختلفة ومن بينها، على سبيل المثال، تلك المتعلقة باللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة والشبكات التابعة لها. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الويبو تقدم تقارير عن أنشطة مختلفة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة من خلال مكعب بيانات الأمم المتحدة (Data Cube). وبناءً على تلك الخبرات، تعتقد الأمانة أنه سيكون هناك عمل تنسيقي خلال تكيف الويبو مع متطلبات العمل وإعداد التقارير التي يمكن أن تنشأ نتيجة كونها عضوًا في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ولن يُعرف التأثير الكامل لعضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلا بعد انضمام الويبو بالفعل والبدء في اكتساب بعض الخبرات. وأشارت الأمانة إلى أن مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بحد ذاتها كانت كيانًا جديدًا نسبيًا، تم إنشاؤه مؤخرًا، ولا يزال العمل عليها جارياً. ومع ذلك، تعتقد الأمانة أن الدول الأعضاء تدرك جيدا أنه إذا انضمت الويبو فستحصل المنظمة على معلومات وخبرات إضافية. ولكن سيحدث ذلك بناءً على الشروط المفروضة على انضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتي تتمثل في تقديم تقارير سنوية إلى لجنة البرنامج والميزانية. وأشارت الأمانة إلى

استعداد الويبو للامتثال لجميع الشروط، لأن عضويتها ستسهل امكانية حصول الأمانة على المعلومات لإعداد التقارير وتقديمها إلى الدول الأعضاء. وعندئذ يمكن للدول الأعضاء أن تقرر إذا كانت عضوية المنظمة تساعدها في أداء وظائفها وكيف. وفيما يتعلق بطريقة إعداد وتقديم التقارير، ذكرت الأمانة أنها ستوضح النهج التي ينبغي اتباعها لاستيفاء التزامات إعداد التقارير، ويمكن أن يتم ذلك مباشرة من خلال لجنة البرنامج والميزانية أو من خلال آليات أخرى ستشرحها الأمانة للدول الأعضاء.

309. وفيما يتعلق بمسألة عمل الويبو في بلد معين، أوضحت الأمانة أن ذلك سيعتمد على الدول الأعضاء التي أعربت عن اهتمامها بإدراج قضايا الملكية الفكرية في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وأوضحت الأمانة أن الويبو لن تقدم طلبات للعمل في بلدان معينة، لكن ينبغي أن تعلن الدول الأعضاء أنها مهتمة بعمل الويبو بشأن قضايا محددة تتعلق بالملكية الفكرية والتنمية. وتعتقد الأمانة أنه لن تكون قادرة في هذه المرحلة على تقديم معلومات محددة بشأن أثر عضوية الويبو في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على الدول الأعضاء، وتعتبر هذا الأمر سابق لأوانه. ويوفر التقرير معلومات مبدئية حول هذا الأثر. وأكدت الأمانة للدول الأعضاء أنه من خلال التقارير التي هي ملزمة بإعدادها، ستزود الدول الأعضاء بالمعلومات الضرورية حول تجربة الويبو في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة سنويًا، وفقا لما سيتم الاتفاق عليه مع هذه الدول. وستساعد هذه المعلومات الدول الأعضاء على اتخاذ أي قرارات إضافية قد تكون ضرورية في حينها.

310. وفيما يتعلق بطلب تقديم التقارير السنوية، أوضحت الأمانة أنها أمضت بالفعل قدرا كبيرا من الوقت في تبسيط التقارير التي تقدمها إلى اللجنة. وقد تم دمج المعلومات الواردة في التقارير المالية وتقارير الأداء في تقرير أداء الويبو ويدرك بعض أعضاء اللجنة الذين امضوا فترة لا باس بها من الوقت فيها ذلك جيدا. واقترحت الأمانة على اللجنة أن يتم دمج التقارير السنوية، من خلال مرفق أو قسم مخصص، في تقرير أداء الويبو.

311. ورداً على تعليق وفد الاتحاد الروسي بشأن ضريبة الواحد في المائة وآثارها العملية، أوضحت الأمانة أنها تعتقد أن اللجنة لديها كل المعلومات المطلوبة حول أثر الضريبة وكيفية تقييمها، وذلك بالاستناد إلى تجربة سابقة تم خلالها تطبيق ضريبة الواحد في المائة في إحدى أكبر وكالات الأمم المتحدة. وأوضحت الأمانة أنها كانت عملية تشاورية مكثفة، والتي سيتم القيام بها خلال المفاوضات بشأن الاتفاقات. وكانت هناك قائمة تحقق مفصلة وواضحة جدا. ولذلك، ستتاح للدول الأعضاء التي كانت تتفاوض بشأن تلك الاتفاقات الفرصة لمعرفة ما يتم تقييمه، وستتم مناقشة هذا الأمر. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن إبرام مذكرة التفاهم دون الاتفاق على ضريبة الواحد في المائة. وعلاوة على ذلك، تتضمن وثيقة الأسئلة والأجوبة WO/PBC/33/Q&A خيارين: 1) تقوم الوكالة بإدارة دفع الضريبة، أو 2) دفع الضريبة بشكل مباشر، من المصدر، وستجري الدول الأعضاء مناقشات مع مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي بشأن هذا الموضوع. وفيما يتعلق بخيار إدارة الوكالة لدفع الضريبة، تعتقد الأمانة أنها تملك التعليمات الصحيحة من مكتب التنسيق الانمائي حول كيفية تطبيق الضريبة والاستثناءات. وسيتم إجراء عملية تشاور مع الدول الأعضاء لضمان الشفافية في تطبيق ضريبة الواحد في المائة. وأكدت الأمانة للدول الأعضاء أن العملية كانت وستكون شفافة للغاية وتشاورية.

312. وشكر نائب الرئيس الأمانة على شرحها وفتح المجال لمزيد من التعليقات.

313. وشكر وفد الاتحاد الروسي نائب الرئيس ثم شكر الأمانة على التوضيحات المتعلقة بعضوية الويبو في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وطلب الوفد إجابة على السؤال المتعلق بالآثار المترتبة على الموظفين وبمسؤوليات الموارد البشرية نتيجة انضمام المنظمة إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

314. وردت الأمانة على وفد الاتحاد الروسي بالقول إنها لم تحدد حتى الآن أي آثار إضافية على الموارد البشرية في حال الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وذكرت أن هذه العملية ستتم بشكل تدريجي بمجرد الموافقة على عضوية الويبو وستفهم الأمانة مع مرور الوقت كيف تسير الأمور. وأوضحت الأمانة أيضًا أنها كانت تتشاور مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولكن بحسب علمها لم يتم تحديد اي آثار على الموارد البشرية حتى الآن. وأشارت الأمانة إلى أن مساهمة الدول الأعضاء تم تناولها في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، وتبلغ المساهمة النصف سنوية 400000 فرنك سويسري، والتي ستكون من الموارد غير المتعلقة بالموظفين.

315. وشكر وفد الصين نائب الرئيس على الكلمة وأعرب عن امتنانه للأمانة على التوضيحات المقدمة بشأن البند 13 من جدول الأعمال، عضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأكد الوفد أنه كما ذُكر من قبل، بما أن الويبو هي وكالة تابعة للأمم المتحدة متخصصة في الملكية الفكرية، ينبغي أن تضطلع المنظمة بالأعمال المتعلقة بالملكية الفكرية عند انضمامها إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وفي الختام، ذكر الوفد انه ينبغي أن تواصل المنظمة ولايتها في مجال الملكية الفكرية بعد انضمامها إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

316. وقالت الأمانة إنها ستقدم معلومات إضافية على ردها الأولي على سؤال وفد الاتحاد الروسي. وأوضحت الأمانة أنه بعد انضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة سيتم استخدام موارد المنظمة الحالية للعمل على المسائل الناجمة عن ذلك، وهذه الموارد محددة في برنامج العمل والميزانية الذي يتم العمل حاليا على الموافقة عليه وعلى تقديم توصية بشأنه إلى الجمعية العامة. ثم أشارت الأمانة إلى أنه نظرا إلى الطابع المتعدد القطاعات لعضوية الويبو في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، سيكون من

دواعي سرور الأمانة إنشاء فريق متخصص ليستفسر بوضوح عن كل قطاع في المنظمة إذا دعت الحاجة في مرحلة لاحقة. ويمكن لهذا الفريق أن يقيّم الحاجة إلى موارد إضافية وأن يطلع الدول الأعضاء بنتائج تقييمه. والنقطة الأساسية التي تريد أن توضّحها الأمانة هي أنه من خلال التزامات الإبلاغ التي وضعتها الدول الأعضاء كشرط لانضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ستكون الأمانة قادرة دائمًا على العودة إلى الدول الأعضاء بشأن الحاجة إلى الموارد في المستقبل.

317. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء. وذكر الوفد أن مسألة شكل التقرير لم تكن بنفس أهمية محتوى التقرير الذي سيوفر المعلومات الضرورية بمستوى كافٍ من التفاصيل ليتمكن الوفد من اتخاذ قرار بشأن استمرار الويبو في عضويتها في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وفضل الوفد إعداد تقريرًا منفصلاً، لكنه طلب من الأمانة البت في هذه المسألة وفقا لما تراه مناسبًا.

318. وشكر نائب الرئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية على تعليقاته. وأشار نائب الرئيس إلى أن وفد الولايات المتحدة قد طلب من الأمانة اختيار الشكل المناسب للتقرير بشأن عضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والأهم من ذلك هو تلقي التقرير. وقبل قراءة فقرة القرار الخاصة ببند جدول الأعمال، فتح نائب الرئيس الباب لمزيد من الطلبات لأخذ الكلمة.

319. وقال وفد جنوب أفريقيا، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، إنه لا ينوي تأخير المناقشة أكثر من ذلك، وأعرب عن ثقته في قرار الجمعية العامة بشأن توصية لجنة البرنامج والميزانية بانضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وفي حال اعتماد الجمعية العامة للتوصية، ستقدم أمانة الويبو تقريرًا سنويًا. واختتمت المجموعة بقولها إنها واثقة من أن الأمانة سوف تتوصل إلى النص المناسب للتوصية التي ستقدمها إلى الجمعية العامة.

320. وقال نائب الرئيس إن الأمانة أحاطت علما بالتعديل المقترح على فقرة القرار للبند 13 من جدول الأعمال: استبدال عبارة "... وطلبت ..." بعبارة "... والطلب ...". ثم سأل نائب الرئيس إذا كانت هناك أي طلبات أخرى لأخذ الكلمة، ونظرا لعدم وجود أي طلب تم اعتماد فقرة القرار للبند 13 من جدول الأعمال وأغلق البند.

321. واعتمدت لجنة البرنامج والميزانية جدول الأعمال (الوثيقة WO/PBC/33/12):

322. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بقبول دعوة الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والطلب من الأمانة الإبلاغ سنوياً في تقرير أداء الويبو عن تنفيذ عضوية الويبو في تلك المجموعة وما يرتبط بذلك من إنجازات وتحديات وآثار على عملية وضع السياسات.

البند 14 من جدول الأعمال تحديث عن وضع وتقدم مساهمات الدول الأعضاء بشأن آرائها حول إعداد مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021

323. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/PBC/33/13 وAdd WO/PBC/33/13.

324. وافتتح الرئيس المناقشات حول البند 14 من جدول الأعمال، "تحديث عن وضع وتقدم مساهمات الدول الأعضاء بشأن آرائها حول إعداد مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021". بعد المناقشات التي جرت حول البند 10 من جدول الأعمال، "مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021" خلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، أحاطت اللجنة علما بالمداخلات التي تهدف إلى وضع مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية، وطلبت من الأمانة دعوة جميع الدول الأعضاء المهتمة إلى إرسال آرائها كتابةً بشأن إعداد المواصفات وتقديم تحديث عن وضع وتقدم مساهمات الدول الأعضاء خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية لمزيد من المناقشة والبحث. وأشار الرئيس إلى أن الأمانة قد أرسلت التعميم رقم 4078 في 30 يوليو 2021، لدعوة جميع الدول الأعضاء المهتمة إلى إرسال آرائها كتابةً بشأن إعداد المواصفات. وتلقت الأمانة اقتراحات من البلدان التالية بحلول 27 أغسطس: شيلي والبرازيل وجمهورية كوريا واليابان وباكستان والمجموعة باء وسلوفينيا والاتحاد الروسي. وقد تم جمع هذه الاقتراحات وإدراجها في مرفق الوثيقة WO/PBC/33/13. وقدمت بعض الدول الأعضاء اقتراحاتها بعد الموعد النهائي المحدد في 27 أغسطس وتم أيضا إضافتها إلى مرفق الوثيقة WO/PBC/33/13. وأشار الرئيس إلى حصول مشاورات غير رسمية حول هذا الموضوع وكان من المهم للغاية تقييم وجهات النظر المختلفة. وستتاح الفرصة للجنة البرنامج والميزانية للنظر في تلك المساهمات بمزيد من التفصيل. وشكر الرئيس الوفود التي شاركت في المشاورات غير الرسمية التي جرت يوم الجمعة قبل الجلسة العامة. وكانت تلك المشاورات غير الرسمية مفيدة للغاية من أجل تبادل الأفكار وتسهيل العمل على البند. ثم أعطى الرئيس الكلمة لرئيس قطاع التنمية الإقليمية والوطنية.

325. وذكرت الأمانة أن مسألة مكاتب الويبو الخارجية قد نوقشت من قبل الدول الأعضاء لعدة سنوات. والموضوع المطروح على الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية هو إعداد المواصفات. وكانت المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء مؤشرا قويا على

ضرورة قيام الدول الأعضاء بمناقشة تفاصيل المواصفات، وقد بدأت هذه المناقشات منذ فترة. وأشارت الأمانة إلى أن إعداد المواصفات كانت عملية تقودها الدول الأعضاء. ورغم اختلاف أشكال مساهمات الدول الأعضاء، فإن الأسئلة الرئيسية التي تطرقوا اليها هي: ما هي العملية التي ينبغي اتباعها لإعداد المواصفات؟ من هو الكيان المسؤول عن إجراء التقييمات؟ ما هو شكل مواصفات التقييم؟ ما هو الجدول الزمني المحتمل لإعداد المواصفات وإجراء التقييم؟ ما هو الغرض من التقييمات؟ وذكرت الأمانة أن المساهمات حددت بشكل واضح بعض المجالات التي يبدو أن هناك تقارب فيها، ولكن في بعض المجالات الأخرى، قدمت الدول الأعضاء آراء وأجوبة مختلفة على الأسئلة المذكورة أعلاه. وكانت مجالات التقارب والاختلاف في المساهمات واضحة. وأكدت الأمانة أن هذه المسألة تتم مناقشتها بين الدول الأعضاء منذ عدة سنوات. وأشارت إلى أنها مستعدة لمواصلة دعم وتسهيل المناقشات حول هذه المسألة بأي طريقة تراها الدول الأعضاء مناسبة.

326. وتحدث وفد بيلاروس باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وشكر الأمانة على البيان المقدم من قبلها وذكر أنه سيرد على القضايا التي أثارتها الأمانة. وشكرت المجموعة الدول الأعضاء على تقديم تعليقاتها على مواصفات مكاتب الويبو الخارجية وشكرت الأمانة على الوثيقة التي تلخص مواقف البلدان. ورأت المجموعة أنه من الحكمة وضع مشروع متوازن للمواصفات يأخذ في الاعتبار الاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء ومواقف البلدان التي لديها مكتب خارجي للويبو. وقد فهمت المجموعة ولاحظت أن هناك حاجة إلى اعتماد نهج مرن يأخذ في الاعتبار احتياجات المكاتب وأنشطة البلدان وأولوياتها والأولويات الإقليمية. وتعتقد المجموعة أنه، لإعداد المواصفات، من الممكن الاستناد إلى المبادئ المحددة في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2022-2026، والمبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية، وبرنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022. فقد حصلت هذه الوثائق على موافقة الوفود وهي تحتوي على مؤشرات وأهداف اتفقت عليها الدول. ورأت المجموعة أنه من الحكمة إجراء التقييم. وذكرت المجموعة أن فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم هو فريق يتمتع بالاستقلالية وأنشطته لقيت ترحيبا كبيرا من قبل المدقق الخارجي والدول الأعضاء. وأعربت المجموعة عن استعدادها لمواصلة العمل مع الأمانة على مشروع المواصفات.

327. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء، وشكر الأمانة والدول الأعضاء التي قدمت آرائها التي تحتوي على معلومات قيمة ومفيدة جدا لهذه العملية. وشددت المجموعة على أن تقييم مكاتب الويبو الخارجية ينبغي أن يستند إلى المبادئ والأهداف العامة الأساسية، ولا سيما الاستقلالية والشفافية. واشارت المجموعة إلى أن قواعد ومعايير التقييم الخاصة بفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم يمكن أن تشكّل نقطة انطلاق منطقية لإعداد المواصفات. وينبغي أن يكون التقييم غير متحيز وموحد وشفاف لتقديم تقييم فعال وخاضع للمساءلة وغني بالمعلومات للدول الأعضاء. ولتحقيق هذا الهدف، تعتبر المجموعة أنه من المهم للغاية أن يتم إجراء التقييم بطريقة مستقلة تماما. وفيما يتعلق بالخطوات التالية، تعتقد المجموعة أن أفضل طريقة للمضي قدمًا هي أن تطلب الدول الأعضاء من الأمانة تقديم مشروع المواصفات قبل أربعة أشهر على الأقل من الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية للسماح للدول الأعضاء بدراسته بشكل كامل واتخاذ قرار مستنير خلال هذه الدورة. وتعتبر المجموعة أن شعبة الرقابة الداخلية للويبو هي الخيار الأفضل لإعداد مشروع المواصفات.

328. وشكر وفد بنغلاديش، متحدثا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، الأمانة على تقديم البند. ولطالما شددت المجموعة على أن عملية إعداد مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021 هي عملية تقودها الدول الأعضاء. وشكرت المجموعة الدول الأعضاء على موافقتها في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية على البدء بإعداد المواصفات، وأعربت عن تقديرها لإطلاق الأمانة للعملية من خلال السعي للحصول على المساهمات بشأن هذا الموضوع من الدول الأعضاء. وأحاطت المجموعة علما بالآراء والمساهمات المقدمة، وأعربت عن استعدادها للمشاركة في مناقشة بناءة حول هذه المسألة.

329. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشكر الدول الأعضاء التي أعربت عن آرائها بشأن إعداد مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية وشكر الأمانة على تجميع هذه الآراء وعرضها. وكررت المجموعة البيان الذي ادلته في ختام الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية بأن الأداء الجيد لتلك المكاتب وعملها الفعال والمنظم بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2022-2026 وبرنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022، هو أمر مهم جدا. وفي هذا السياق، تعتقد المجموعة أن عملية إعداد المواصفات هذه تشكل فرصة لتحسين وتعزيز دور هذه المكاتب على أساس تقييم يلتزم بالمبادئ التالية: أن يتم تنفيذه بواسطة كيان مستقل عن الويبو؛ وأن يتم تنفيذه بالمشاركة مع المكاتب والدول المضيفة لتلك المكاتب؛ وأن يحتوي التقييم على مؤشرات ومعايير تقييم موحدة لجميع المكاتب؛ وأن تحتوي النتائج على اقتراحات وتوصيات للتقييم المقبل؛ وأن يحتوي التقييم على مؤشرات تتبع ونتائج الأنشطة الجارية.

330. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وشكر الأمانة على تجميع آراء الدول الأعضاء بشأن إعداد مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021 ولتقديم البند. وأعربت المجموعة عن تقديرها للدول الأعضاء التي قدمت مساهماتها لأنها ستساعد بالتأكيد لجنة البرنامج والميزانية في احراز التقدم في هذا الموضوع المهم. وتعلق المجموعة أهمية كبيرة على مكاتب الويبو الخارجية، إذ تستضيف أفريقيا مكتبين في الجزائر ونيجيريا. وفي هذا الصدد، أشارت المجموعة إلى أنها ذكرت عدة مرات أن عملية إعداد المواصفات والتقييم اللاحق للمكاتب الخارجية هي عملية يجب أن تقودها الدول الأعضاء في حين توفر الأمانة الدعم التقني. وفي هذا الصدد، أعربت المجموعة عن ارتياحها لأن الخطوة الأولى المتمثلة بتقديم المساهمات تمت بالفعل بتوجيه من الدول الأعضاء. وكررت المجموعة أن مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية يجب أن تكون متوازنة وشفافة وعادلة، وأن التقييم يجب أن

يتم بالتشاور مع البلدان المضيفة. وتجدر الملاحظة أن المكاتب الخارجية المنتشرة في مناطق مختلفة تتمتع بخصائص فريدة إذ يختلف مستوى النمو بين مكتب وآخر، وهي لا تملك نفس الموارد ونفس عدد سنوات الخبرة. ويجب أخذ هذا الأمر في الاعتبار عند إعداد المواصفات وعند إجراء التقييم. وقد سلطت المجموعة الضوء على تلك النقاط في مداخلاتها السابقة. وتعتبر المجموعة انه من المهم أن تبدأ العملية الفعلية لإعداد المواصفات في أقرب وقت ممكن للسماح للدول الأعضاء بالحصول على المسودة الأولى للمواصفات لتتمكن من النظر فيها بشكل كافٍ قبل الدورة الرابعة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وأشارت المجموعة إلى أنه من المتوقع إنجاز مواصفات التقييم خلال عام 2021. وعلى الرغم من أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تعطيل الجداول الزمنية المتفق عليها، يجب أن تتجنب لجنة البرنامج والميزانية أي تأخير آخر غير ضروري. وأعربت المجموعة عن استعدادها للعمل بشكل وثيق مع جميع الأطراف لإحراز التقدم في هذه المسألة.

331. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق، وشكر الأمانة على إعداد تحديث عن وضع وتقدم مساهمات الدول الأعضاء بشأن آرائها حول إعداد مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021. وشكرت المجموعة الدول الأعضاء والمجموعة باء على مساهماتها. وشكرت المجموعة الأمانة لتقديم هذا البند. وكان افتتاح مكاتب خارجية جديدة للويبو على جدول أعمال المنظمة لعدة سنوات وكان موضوع مفاوضات مطولة بين الدول الأعضاء. وتعتقد المجموعة أن تقييم مكاتب الويبو الخارجية يجب أن يتم بطريقة شفافة ومستقلة وموضوعية للغاية. وينبغي أن تلعب الأمانة دور حيوي في صياغة المواصفات نظرا لخبرتها الواسعة. وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى إطلاق مبادرات جديدة وملموسة في هذا الاتجاه. وذكرت المجموعة أنه يمكن الاعتماد عليها لدعم الأمانة خلال هذه العملية وأعربت عن تطلعها إلى العمل بشكل مثمر وبناء في هذا المجال.

332. وشكر وفد الصين الأمانة على تقديم البند. وأشار إلى أنه يعلق أهمية كبيرة على تقييم مكاتب الويبو الخارجية. ولقد تأخرت عملية التقييم بسبب التأثير غير المسبوق لجائحة كوفيد-19. وسيتطلب هذا التقييم تعاونًا أقوى بين الأمانة والدول الأعضاء لتتمكنا من تنفيذه معا بشكل سلس. وشكر الوفد الوفود التي قدمت تعليقات مكتوبة بشأن المواصفات. وشكر ايضا وفد الاتحاد الروسي لقيادة عملية صياغة وثائق مناقشة التقييم وللتشاور على نطاق واسع مع الدول الأعضاء، بما في ذلك الصين. وأعرب الوفد عن استعداده للمشاركة بشكل بناء والبقاء على اتصال مع مختلف الأطراف بشأن هذه المسألة. ولم يكن تقييم المكاتب الخارجية مسألة داخلية للويبو فحسب، بل كان أيضا موضوعا مهما للعديد من الدول الأعضاء. وشدد الوفد على أن التقييم يجب أن يأخذ في الاعتبار تعليقات واقتراحات الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المضيفة للمكاتب الخارجية. ولا ينبغي أن تكون مؤشرات التقييم ومؤشرات الأداء اللاحقة للتقييم موحدة فحسب، بل يجب أن تأخذ أيضًا في الاعتبار خصوصيات البلدان المضيفة المستهدفة لتجنب اتباع نهج واحد للجميع.

333. وأشار وفد البرازيل إلى المساهمة التي قدمها بشأن إعداد مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021. وشكل عام، يعتقد الوفد أن إجراء تقييم جيد لشبكة المكاتب الخارجية للويبو يمكن أن يضيف قيمة إلى عمل المكاتب وأن يحسّن الخدمات التي تقدمها. وفيما يتعلق بالجوانب العملية للمواصفات، أعرب الوفد عن اعتقاده أن الأمانة لديها الخبرة اللازمة لتقديم المسودة الأولى للوثيقة بناءً على التعليقات والآراء التي قدمتها الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالجهة التي ينبغي أن تنفذ التقييم، يعتقد الوفد أنه سيكون من الأفضل إجراء تقييم داخلي وخارجي. فقد تكمّل هاتان العمليتان بعضهما البعض وتوفر نظرة أوضح وأوسع نطاقا للمسائل التي يجب أن تتطلع عليها الدول الأعضاء. ولإجراء مثل هذه التقييمات، كان من المهم جدا الاستماع إلى آراء المكاتب الخارجية الحالية وإعطائها فرصة للمساهمة فيها وتقديم الاقتراحات حول كيفية تحسين عملها وتعزيز نطاق أنشطتها في نهاية المطاف. وذلك بهدف تعزيز كفاءة وفعالية برنامج العمل والميزانية بطريقة منسقة ومتكاملة مع العمليات في المقر الرئيسي للويبو. وعلى الرغم من أن الوفد يرى أهمية تحديد مجموعة موحدة من المعايير الموضوعية للتقييم، فقد فهم الوفد أنه ينبغي استخدام المؤشرات لتنفيذ تقييم نوعي لكل مكتب خارجي. وأشار الوفد إلى أنه ينبغي مراعاة خصوصية كل مكتب من هذه المكاتب مثل مهامها وسياقاتها وظروفها المختلفة ومستوى نمو البلدان المضيفة وأنظمة الملكية الفكرية المحلية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مناقشة مثمرة حول هذا البند.

334. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء. وفي البداية، أعرب الوفد عن خالص تقديره للأمانة لإعداد الوثيقة WO/PBC/33/13 وقد ورد الرأي الذي عبر عنه في الوثيقة. وقدم الوفد ملخص عنه. أولاً، كان من المهم تقييم شبكة مكاتب الويبو الخارجية بأكملها وفقًا لإجراء غير متحيز وعادل وشفاف للغاية. ثانياً، تستند الجمعية العامة للويبو إلى المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية لفتح مكاتب خارجية جديدة. ويعتبر الوفد أن العديد من النقاط الرئيسية في هذه المبادئ التوجيهية ستكون مفيدة جدًا أيضًا لتقييم الشبكة الحالية للمكاتب الخارجية. ثالثًا، من أجل تحديد الوضع الحالي لإجراءات التشغيل بالشكل المناسب في جميع المكاتب الخارجية، سيكون من المناسب اتاحة الفرصة للمكاتب الخارجية بالمشاركة في عملية التقييم وتقديم آرائها حول المعايير المستخدمة في التقييمات. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الوفد إلى أن رأيه ينعكس أيضًا في الآراء التي جمعها وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء. وأعرب الوفد عن نيته المشاركة بنشاط في مناقشة مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021.

335. وشكر وفد ألمانيا الأمانة على تجميع وجهات نظر الدول الأعضاء وشكر الدول الأعضاء على تقديم مساهمات قيّمة. وأعرب الوفد عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء وشدد على الحاجة إلى تقييم مستقل. ويفضل

الوفد إجراء تقييم خارجي لمكاتب الويبو الخارجية من قبل كيان من خارج الويبو. وهذا من شأنه أن يضمن أعلى درجة ممكنة من الموضوعية، وبالتالي سيحظى التقييم على موافقة العديد من الدول الأعضاء.

336. وشكر وفد شيلي الأمانة على تقديم البند وشكر الدول الأعضاء التي قدمت اقتراحات وأفكار حول هذا الموضوع. وأشار إلى أنه ينبغي اعتبار العملية إيجابية وفرصة لتحسين عمل شبكة مكاتب الويبو الخارجية ككل ومواءمته مع الخطة الإستراتيجية المتوسطة الأجل 2022-2026 لتعزيز الشفافية في العمل في كل مكتب من هذه المكاتب الخارجية. وكان رأي الوفد الذي قدمه بشأن هذا الموضوع يتماشى مع ما ذكره حتى الآن. ويعتبر الوفد أنه كان من الضروري إجراء التقييم من قبل هيئة مستقلة خارج الويبو لضمان موضوعية التقييم. وذكر الوفد أنه يمكن الاعتماد عليه وأنه مستعد للعمل للتوصل إلى نتائج إيجابية حول هذا الموضوع.

337. وأيد وفد باكستان البيان الذي أدلى به وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وشكر الوفد وفود شيلي، والبرازيل، وجمهورية كوريا، واليابان، والمجموعة باء، وسلوفينيا، والاتحاد الروسي، وإيران (جمهورية - الإسلامية) على ما قدموه من مساهمات ضمن إطار هذا البند، وأشار إلى أن وفده قدم مساهمات أيضًا. وأشار الوفد إلى أنه عند تقديم الأمانة للبند، ذُكر أنه يمكن أن تكون هناك بعض العناصر المشتركة في المساهمات، ولكن لا تزال هناك بعض المسائل الأساسية التي يجب معالجتها مثل من سيقوم بصياغ المواصفات، ومن سيقوم بإجراء التقييم وما هو نطاق التقييم ومهامه والغرض منه. وذكر الوفد أن موقفه الثابت بشأن هذه المسألة يرتبط بمبادئ الحياد والموضوعية والشمولية والشفافية والاستقلالية، فضلاً عن المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية التي وافقت عليها الجمعية العامة للويبو في عام 2015 والتوصيات الواردة في تقرير المدقق الخارجي المقدم إلى الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وكانت هذه المبادئ التوجيهية والتوصيات الصادرة عن المدقق الخارجي تحتوي على معلومات مفيدة لعملية إعداد المواصفات وللتقييم اللاحق. وهذه المعلومات المهمة مستمدة من الفقرة 22 من المبادئ التوجيهية التي تنص على أن "تقيِّم لجنة البرنامج والميزانية حجم وأداء شبكة المكاتب الخارجية بأكملها كل خمس سنوات، ويجوز لها أن تلتمس الدعم من المدققين الخارجيين أو المقيِّمين المستقلين الخارجيين مع مراعاة الولايات والوظائف المختلفة التي تضطلع بها المكاتب الخارجية. وتحدد لجنة البرنامج والميزانية مواصفات هذا التقييم." وتوضح المبادئ التوجيهية الدور المركزي للجنة البرنامج والميزانية والدول الأعضاء فيها في عملية التقييم. وتوضح أيضا دور المدقق الخارجي أو المقيِّم الخارجي المستقل بناءً على طلب لجنة البرنامج والميزانية. وبالإضافة إلى قياس أداء المكاتب الخارجية، سيكون التقييم أيضًا مفيد للغاية في توجيه القرارات المستقبلية التي تتخذها لجنة البرنامج والميزانية فيما يتعلق بالطلبات الجديدة لاستضافة مكاتب خارجية للويبو. وسلط تقرير المدقق الخارجي المقدم إلى الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية الضوء على بعض القضايا المهمة للغاية بشأن الشبكة الحالية للمكاتب الخارجية. كما تضمن تقرير المدقق الخارجي تعليقات وتوصيات مفيدة بشأن عملية فتح مكاتب خارجية جديدة، مثل عدم وجود نموذج موحد وعدم قدرة الأمانة على تقديم تقرير تقني وقائم على الحقائق لكل طلب جديد. وبدون إصدار حكم مسبق على نتيجة التقييم، سيكون من الضروري دراسة هذه المسألة المهمة أيضًا. وأعرب الوفد عن استعداده للعمل مع الوفود الأخرى لإيجاد حل مقبول للجميع.

338. وشكر وفد الهند الرئيس على عمله المستمر مع الدول الأعضاء من خلال المشاورات غير الرسمية التي ساعدت في احراز التقدم في هذه المسألة الحاسمة. وشكر الوفد الأمانة على تقديم تحديث بشأن وضع المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء بشأن المواصفات وعلى تقديم البند. وأيد الوفد الاقتراح المقدم من الاتحاد الروسي بشأن المواصفات لأنه قدم نقطة انطلاق جيدة للتقدم بشكل بناء في المناقشات حول تحديد المواصفات. وأيد الوفد المساهمات التي قدمتها الدول الأعضاء والتي دعت إلى إجراء التقييم بطريقة شفافة وغير منحازة. وكانت هناك حاجة إلى إيجاد تآزر بين دور الدول الأعضاء والخبرة الفنية التي يمكن أن تقدمها الأمانة لعملية التقييم. وفي حين أن عملية التقييم يجب أن تقودها الدول الأعضاء بشكل شامل، إلا ان التقييم الفني المقدم من الأمانة سيوفر نموذجًا موضوعيًا للمضي قدمًا. وفي هذا السياق، لم يؤيد الوفد الاقتراحات الداعية إلى إجراء التقييم من قبل مدقق خارجي مستقل لأن ذلك من شأنه إضعاف دور الدول الأعضاء في العملية، والحلول محلّ خبرة الأمانة. وأشار الوفد بقلق إلى الاقتراح المقدم من الدول الأعضاء الداعي إلى عملية حكومية دولية أو فريق عامل يتم إنشاؤه داخل لجنة البرنامج والميزانية لوضع المواصفات. وشدد الوفد على أن لجنة البرنامج والميزانية نفسها هي هيئة حكومية دولية مكونة من الدول الأعضاء. وإن إضافة مستويات أخرى إلى عملية صياغة المواصفات لن يؤدي إلا إلى إطالة العملية التي تعرضت بالفعل لتأخير كبير. ولا يصب عدم إحراز تقدم بشأن هذه المسألة الحاسمة في مصلحة الدول الأعضاء. وفي الواقع، لقد أضر ذلك بمصالح الدول الأعضاء التي قد تستفيد من أنشطة مكاتب الويبو الخارجية. وكرر الوفد وجهة نظره المتمثلة بأن اقتراح إجراء تقييم لمكاتب الويبو الخارجية لا ينبغي ربطه باقتراحات فتح مكاتب خارجية جديدة. ويجب أن تشدد المواصفات على المعايير الكمية والنوعية وأن تحدد جداول زمنية واضحة. وينبغي أن تؤخذ النهج الفنية وتلك القائمة على الجدارة، والتمثيل الجغرافي في الاعتبار عند تقييم الخدمات المقدمة من المكاتب الخارجية وكفاءتها. وأكد الوفد على استعداده لمواصلة المشاركة البناءة في المناقشات حول هذه المسألة المهمة والعمل مع جميع الدول الأعضاء لوضع المواصفات بأقرب وقت ممكن.

339. وشكر وفد الإمارات العربية المتحدة الرئيس على التقدم المحرز في الدورة، وأعرب عن ثقته في قدرته على توجيه الوفود خلال الدورة بنجاح. وأثنى الوفد على الأمانة لإعدادها الوثائق وتنظيم الدورة. ورحب الوفد بمساهمات الدول الأعضاء القيِّمة ووجهات نظرها التي ساعدت على ابراز الدور الأساسي لمكاتب الويبو الخارجية للدول الأعضاء ومساهمتها في تحقيق أهداف المنظمة. وكان موقف الوفد ثابتًا دائمًا بشأن هذه المسألة ويتمثل باعتماد نهج إيجابي وتدريجي وقائم على الحلول. وأيد الوفد قيام الأمانة بصياغة مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية الحالية. وأعرب الوفد عن ثقته في قدرة الخبراء العاملين في المنظمة على إعداد مواصفات تراعي

المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء. وردد الوفد ما قالته الوفود الأخرى مؤكدا أن العملية يجب أن تكون عادلة وموضوعية وغير متحيزة وشفافة للغاية. وأعرب عن اعتقاده بضرورة تصميم المواصفات بطريقة تراعي الاحتياجات المختلفة للمكاتب وخصوصية كل بلد وأشار إلى أنه يجب تفادي اتباع مبدأ "نهج واحد للجميع". ومع ذلك، ينبغي أن تركز المواصفات على تعزيز كفاءة وفعالية جميع مكاتب الويبو الخارجية الحالية فيما يتعلق بتنفيذ البرامج. ووافق الوفد على فكرة التوصية بمواءمة عمل الشبكة الحالية لمكاتب الويبو الخارجية مع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2022-2026. وينبغي أن تواصل المنظمة الاستفادة من مكاتب الويبو الخارجية للترويج للملكية الفكرية، وتقديم المشاريع والخدمات والدعم، ولتسهيل استخدام الملكية الفكرية كأداة للنمو والتنمية على المستوى الوطني، وعند الحاجة، على المستوى الإقليمي. وذكر الوفد أنه يمكن الاعتماد على كيان مستقل لإجراء التقييم بموضوعية، وذلك ببساطة بمساعدة شعبة الرقابة الداخلية في الويبو، وأكد على توافق هذا التقييم مع خطة التقييم الحالية لجميع شُعب الويبو وحفاظه على النهج المستدام لهذه الممارسة. وأشار الوفد إلى الفقرة 22 من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية والتي تنص على أنه يجب أن تقيم لجنة البرنامج والميزانية حجم وأداء شبكة مكاتب الويبو الخارجية بأكملها كل خمس سنوات. وأعرب الوفد عن استعداده للمشاركة البناءة في مناقشة الموضوع بهدف احراز التقدم والتوصل إلى عملية واضحة وأقل تعقيدا.

340. وأشار وفد الاتحاد الروسي بارتياح إلى الأداء الفعال لشبكة مكاتب الويبو الخارجية فهي أداة مهمة لنمو المنظمة ولتعزيز الخدمات المقدمة في مختلف أنحاء العالم. وذكر أن توسيع الشبكة يشكل خطوة منطقية لتحسين بنية المنظمة. وشكر الوفد الدول الأعضاء على تقديم آرائها وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/33/13. وتبين من تحليل هذه الاقتراحات أن جميع الأطراف أشارت إلى المبادئ التوجيهية بشأن المكاتب الخارجية. وقد ذكر عدد من الوفود أهمية الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2022-2026 وبرنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022. وتعد هذه الوثائق أدوات إرشادية هامة لجميع الدول الأعضاء. ولذلك، شعر الوفد أن المبادئ والمؤشرات التي تم ذكرها في تلك الوثائق تشكل جزءًا مهمًا من عملية إعداد التقييم. ويمكن أن تتضمن المواصفات النتائج التي لم يتم توفيرها في البداية في التقييم. وذكر الوفد أن تلك المؤشرات، التي سبق ذكرها، كانت مدرجة بالفعل في الوثائق المذكورة والتي سبق أن وافقت عليها الدول الأعضاء. ومن المهم أيضاً مراعاة الاحتياجات المحددة لكل مكتب وفترة العمل في البلد والأولويات الإقليمية. ورأى الوفد أن عملية إعداد المواصفات يجب أن تأخذ في الاعتبار آراء الدول الأعضاء التي تستضيف مكاتب خارجية للويبو. ويعتقد الوفد أن القرار الأمثل هو إجراء تقييم داخلي. وذكر أن شعبة الرقابة الداخلية في الويبو هي هيئة مستقلة. وفي الوقت نفسه، كان من المهم النظر في العمل الميداني المنفذ، خلال الظروف العادية وخلال جائحة كوفيد-19. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن شعبة الرقابة الداخلية يمكنها إجراء التقييم لمكاتب الويبو الخارجية بطريقة مهنية. وأعرب الوفد عن أمله في أن يحظى اقتراحه بتأييد كبير من الوفود التي تشاركها نفس الأفكار. وشكر الوفد الرئيس على عقد مشاورات غير رسمية حول هذا الموضوع. ودعا الوفود إلى تجنب التسييس والتركيز على العمل الموضوعي فيما يتعلق بإجراء تقييم لمكاتب الويبو الخارجية، خلال المناقشات القادمة. واعتبر الوفد أنه من المهم أن ترسل الدول الأعضاء اقتراحاتها في الوقت المناسب للتمكن من تحليلها بالشكل المناسب. وسيكون من المثالي الحصول على الاقتراحات في الوقت المناسب لتحصل الدول الأعضاء على الوقت الكافي، قبل انعقاد دورة لجنة البرنامج والميزانية التالية، لتحليلها والعمل عليها خلال المشاورات غير الرسمية، إذا لزم الأمر. وسيسمح هذا الأمر للوفود تكوين فكرة عن توقعات الدول الأعضاء في الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية. وأعرب الوفد عن أمله في أن يسهل هذا الأمر عمل اللجنة في المستقبل. وأعرب الوفد عن استعداده للمشاركة في المناقشات للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة.

341. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الرئيس على الجلسة غير الرسمية التي عقدت بشأن هذا البند قبل الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وشكر الوفد أيضا الأمانة على عرض البند. ويعتقد الوفد أنه في إطار التحضير لمواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية، ينبغي أن يتم النظر بشكل رئيسي في وثيقة "المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية". ورأى الوفد أن هذه العملية ينبغي أن تقودها الدول الأعضاء. وقد تمت الإشارة في هذه المبادئ التوجيهية إلى دور لجنة البرنامج والميزانية. ويمكن أن تلتمس لجنة البرنامج والميزانية الدعم من مدقق خارجي أو مُقيِّم خارجي مستقل. ويعتقد الوفد أن التقييم من قبل مقيِّم خارجي مستقل هو الخيار الأنسب. واقترح إنشاء لجنة تضم ثلاثة أو خمسة مقيمين خارجيين مستقلين (على سبيل المثال، واحد من فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والبقية من مؤسسات مماثلة) لأغراض التقييم. وأعرب الوفد عن تطلعه لإجراء مناقشة بناءة في هذا الصدد.

342. وشكر الرئيس الوفود على تعليقاتهم. وأشار إلى أنه استمع إلى جميع مداخلات الوفود. ولقد قامت الوفود بعمل هام، وهذا الأمر مرحب به. وصرح الرئيس أن جائحة كوفيد-19 منعت جميع المندوبين من الحضور إلى هذه المناقشات، لكنه يأمل مواصلة المشاورات بشكل مفصل حول هذه المسألة. ولكن العمل عن بعد جعل الأمر معقدًا فقد كان من الصعب إجراء مشاورات عادية والتي تعد أساسية للتنسيق بشأن بعض القضايا. وأعرب الرئيس عن ثقته في أن غالبية المداخلات والمساهمات التي قدمتها الوفود ستمكن لجنة البرنامج والميزانية من إحراز تقدم كبير. وقد سهلت هذه المساهمات على لجنة البرنامج والميزانية التعامل مع هذا الموضوع الحساس. وبما أن هذا الموضوع كان مدرجًا على جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية لعدة سنوات، ينبغي أن تواصل اللجنة عملها بنفس الزخم بطريقة بناءة وواقعية. ويمكن ملاحظة تقارب في الآراء بين غالبية الدول الأعضاء حول المبادئ التي يجب أن تستند اليها عملية إعداد مواصفات التقييم هذه. وأشار الرئيس إلى التعليقات حول أهمية الشفافية والفعالية وذكر أنه يجب أن يسترشد العمل بالقواعد الواردة في المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية. وقد تم اعتماد تلك المبادئ في أكتوبر 2015 في الجمعية العامة للويبو. وشدد الرئيس على أهمية تقييم الأدوات التي يقدمها النظام المتعدد الأطراف والتي يمكن أن تكون مفيدة جدا لعمل لجنة البرنامج والميزانية في المستقبل. وساعدت المداخلات على تحديد بعض العناصر التي يمكن أن تشكل أساسًا للتوافق. وكان الإجماع مهمًا من أجل إحراز تقدم في المستقبل ولكننا لا نرمي إلى تحقيق الكمال. وأكد الرئيس أن جائحة كوفيد-19 قد خلقت عددًا من القيود

التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار. ودعا الرئيس المنسقين الإقليميين والوفود المهتمة، وليس فقط تلك التي قدمت آرائها المكتوبة، إلى المشاورات غير الرسمية. وأعرب عن أمله في إمكانية التوصل إلى قرار بشأن البند في نهاية الدورة. وأمل الرئيس أن يشكل القرار الأساس المشترك الذي يمكن أن يوجه عمل لجنة البرنامج والميزانية خلال الأشهر القادمة. وطلب الرئيس من الأمانة إعداد غرفة للجلسة غير الرسمية.

343. وطلبت الأمانة بضع دقائق للتشاور مع موظفي المؤتمر بشأن الترتيبات اللوجستية للمشاورات غير الرسمية.

344. وبعد استراحة سريعة، أبلغ الرئيس الوفود أنه بسبب القيود الناجمة عن جائحة كوفيد-19، لم تكن هناك غرف متوفرة لاستيعاب جميع المشاركين.

345. وشكر الاتحاد الروسي الرئيس على مبادرته الرائعة لتنظيم المشاورات غير الرسمية لأنها كانت مهمة وضرورية. واقترح الوفد استخدام قاعة مؤتمرات الويبو التي تم استخدامها في المحادثات غير الرسمية التي جرت حول البند قبل انعقاد الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وتم استخدام المنصة الافتراضية Interprefy لكي تتمكن الوفود المهتمة من البقاء في مقاعدها.

346. وأيد وفد الصين اقتراح وفد الاتحاد الروسي بعقد مشاورات غير رسمية في قاعة مؤتمرات الويبو.

347. وشكر الرئيس الاتحاد الروسي على اقتراح إجراء مشاورات غير رسمية في قاعة مؤتمرات الويبو ولم يكن لديه اعتراض على اقتراحه.

348. وبعد ظهر اليوم التالي، أعاد الرئيس فتح البند 14 من جدول الأعمال بعد المشاورات غير الرسمية التي بدأت في وقت متأخر من الصباح وبقيت حتى جلسة بعد الظهر. وذكر الرئيس أن النص الذي تم الاتفاق عليه في المشاورات غير الرسمية سيُقترح في الجلسة الرسمية. وفتح الرئيس باب التعليقات.

349. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه قد فهم أن الإشارة إلى الأمانة في مقدمة هذا القرار تشمل شعبة الرقابة الداخلية.

350. وكرر وفد باكستان موقفه من الخبراء الاستشاريين غير الرسميين. ورحب الوفد بالقرار المقترح. ويعتقد الوفد أن المشروع التمهيدي يجب أن يحتوي على خيارات مختلفة، لا سيما فيما يتعلق بالمجالات التي لا يزال هناك اختلاف في وجهات النظر بشأنها كما هو موضح في التقارير المقدمة من الدول الأعضاء. وينبغي مراعاة هذه النهج والخيارات المختلفة في المشروع التمهيدي.

351. وأكد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الموقف الذي عبر عنه في المشاورات غير الرسمية بأن المشروع التمهيدي للمواصفات هو مستند غير رسمي.

352. وشكر وفد الاتحاد الروسي الرئيس على الطريقة الممتازة التي نظم بها وقاد الجلسة غير الرسمية والتي مكنت لجنة البرنامج والميزانية، بعد مناقشات طويلة، من التوصل إلى نص يرضي الوفود. ورحب الوفد بالقرار وأشار إلى أن المرونة التي أبدتها العديد من الوفود، ومن بينها وفد الاتحاد الروسي، سمحت بالتوصل الى هذا القرار. وأيد الوفد التعليق القائل بأن المشروع التمهيدي هو مستند غير رسمي. وأكد الوفد أنه على الرغم من أن شعبة الرقابة الداخلية هيئة مستقلة ذات ولاية محددة، إلا أنها مستقلة عن الويبو من الناحية القانونية.

353. وشكر الرئيس الوفود على جهودهم غير العادية من أجل التنسيق والعمل معًا وهو ما يجعل لجنة البرنامج والميزانية مثالًا ممتازًا للدبلوماسية بشكل عام. ونظرًا لعدم وجود طلبات أخرى لأخذ الكلمة، تم اتخاذ القرار التالي:

354. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بوضع وتقدم المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء بشأن آرائها حول إعداد مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021 وطلبت من الأمانة ما يلي:

- إعداد مشروع تمهيدي للمواصفات مع مراعاة المساهمات المذكورة أعلاه المقدمة من الدول الأعضاء بما يعكس كل الآراء الواردة فيها وكل الوثائق الوجيهة، بما في ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية (A/55/INF/11) وتقرير المدقق الخارجي (الوثيقة WO/PBC/31/3)؛

- وتوفير مشروع تمهيدي للدول الأعضاء قبل الدورة الرابعة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية بستة أشهر على الأقل من أجل مناقشة الفهم المشترك لمحتوى المواصفات وزيادة تطوير ذلك الفهم واتخاذ قرار بشأن المواصفات في الدورة الرابعة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية.

البند 15 من جدول الأعمال منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد

355. استندت المناقشات إلى الوثائق A/59/10 وA/59/11 وA/59/INF/6.

356. وقدم نائب الرئيس البند 15 من جدول الأعمال، منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل الاتحاد. وأشار إلى أنه خلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية التي عُقدت في يوليه 2021، واستنادا إلى الوثائق A/59/10 وA/59/11 وA/59/INF/6، أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بالبيانات التي أدلت بها مختلف الوفود وقررت مواصلة المناقشة حول منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل الاتحاد في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة.

357. وفتح نائب الرئيس باب التعليقات.

358. ونظرا لعدم وجود أي طلبات لأخذ الكلمة، ذكر نائب الرئيس أن هذا البند قد نوقش في عدة اجتماعات سابقة وأشار إلى رغبة الوفود في مواصلة هذه المناقشات عندما يصبح من الممكن حضور المزيد من الوفود إلى جنيف. وطلب الرئيس من الأمانة اقتراح فقرة قرار.

359. وبعد قراءة فقرة القرار التالية، لم يُسجّل أي اعتراض أو طلب لأخذ الكلمة، وبالتالي تم اعتمادها:

360. قررت لجنة البرنامج والميزانية مواصلة المناقشة بشأن منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد في الدورة الرابعة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية.

البند 16 من جدول الأعمال اختتام الدورة

361. افتتح نائب الرئيس البند 16 من جدول الأعمال، اختتام الدورة. وطلب نائب الرئيس عرض "قائمة القرارات التي اعتمدتها لجنة البرنامج والميزانية" على الشاشة، مشيرًا إلى عدم وجود قرار بشأن البند 4. وهنأ نائب الرئيس جميع المشاركين على مرونتهم، وأضاف أنه سيتم إرسال هذه القائمة إلى الوفود عن طريق المنسقين الإقليميين. ثم أعطى نائب الرئيس الكلمة للوفود.

362. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء، وشكر الرئيس ونائب الرئيس على توجيههما المتفاني وعملهما الممتاز الذي سهل المناقشات واتخاذ القرارات. وأعربت المجموعة عن تقديرها للأمانة على دعمها خلال هذه الدورة وللمدير العام. وقد أعجبت المجموعة بتفاني موظفي الويبو ومساهماتهم ووجدتها رائعة حقًا. وشكرت المجموعة أيضًا موظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الفوريين البارعين، والذين من دونهم لم يكن من الممكن عقد دورة لجنة البرنامج والميزانية. وشكرت المجموعة أيضا المنسقين الإقليميين والدول الأعضاء على جهودهم الدؤوبة وأعربت عن سرورها للتقدم المحرز من قبل لجنة البرنامج والميزانية في القضايا المهمة، ولا سيما التوصية الإيجابية والواضحة إلى الجمعيات العامة بشأن برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022. وذكرت المجموعة أن لجنة البرنامج والميزانية قد ناقشت أيضًا بنودًا بالغة الأهمية بالنسبة للدول الأعضاء، مثل الرقابة عن طريق التدقيق، والتقارير المالية الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى العديد من التوصيات واتخذت الإجراءات المناسبة بشأنها. وتأمل المجموعة أن تستمر المداولات بروح إيجابية خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية التالية وما بعدها، والتزمت بالمساهمة فيها لتحقيق هذه الغاية.

363. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر المدير العام على انضمامه إلى لجنة البرنامج والميزانية في اختتام تلك الدورة المهمة. وشكرت المجموعة الرئيس غيابيًا على مهاراته القيادية الرائعة، والتي ساهمت إلى حد كبير في نجاح تلك الدورة. وشكرت أيضًا نائب الرئيس لاستعداده مرة أخرى للتدخل عند الحاجة ولرئاسة الجلسة باقتدار. وأعربت المجموعة عن ثقتها في بداية الدورة بأن الدورة الثالثة والثلاثين ستتميز بروح التعاون والمرونة، وهو ما تم تأكيده خلال الدورة، على الرغم من عدم وجود قرار بشأن أحد بنود جدول الأعمال. وأعربت المجموعة عن ارتياحها وسعادتها لقيام اللجنة بتقديم توصية إلى الجمعية العامة للويبو باعتماد برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022، نظرا إلى أن برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022 يتضمن البرامج والأنشطة المهمة التي ستساعد على تحقيق رؤية الخطة الإستراتيجية المتوسطة الأجل، ألا وهي "عالم تدعم فيه الملكية الفكرية الابتكار والإبداع من أي مكان لصالح الجميع". وشكرت المجموعة المدير العام والأمانة بشكل عام على الاستجابة لطلب اللجنة للويبو بتعزيز استجابتها لجائحة كوفيد-19. وأشارت المجموعة إلى ارتياحها لالتزام الويبو بتكثيف جهودها لتصبح جزءًا من الاستجابة الفعالة والعالمية للجائحة، وأعربت عن تطلعها إلى تلقي تحديثات بشأن تنفيذ التدابير الواردة في الوثيقة. كما أعربت المجموعة عن سرورها لأن الدورة الثالثة والثلاثين قد قدمت توصية إيجابية إلى الجمعية العامة بشأن انضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وصرحت بأنها مقتنعة بأن عضوية الويبو ستعود بالفائدة على المنظمة وستعزز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ورحبت المجموعة مرة أخرى بالوضع المالي الجيد للمنظمة، وأعربت عن تقديرها لمختلف تقارير التدقيق والرقابة الإيجابية المقدمة في تلك الدورة. وشجعت المجموعة الويبو على إيلاء اهتمام كبير للمجالات التي تم تحديد أنها بحاجة إلى تحسين من قبل هيئات التدقيق والرقابة. وذكرت المجموعة أن مكاتب الويبو الخارجية تشكّل أدوات مهمة للويبو للوصول إلى مختلف أصحاب المصلحة في مختلف

المناطق، وأن المجموعة الأفريقية تولي أهمية كبيرة لأداء المكاتب وعملها على النحو الأمثل. وأعربت المجموعة عن سعادتها لأن الدورة قد قامت بخطوة أخرى إلى الأمام باتجاه تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن تقييم شبكة مكاتب الويبو الخارجية. وشكرت المجموعة جميع الوفود على روحها التعاونية بشأن هذه المسألة. واختتمت المجموعة بالإعراب عن امتنانها لأمانة لجنة البرنامج والميزانية تحت إشراف مساعد المدير العام لقطاع الإدارة والمالية والتنظيم. كما أعربت المجموعة عن إعجابها بالعمل الجاد وعن امتنانها للدعم المقدم للدول الأعضاء. وشكرت المجموعة خدمات المؤتمرات والمترجمين الفوريين والفريق الفني الذين من دونهم لما سارت الدورة بسلاسة.

364. وصرح وفد بنغلاديش، متحدثا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، أن الدورة كانت ناجحة ومثمرة للغاية، وذلك بفضل قيادة الرئيس ونائب الرئيس المقتدرة والمرونة التي أظهرتها الدول الأعضاء فضلا عن التعاون فيما بينها، وقد سمح هذا الأمر باختتام الدورة بعدد من القرارات البناءة. وشكرت المجموعة الدول الأعضاء والأمانة وخدمات المؤتمرات والمترجمين الفوريين على عملهم الممتاز في سبيل دعم لجنة البرنامج والميزانية.

365. وشكر وفد الصين الرئيس ونائبه على ترأس اجتماع لجنة البرنامج والميزانية مرة أخرى بكفاءة كبيرة. وذكر الوفد أن الدورة ناقشت بنجاح العديد من بنود جدول الأعمال، بما في ذلك اقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022، والخطة الرأسمالية الرئيسية للثنائية 23/2022، وعضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، واقتراح مراجعة الإجراءات الخاصة باختيار أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وستشكل هذه المسائل أساسًا متيناً للجمعية العامة القادمة. وهنأ الوفد الويبو على ذلك وأعرب عن تقديره لجميع الوفود للمواقف البناءة التي اتخذتها خلال الاجتماعات. وشكر الوفد المدير العام، وشكر الأمانة على الحجم الكبير من المعلومات والتوضيحات التي قُدّمت قبل الاجتماع وخلاله، والتي عززت فهم الدول الأعضاء لهذه القضايا، وعلى التقدم المحرز في المشاورات. وأعرب الوفد عن رغبته في شكر خدمات المؤتمرات على المساعدة المقدمة لحل المشاكل الفنية. وشكر الوفد أيضا المترجمين الفوريين الذين تمكنوا من تقديم خدمة ترجمة فورية جيدة على الرغم من الضغط الشديد الناجم عن الطبيعة الهجينة للاجتماعات. وأبلغ الوفد نائب الرئيس أنه خلال أيام قليلة، ستحتفل الصين بعيد منتصف الخريف التقليدي، والذي يتميّز بلم شمل الأسرة في الثقافة الصينية. وشارك الوفد المثل الصيني التالي: "عندما يرتفع القمر الساطع ويلمع فوق البحر من بعيد، نتشارك جميعًا نفس اللحظة". وذكر أن بعض الوفود، وخاصة بعض الزملاء في جنيف، لن يتمكنوا على الأرجح من لم شمل الأسرة، لكنه يعتقد أن الجائحة قريبًا ستنتهي. وفي الختام، تمنى الوفد للجميع الصحة الجيدة، والتقدم في العمل، وأطيب التمنيات، وأعرب عن أمله في رؤية جميع الدول الأعضاء العام المقبل.

366. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق وشكر الرئيس ونائب الرئيس على توجيههما البارع وقيادتهما خلال عمل الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وذكرت المجموعة أن تفاني الرئيس ونائبه مكّن الدول الأعضاء من احراز تقدم كبير خلال الأسبوع. وأعربت المجموعة عن تقديرها للأمانة على عملها الممتاز والجهود الفعالة التي بذلتها للتحضير للجنة واحراز التقدم في عمل اللجنة. وشكرت المجموعة المدير العام على انضمامه إلى الدورة وشكرت خدمات المؤتمرات والمترجمين الفوريين الذين وفروا ظروف عمل ممتازة للجنة. وأعربت المجموعة عن تقديرها للمشاركة البناءة لجميع الأطراف المعنية والتي مكنت الجميع من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من بنود جدول الأعمال، وقدمت التوصيات ذات الصلة إلى الجمعيات العامة، لا سيما تلك المتعلقة باقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022. وشكرت المجموعة جميع المنسقين الإقليميين والدول الأعضاء على تعاونهم ومرونتهم وروحهم البناءة التي ستظل قائمة في المستقبل. واختتمت المجموعة بتأكيد الدعم الكامل للدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق لعمل اللجنة في المستقبل.

367. وتحدث وفد بيلاروس باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وشكر الرئيس ونائب الرئيس على قيادتهما المقتدرة للاجتماع خلال الأسبوع. كما شكرت المجموعة الوفود على نهجها البناء، والذي مكن الجميع من إحراز تقدم في العمل. وهنأت المجموعة زملائها على الدورة المثمرة، إذ تم التوصل إلى اتفاق بشأن الوثائق المهمة، لاسيما اقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022. كما تم إحراز تقدم في العمل الإضافي المتعلق بتقييم المكاتب الخارجية. وأشارت المجموعة إلى أهمية ممارسات التعاون الجديدة مع البلدان والمنسقين الإقليميين من خلال المشاورات غير الرسمية التي نظمتها الأمانة قبل عقد الدورتين الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. واختتمت المجموعة بتوجيه الشكر إلى الأمانة، والمدير العام، ومساعد المدير العام لقطاع الإدارة والمالية والتنظيم وفريقه، وطاقم عمل الأمانة بأكمله، والموظفين الفنيين الذين سمحوا للجميع بعقد اجتماع ناجح على مدار الاسبوع. وتلتزم المجموعة بالمشاركة والتعاون بطريقة بناءة مع الويبو في المستقبل وبالمساهمة في تطوير أنشطة الويبو.

368. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشكر الرئيس ونائب الرئيس على الترأس الممتاز للدورة. وأعربت المجموعة عن امتنانها للأمانة على توفير الدعم المستمر، لا سيما خلال المناقشات حول الوثائق المختلفة. ورحبت المجموعة بالمناقشات التي جرت والعمل المنجز خلال الأسبوع، وأعربت عن إعجابها بشكل خاص بالروح البناءة التي أبدتها جميع الوفود. وفيما يتعلق بتقارير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، ووحدة التفتيش المشتركة والمدقق الخارجي، ذكرت المجموعة أنها حصلت على معلومات مفيدة للغاية وأعربت عن امتنانها لذلك وللعروض التي قدمتها الأمانة بشأن مختلف البنود المتعلقة بالتمويل. كما أعربت المجموعة عن امتنانها لتمكن لجنة البرنامج والميزانية من التوصل إلى اتفاق حول اقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022، مع مراعاة المجالات ذات الأولوية التي حددتها الويبو والدول الأعضاء. كما أعربت المجموعة عن تقديرها لجهود منظمة

الصحة العالمية والويبو لتوفير الدعم في إدارة جائحة كوفيد-19، وحثت الويبو على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء للحد من التمييز وضمان المساواة داخل الويبو. ورحبت المجموعة بانضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واعتبرت هذا القرار مهم وخطوة ممتازة إلى الأمام للويبو بشكل عام ولمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتحقيق أجندة التنمية المستدامة. وأشارت المجموعة إلى أن لجنة البرنامج والميزانية قد أحرزت تقدمًا بشأن مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية، واعتبرت أن هذا الأمر سيكون في صالح الجميع. وأعربت المجموعة عن أملها في أن يتم النظر في المبادئ التي تم وضعها والتي ستنعكس في الوثيقة في الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية. وعبّرت عن امتنانها لفني الصوت والمترجمين الفوريين والمسؤولين عن القاعة، الذين قدموا جميعًا مساهمة ممتازة وهامة لنجاح الدورة.

369. وأيد وفد إسبانيا البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء. وسلط الوفد الضوء على العمل الفعال الذي قام به الرئيس ونائب الرئيس في ترأس الاجتماع، وعلى الجهود التي بذلتها الأمانة، مما جعل العمل أسهل. واستجابت الأمانة لأي طلب للمساعدة والمعلومات بطريقة إيجابية للغاية طوال الاجتماع. وأشار الوفد إلى الروح البناءة للغاية التي أبدتها الوفود في اللجنة، والتي ساعدت على إحراز تقدم في المناقشات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن العديد من القضايا في سياق لجنة البرنامج والميزانية، وهذا الأمر مهم للغاية للعمل متعدد الأطراف. وأعرب الوفد عن امتنانه أيضا للعمل الذي أنجزه المترجمون الفوريون والمترجمون. وأقر الوفد بالعمل الذي أنجزته لجنة البرنامج والميزانية والهيئات الأخرى في المسائل المتعلقة بالإشراف وإدارة الشؤون المالية للمنظمة. وعلى الرغم من الظروف الصعبة للغاية بسبب الجائحة، بقي الوضع المالي إيجابيًا. وسلط الوفد الضوء على جوانب محددة كانت مهمة للغاية من خلال البيانات التي أدلاها بشأن مختلف بنود جدول الأعمال، ورحب الوفد بشكل عام بالميزانية المتوازنة التي وضعتها الويبو وموظفوها، وبتوخي الحرص الواجب. وأعرب الوفد عن امتنانه للمدير العام وفريقه على الجهود التي بذلوها لمواجهة جائحة كوفيد-19 ولمساعدة الدول الأعضاء على مواجهتها وللانتقال من إدارة الأزمات إلى التعافي من الأزمات. وذكر الوفد أن تطوير نظام متوازن وفعال للملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم سيشكّل خطوة مهمة للغاية إلى الأمام. وأكد للمنظمة أنه يمكنها الاعتماد على إسبانيا للمساعدة في تنفيذ اقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022، بمجرد الموافقة عليه. وأعرب الوفد عن أمله في الحصول على الموافقة على الاقتراح خلال الجمعيات، إذ يعتبر أن هذا الأمر سيؤمن لمجتمع الملكية الفكرية العالمي ما هو بحاجة اليه، وشدّد على دور الويبو الريادي في هذا المجال. ورحب الوفد بالتركيز على التعددية اللغوية خلال مناقشات الويبو وحث الويبو والدول الأعضاء فيها على مواصلة الاستفادة من أنظمة الحماية الدولية والعمل بشكل متماسك من أجل تعزيز استخدام هذه الأنظمة، الأمر الذي سيسمح بتعزيز هذه الأداة مفيدة للمستخدمين. ومن شأن ذلك أن يساعد الملكية الصناعية والفكرية على المساهمة بشكل أفضل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن هذا الأمر نجح بشكل واضح عندما كانت هناك إدارة فعالة قائمة على الحذر المالي والاستدامة المالية كما كان الحال في الويبو.

370. وشكر وفد الاتحاد الروسي الرئيس ونائب الرئيس على قيادتهما وعلى العمل على تعزيز التعاون من خلال إجراء المشاورات داخل لجنة البرنامج والميزانية. وخلال أسبوع واحد، كان من الممكن النظر في عدد من القرارات المتعلقة بجوانب رئيسية لعمل الويبو واعتمادها. والأهم أنه تم اعتماد اقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022، والذي حدد الاتجاهات الرئيسية لتنمية الويبو للسنتين القادمتين وعكس نهج واقتراحات الدول الأعضاء. ورأى الوفد أن تطوير التعددية اللغوية داخل الويبو يجب أن يبقى من بين المجالات الرئيسية لعمل المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت لجنة البرنامج والميزانية قرارات مهمة بشأن أنشطة الرقابة الداخلية والخارجية. وذكر الوفد أنه يولي أهمية كبرى لعمل المدقق الخارجي ووحدة التفتيش المشتركة. واعتبر الوفد أنه يمكن الاستناد إلى اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لتعزيز المبادئ الأساسية لتشكيل اللجنة المستقلة مع مراعاة مبدأ التمثيل الإقليمي وهذا أمر إيجابي. وأشار الوفد إلى العمل المثمر والمفيد للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وأكد على طبيعتها المستقلة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يستند عمل اللجنة إلى المبادئ التي تم تبنيها وإعادة التأكيد عليها في اختصاصاتها. ولقد عملت الويبو بشكل وثيق مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ويتطلع الوفد إلى مزيد من التعاون فيما بينهما. وشكر الوفد المدير العام، والفريق بأكمله، والمترجمين الفوريين، وخدمات المؤتمرات، والموظفين الفنيين، إذ لم يكن من الممكن إحراز التقدم في العمل خلال لجنة البرنامج والميزانية من دون عملهم المهني والتزامهم. واختتم الوفد بتوجيه الشكر لجميع المندوبين الذين عملوا خلال تلك الدورة للجنة البرنامج والميزانية.

371. وأعطى نائب الرئيس الكلمة للمدير العام لإدلاء بيانه الختامي.

372. وأعلن المدير العام أن العرض الأول للبرنامج والميزانية من قبل إدارة جديدة كان دائمًا موضع اهتمام خاص للدول الأعضاء، التي كانت متحمسة ومهتمة لمعرفة ما يمكن أن تقدمه الإدارة الجديدة. ولقد تم عرض الفلسفة والاستراتيجية والنتائج التي ترغب الويبو في تحقيقها على الدول الأعضاء للحصول على موافقتها، وأعرب المدير العام عن امتنانه الشديد لمشاركة الدول الأعضاء في العملية برمتها. وقال المدير العام أنه، من الناحية الإدارية، كانت عملية مكثفة للغاية للأمانة، على الرغم من أنه تولى منصبه في 1 أكتوبر 2020، وتولى غالبية رؤساء القطاعات مهامهم في 1 يناير 2021. وأشار المدير العام إلى أن الوقت لإعداد جميع الوثائق كان قصيرًا، وهذه الوثائق ترسم توجه الويبو المستقبلي لكي تنظر فيه الدول الأعضاء. وشكر المدير العام الزملاء على الجولة الموسعة للغاية التي تم خلالها استعراض المشاورات الداخلية والخارجية، على الرغم من أنه يجري العمل على إعداد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، واقتراح برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022 ووثائق أخرى. وأعرب المدير العام عن امتنانه لمشاركة الدول الأعضاء ودعمها، وعن سروره لتحمس الدول الأعضاء للإحاطة علما بالخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وأعرب المدير العام عن تقديره للدول

الأعضاء لموافقتها على برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022 والخطة الرأسمالية الرئيسية وغيرهما من الوثائق، الأمر الذي يؤكد على دعم الدول الأعضاء وتشجيعها. وشدد المدير العام أن هذه الوثائق لم تكن مجرد خطط للإدارة، بل كانت خطط للدول الأعضاء أيضًا. وأكد المدير العام أن الخطط سيتم تنفيذها بشكل جماعي خلال الثنائية المقبلة.

373. وأكد المدير العام مجددًا أنه تم بذل الجهود للتواصل بطريقة منفتحة وشفافة مع العديد من الدول الأعضاء واطلاعها مُسبقًا على الخطط الموضوعة. وأعرب عن سروره لتجاوب العديد من الوفود والمنسقين الإقليميين بطريقة إيجابية ولتأكيدهم على عزم الويبو على أن تظل منفتحة وشفافة وعلى مواصلة العمل مع الدول الأعضاء. وقد ساهمت روح التعاون والمرونة والحماس في نجاح المداولات. وشكر المدير العام، نيابة عن زملائه وعن الأمانة، بحرارة الرئيس ونائبه على رعاية وتوجيه هذه المناقشات المهمة خلال أسبوع لجنة البرنامج والميزانية الحافل. وشكر المدير العام أيضا المنسقين الإقليميين، من مختلف اقسام المنظمة، على اهتمامهم وطاقتهم والذين كانوا حاضرين في الأسابيع القليلة الماضية. وقال المدير العام إنه سيواصل الطلب من الدول الأعضاء تكريس الوقت والاهتمام لمسائل معينة، وطلب منها مسامحة الأمانة مقدمًا للاتصال بها مرارا وتكرارا. وشكر المدير العام الدول الأعضاء التي أولت الكثير من الاهتمام لعمل الويبو وأعرب عن امتنانه للدعم المقدم من قبلها. وشكر أيضا الأمانة على دورها الفعال في عمل لجنة البرنامج والميزانية على مدار أسبوع وعلى الجهد الذي بذلته خلال أشهر عدة لإعداد جميع الوثائق، كما شكر المدير العام المساعد وأمانة لجنة البرنامج والميزانية وشعبة الشؤون المالية على توجيهاتهم. واعرب المدير العام عن شكره لخدمات المؤتمرات والمترجمين الفوريين والموظفين الفنيين والفرق والزملاء الذين عملوا خلف الكواليس، والذين سهلوا عمل لجنة البرنامج والميزانية خلال هذا الأسبوع من الناحية اللوجستية والإدارية وجعلوه يسير بسلاسة. وواصل المدير العام بيانه الختامي بالتعبير عن تقديره للدول الأعضاء لدعمها وموافقتها على تقديم الوثائق إلى الجمعيات العامة. وأكد أن الإدارة ستكون على أهب الاستعداد لإحياء رؤية عالم تدعم فيه تكنولوجيا المعلومات الابتكار والإبداع من أي مكان ولصالح الجميع. واختتم المدير العام بيانه الختامي متمنيا للجميع الصحة والعافية حتى موعد انعقاد الجمعيات.

374. وشكر نائب الرئيس المدير العام على كلماته الطيبة. وأيد البيان الذي أدلى به المدير العام وشكر الرئيس على العمل الذي أنجزه لتحقيق النتائج التي تم التوصل اليها خلال الدورة. وقد تشرف نائب الرئيس بقيادة المناقشات والمشاركة في طريقة العمل هذه. ووجه نائب الرئيس الشكر لأمانة لجنة البرنامج والميزانية والزملاء الحاضرين في القاعة على العمل المنجز، والذي ساعده على ترأس اللجنة والرد على جميع الأسئلة. وشكر نائب الرئيس الدول الأعضاء والمنسقين الإقليميين المحترمين. وفي حين بذلت الوفود جهودا كبيرة، كان على المنسقين الإقليميين بذل ضعف هذه الجهود لتتمكن لجنة البرنامج والميزانية من التوصل إلى توافق حول القرارات. وشكر نائب الرئيس خدمات المؤتمرات والمترجمين الفوريين الذين حرصوا على سد أي ثغرات لغوية. وقبل اختتام الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، شارك نائب الرئيس تجربة شخصية يعتقد أنها ستساعد الدول الأعضاء على فهم طبيعة عمل اللجنة. وأعرب نائب الرئيس عن فخره للفرصة التي اتيحت له للعمل على اقتراح برنامج العمل والميزانية الأول للثنائية 23/2022، جنبًا إلى جنب مع المدير العام، ومساعد المدير العام لقطاع الإدارة والمالية والتنظيم، ونائب المدير العام، ومساعد المدير العام، وفرق عملهم، بالإضافة إلى المندوبين، وشكرهم على العمل الرائع الذي تم إنجازه.

375. وأشار نائب الرئيس إلى أنه عند حصول أخطاء أو مشاكل أو خلافات، كان نائب الرئيس يقول دائمًا أن المنظمات الدولية كانت جيدة أو سيئة مثل الدول الأعضاء فيها. وبالتالي، كان العمل المنجز خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية جيدًا جدًا، وكان ذلك واضحا طوال الأسبوع. وتابع نائب الرئيس مشيرًا إلى أنه لم يتم التوافق على كل نقطة على حدة، ولكن على معظم النقاط المهمة للغاية، الأمر الذي سمح للجنة بإحراز التقدم في العمل على مختلف بنود جدول الأعمال. وفي الختام، أشار النائب الرئيس إلى أن العمل جاري في مختلف البلدان بأفضل طريقة ممكنة في ظل جائحة كوفيد-19 التي لم تنته بعد، وحث الجميع على توخي الحذر والحيطة حتى موعد انعقاد الجمعيات.

376. واختتم نائب الرئيس الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية.

[يلي ذلك المرفق]

ANNEX : LISTE DES PARTICIPANTS / LIST OF PARTICIPANTS

I. ÉTATS MEMBRES/MEMBER STATES

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Mandla NKABENI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ALGÉRIE/ALGERIA

Nadji AICHE (M.), directeur, promotion des innovations et transfert des techniques, Ministère de l'industrie et des mines, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Alger

Rabha KHETTAL (Mme), directrice de l'administration et des moyens, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Alger

Mohamed BAKIR (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Tim WERNER (Mr.), Judge, Federal Ministry of Justice and Consumer Protection, Berlin

TECHERT (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

AZERBAÏDJAN/AZERBAIJAN

Seymur MARDALIYEV (Mr.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Rustam AGAYEV (Mr.), Head, Intellectual Property Analysis and Policy Department, Intellectual Property Agency of the Republic of Azerbaijan, Baku

Gulara MUSTAFAYEVA (Ms.), Head, Economy and Finance Department, Intellectual Property Agency of the Republic of Azerbaijan, Baku

BANGLADESH

Shanchita HAQHE (Ms.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Md. Mahabubur RAHMAN (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BÉLARUS/BELARUS

Tatsiana TRYFANKOVA (Ms.), Head, Accounting and Reporting Department, National Center of Intellectual Property (NCIP), Minsk

Dmitry DOROSHEVICH (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BRÉSIL/BRAZIL

Larissa ORMAY (Ms.), Analyst, Division of Multilateral Relations, National Institute of Industrial Property of Brazil, Ministry of Economy, Rio de Janeiro

Lais TAMANINI (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

CANADA

Nicholas GORDON (Mr.), Deputy Director, Trade Policy and Negotiations, Global Affairs, Ottawa

Romina RAEISI (Ms.), Trade Policy Officer, Intellectual Property Trade Policy Division, Global Affairs, Ottawa

Nicolas LESIEUR (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHILI/CHILE

Martin CORREA (Sr.), Consejero, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

CHINE/CHINA

BAI Guangqing (Mr.), Director General, International Cooperation Department, China National Intellectual Property Administration (CNIPA), Beijing

LIU Jian (Mr.), Deputy Director General, International Cooperation Department, China National Intellectual Property Administration (CNIPA), Beijing

ZHANG Ling (Ms.), Deputy Division Director, China National Intellectual Property Administration (CNIPA), Beijing

YANG Ping (Ms.), Consultant, International Cooperation Department, China National Intellectual Property Administration (CNIPA), Beijing

ZHONG Yan (Mr.), Consultant, International Cooperation Department, China National Intellectual Property Administration (CNIPA), Beijing

XIE Zhangwei (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ZHENG Xu (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ÉGYPTE/EGYPT

Ahmed Mohamed Ibrahim MOHAMED (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

EL SALVADOR

Coralia OSGUEDA (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

ÉMIRATS ARABES UNIS/UNITED ARAB EMIRATES

Abdelsalam Mohamed A. AL ALI (Mr.), Director, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Shaima AL-AKEL (Ms.), International Organizations Executive, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

ESPAGNE/SPAIN

Miriam VERDE TRABADA (Sra.), Subdirectora Adjunta, Secretaria General, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Comercio y Turismo, Madrid

Eva María PÉRTICA GÓMEZ (Sra.), Jefe de Servicio, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Comercio y Turismo, Madrid

Javier SORIA QUINTANA (Sr.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Jimmy MAULDIN (Mr.), Deputy Director, Office of Intellectual Property Enforcement, Department of State, Washington, D.C.

Scott EWALT (Mr.), Deputy Chief Policy Officer, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

Todd REVES (Mr.), Senior Attorney, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

Carrie LACROSSE (Ms.), Foreign Affairs Officer, International Organization Affairs, Department of State, Washington, D.C.

James SHUSTER (Mr.), Program Analyst, Office of Management Policy and Resources, Bureau of International Organization Affairs, Department of State, Washington, D.C.

Hollie MANCE (Ms.), Financial Advisor, Office Management Policy and Resources, Bureau of International Organizations, Department of State, Falls Church

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), Attorney-Advisor, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Geneva

Yasmine FULENA (Ms.), IP Advisor, Permanent Mission, Geneva

Marina LAMM (Ms.), IP Attachée, Permanent Mission, Geneva

Helene LIWINSKI (Ms.), IP Attachée, Permanent Mission, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Galina MIKHEEVA (Ms.), Director, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Tatiana KOLOTILINSKAYA (Ms.), Head, Multilateral Cooperation Division, Federal Service for Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Maria RYAZANOVA (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Vadim SERGEEV (Mr.), First Secretary, International Legal and Social Section, Permanent Mission, Geneva

Ivan NOVIKOV (Mr.), Second Secretary, Section of Administrative and Budgetary Matters of International Organizations, Permanent Mission, Geneva

Evgeniia KOROBENKOVA (Ms.), Senior Specialist, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

FRANCE

Josette HERESON (Mme), conseillère politique, Ministère de l'Europe et des affaires étrangères, Mission permanente, Genève

Élodie DURBIZE (Mme), responsable du pôle international, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Courbevoie

Jean-Philippe MULLER (M.), responsable, service juridique et international, direction juridique et financière, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Courbevoie

Carole BREMEERSCH (Mme), chargée de mission, département juridique et international, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Courbevoie

GABON

Edwige KOUMBY MISSAMBO (Mme), premier conseiller, Mission permanente, Genève

GUATEMALA

Flor de María GARCÍA DÍAZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

HONGRIE/HUNGARY

Csaba BATICZ (Mr.), Head, Legal and International Department, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest

Kinga UDVARDY-MARTON (Ms.), Legal Advisor, Industrial Property Law Section, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest

INDONÉSIE/INDONESIA

Indra ROSANDRY (Mr.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Erry Wahyu PRASETYO (Mr.), Intellectual Property and Trade Disputes Officer, Directorate of Trade, Commodities and IP, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta

Reyhan Savero PRADIETYA (Mr.), Trade Disputes and IP Officer, Directorate of Trade, Commodities and IP, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta

Rudjimin RUDJIMIN (Mr.), Coordinator for Trade Disputes and IP Issues, Directorate of Trade, Commodities and IP, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta

Otto GANI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ditya Agung NURDIANTO (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Bahram HEIDARI (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Simona MARZETTI (Ms.), Head, International Affairs Division, Italian Patent and Trademark Office (IPTO), Ministry of Economic Development, Rome

Delfina AUTIERO (Ms.), Senior Officer, Italian Patent and Trademark Office (IPTO), Ministry of Economic Development, Rome

Laura CALLIGARO (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Tiziana ZUGLIANO (Ms.), Attachée, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Masataka SAITO (Mr.), Director, Multilateral Policy Office, International Policy Division, Policy Planning and Coordination Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Yuki SHIMIZU (Mr.), Director, Multilateral Policy Office, International Policy Division, Policy Planning and Coordination Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Hinako AKASHI (Ms.), Administrative Officer, Multilateral Policy Office, International Policy Division, Policy Planning and Coordination Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Hiroki UEJIMA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Kosuke TERASAKA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

KAZAKHSTAN

Svetlana SHADIKOVA (Ms.), Head, Department of Finance and Logistical Support, National Institute of Intellectual Property, Ministry of Justice of the Republic of Kazakhstan, Nur-Sultan

KENYA

Dennis MUHAMBE (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

MALAISIE/MALAYSIA

Yusnieza Syarmila YUSOFF (Ms.), Assistant Director General, Administration and Finance, Polica and International Affaire, Intellectual Property Corporation of Malaysia, Kuala Lumpur

Dhiya Durani ZULKEFLEY (Ms.), Assistant Director, Policy and International Affairs Division, Intellectual Property Corporation of Malaysia, Kuala Lumpur

Nur Mazian MAT TAHIR (Ms.), Assistant Director, Policy and International Affairs Division, Intellectual Property Corporation of Malaysia, Kuala Lumpur

MAROC/MOROCCO

Dalal MHAMDI ALAOUI (Mme), directrice par intérim, Bureau marocain du droit d’auteur, Rabat

Benali HARMOUCH (M.), chef, Département coopération et affaires juridiques, Office marocain de la propriété industrielle et commerciale, Casablanca

Khalid DAHBI (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

MEXIQUE/MEXICO

Diana HEREDIA GARCÍA (Sra.), Directora, Divisional de Relaciones Internacionales, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

Sonia HERNÁNDEZ ARELLANO (Sra.), Subdirectora Divisional de Planeación, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

Paulina CEBALLOS ZAPATA (Sra.), Asesora, Misión Permanente, Ginebra

María del Pilar ESCOBAR BAUTISTA (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

Raúl VARGAS JUÁREZ (Sr.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

NÉPAL/NEPAL

Uttam Kumar SHAHI (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Amar RAI (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

NIGÉRIA/NIGERIA

Amaka Gold ELOM (Ms.), Assistant Director, International and Comparative Lae Department, Federal Ministry of Justice, Abuja

Adija NYAM (Ms.), Senior State Counsel, International and Comparative Lae Department, Federal Ministry of Justice, Abuja

Temitayo Lucia LAWAL (Ms.), Assistant Chief State Counsel, International and Comparative Lae Department, Federal Ministry of Justice, Abuja

Chichi UMESI (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Akindeji AREMU (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PAKISTAN

Muhammad Salman Khalid CHAUDHARY (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

PANAMA

Krizia MATTHEWS (Sra.), Representante Permanente Alterna, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

PÉROU/PERU

Alison Anabella URQUIZO OLAZABAL (Sra.), Segunda Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

RÉPUBLIQUE DE MOLDAVIE/REPUBLIC OF MOLDOVA

Tatiana MOLCEAN (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Cristina AVOMIC (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Luděk CHURÁČEK (Mr.), Director, Economic Department, Industrial Property Office (IPO), Prague

Petr FIALA (Mr.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ROUMANIE/ROMANIA

Simona GEORGESCU (Ms.), Director, Economic Department, Romanian Office for Copyright (ORDA), Bucharest

Daniela GĂGENAU (Ms.), Expert, Economic Department, Romanian Office for Copyright (ORDA), Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Simon MANLEY (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Rahul RAGHAVAN (Mr.), Head, Multilateral and Africa Team, International Policy, Intellectual Property Office (IPO), London

Beverly PERRY (Ms.), Senior Policy Advisor, Intellectual Property Office (IPO), Newport

John THOMAS (Mr.), Senior Policy Advisor, Intellectual Property Office (IPO), Newport

Jan WALTER (Mr.), Senior Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

Nancy PIGNATARO (Ms.), Intellectual Property Attachée, Permanent Mission, Geneva

SÉNÉGAL/SENEGAL

Mountaga Amadou Aly WAGNE (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

SERBIE/SERBIA

Andrej STEFANOVIC (Mr.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

SLOVAQUIE/SLOVAKIA

Emil ŽATKULIAK (Mr.), Head, International Affairs Department, Industrial Property Office of the Slovak Republic, Banská Bystrica

Miroslav GUTTEN (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Malin WILKUND (Ms.), Controller, Finance, Swedish Patent and Registration Office (PVR), Bollnäs

Mattias ARVIDSSON (Mr.), Head, Controlling, Swedish Patent and Registration Office (PVR), Djursholm

SUISSE/SWITZERLAND

Charlotte BOULAY (Mme), conseillère juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Christophe SPENNEMANN (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

Reynald VEILLARD (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

TUNISIE/TUNISIA

Wadie BEN CHEIKH (M.), ministre plénipotentiaire, Mission permanente, Genève

TURQUIE/TURKEY

Tamer AYAR (Mr.), Head, International Relations Department, Turkish Patent and Trademark Office (TURKPATENT), Ankara

Duygu MERT (Ms.), International Relation Expert City Planner, Directorate General for Copyright, International Relations Section, Ministry of Culture and Tourism, Ankara

Sadettin AKIN (Mr.), IP Examiner, Turkish Patent and Trademark Office (TURKPATENT), Ankara

Tuġba CANATAN AKICI (Ms.), Legal Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Bahar DOĞAN (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

VIET NAM

Ngoc Lam LE (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États/

in the alphabetical order of the names in French of States)

ALBANIE/ALBANIA

Aferdita RROKAJ (Ms.), Director, Finance and Budget, Ministry of Finance and Economy, General Directorate of Industrial Property, Tirana

Ina STEFA (Ms.), Head, Directory of Finance and Human Resources, Ministry of Finance and Economy, General Directorate of Industrial Property, Tirana

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Ibrahim Hassan ALHIFTHI (Mr.), Executive Director, Organizational Excellence, Saudi Authority for Intellectual Property (SAIP), Riyadh

Ahmed ALJASSER, Senior International Partnership Officer, Saudi Authority for Intellectual Property (SAIP), Riyadh

Ahmed Abdulrahman ALZENAIDI (Mr.), Human Resources Senior Operations Officer, Saudi Authority for Intellectual Property (SAIP), Riyadh

Sultan ALFURAIHI (Mr.), Senior Budgeting and Planning Analyst, Saudi Authority for Intellectual Property (SAIP), Riyadh

Meshaal Mansur ALMUBAREK (Mr.), Senior Budgeting and Planning Analyst, Saudi Authority for Intellectual Property (SAIP), Riyadh

ARGENTINE/ARGENTINA

Betina Carla FABBIETTI (Sra.), Segunda Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

ARMÉNIE/ARMENIA

Kristine HAMBARYAN (Ms.), Acting Head, Intellectual Property Office, Ministry of Economy, Yerevan

Shushik MKHITARYAN (Ms.), Acting Deputy Head, Intellectual Property Office, Ministry of Economy, Yerevan

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Alexander MCCAFFERY (Mr.), Policy Officer, Policy and International Affairs, IP Australia, Canberra

Oscar GROSSER-KENNEDY (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

BARBADE/BARBADOS

Tamar GRANT (Ms.), Deputy Registrar, Office of Corporate Affairs and Intellectual Property (CAIPO), Ministry of Industry, Business and Trade, Bridgetown

Ricardo KELLMAN (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BURUNDI

Deo NYYUNGEKO (M.), directeur, Département de la propriété industrielle, Ministère du commerce, du transport, de l'industrie et du tourisme, Bujumbura

Jean-Claude GAHUNGU (M.), conseiller, Département de la propriété industrielle, Ministère du commerce, du transport, de l'industrie et du tourisme, Bujumbura

Déogratias NAHUMUREMYI (M.), conseiller, Département de la propriété industrielle, Ministère du commerce, du transport, de l'industrie et du tourisme, Bujumbura

Alice NAHIMANA (Mme), conseillère, Département de la propriété industrielle, Ministère du commerce, du transport, de l'industrie et du tourisme, Bujumbura

Evelyne NGIRAMAHORO (Mme), conseillère, Département de la propriété industrielle, Ministère du commerce, du transport, de l'industrie et du tourisme, Bujumbura

CAMBODGE/CAMBODIA

Prasith SUON (Mr.), Adviser, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

CHYPRE/CYPRUS

Evangelia KONSTANTINOU (Ms.), Attachée, Humanitarian Affairs, Permanent Mission, Geneva

COLOMBIE/COLOMBIA

Álvaro Alejandro GÓMEZ OCAMPO (Sr.), Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Carolina ROMERO ROMERO (Sra.), Directora General, Cundinamarca, Dirección Nacional de Derecho de Autor de Colombia, Bogotá, D.C.

Yesid Andrés SERRANO ALARCÓN (Sr.), Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

CÔTE D'IVOIRE

Guillaume Olivier GONAT (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

CROATIE/CROATIA

Ljiljana KUTEROVA (Ms.), Head, Industrial Property or Copyright Office, State Intellectual Property Office (SIPO), Zagreb

Irena TUSEK (Ms.), Acting Head, Department for Planning, Financial and Legal Affairs and Human Resources Management, State Intellectual Property Office (SIPO), Zagreb

Jelena SEKULIĆ (Ms.), Adviser, European and International Affairs, State Intellectual Property Office (SIPO), Zagreb

DJIBOUTI

Kadra AHMED HASSAN (Mme), ambassadrice, représentante permanente, Mission permanente, Genève

Oubah MOUSSA AHMED (Mme), conseillère, Mission permanente, Genève

FINLANDE/FINLAND

Vilma PELTONEN (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

GEORGIE/GEORGIA

Nino CHIKOVANI (Mr.), Deputy Chairperson, National Intellectual Property Center of Georgia (SAKPATENTI), Mtskheta

Manana PRUIDZE (Ms.), Acting Chairperson, National Intellectual Property Center of Georgia (SAKPATENTI), Mtskheta

Ketevan KILADZE (Ms.), IP Adviser, Permanent Mission, Geneva

INDE/INDIA

Garima PAUL (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAQ

Hussein Ail DAWOOD (Mr.), Acting President, Central Origination for Standardization and Quality Control (COSQC), Planning Ministry, Baghdad

Ahmed F. KAREEM (Mr.), Director, Directorate of Patents and Industrial Models, Ministry of Planning, Central Organization for Quality and Standardization Control, Baghdad

Naeim Ahmad AZ-ZKI (Mr.), Director, Central Origination for Standardization and Quality Control (COSQC), Planning Ministry, Baghdad

Amel HAMMOD (Ms.), Head, Patent and Industrial Samples Section, Directorate of Patents and Industrial Models, Ministry of Planning, Central Organization for Standardization and Control Quality (COSQ), Baghdad

Maysoon ALHASAN (Mr.), Senior Manager, Industrial Property Division, Planning Ministry, Baghdad

Hameedah ABID KADHIM (Ms.), Senior Chief Chemist, Iraqi Patents and Industrial Models Directorate (IPO), Ministry of Planning, Central Organization for Standardization and Control Quality (COSQ), Baghdad

Suha GHARRAWI (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ISRAËL/ISRAEL

Mattan COHAY (Mr.), Deputy Superintendent of Patent Examiners, Israel Patent Office, Ministry of Justice, Jerusalem

Tamara SZNAIDLEDER (Ms.), Advisor, Permanent Mission, Geneva

Nitzan ARNY (Mr.), Counsellor, Ministry of Foreign Affairs, Permanent Mission, Geneva

JAMAÏQUE/JAMAICA

Rashaun WATSON (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JORDANIE/JORDAN

Zain AL AWAMLEH (Ms.), Director, Industrial Property Protection, Industry, Trade and Supply, Amman

KIRGHIZISTAN/KYRGYZSTAN

Mirbek MONOLOV (Mr.), Associate Director, Management, State Service of Intellectual Property and Innovation under the Government of the Kyrgyz Republic (Kyrgyzpatent), Bishkek

Saltanat ZHUMGULOVA (Ms.), Head, Financial and Economic Planning and Public Procurement Division, State Service of Intellectual Property and Innovation under the Government of the Kyrgyz Republic (Kyrgyzpatent), Bishkek

KOWEÏT/KUWAIT

Abdulaziz TAQI (Mr.), Commercial Attaché, Permanent Mission, Geneva

LESOTHO

Mmari MOKOMA (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

LIBAN/LEBANON

Salim BADDOURA (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Sara NASR (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

LITHUANIE/LITHUANIA

Rasa Svetikaite (Ms.), Justice and IP Attachée, Permanent Mission, Geneva

MACÉDOINE DU NORD/NORTH MACEDONIA

Goran GERASIMOVSKI (Mr.), Director, State Office of Industrial Property (SOIP), Skopj

Ismail JASHARI (Mr.), Adviser, Finance Department, State Office of Industrial Property (SOIP), Skopj

MONACO

Carole LANTERI (Mme), ambassadrice, représentante permanente, Mission permanente, Genève

Gilles REALINI (M.), conseiller, représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

MONGOLIE/MONGOLIA

Angar OYUN (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

NAMIBIE/NAMIBIA

Vivienne Elke KATJIUONGUA (Ms.), Head, Business and Intellectual Property Authority, Ministry of Trade and Industrialization, Windhoek

OMAN

Albalushi FATMA (Ms.), Patent Specialist, National Intellectual Property Office, Ministry of Commerce, Industry and Investment Promotion, Muscat

OUGANDA/UGANDA

Allan Mugarura NDAGIJE (Mr.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

OUZBÉKISTAN/UZBEKISTAN

Nargiza RAMAZONOVA (Ms.), Head, International Cooperation Department, Agency on Intellectual Property under the Ministry of Justice of the Republic of Uzbekistan, Tashkent

PARAGUAY

Walter José CHAMORRO MILTOS (Sr.), Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

PHILIPPINES

Felipe CARIÑO III (Mr.), Minister, Permanent Mission, Geneva

POLOGNE/POLAND

Iwona BEREDA-ZYGMUNT (Ms.), Senior Expert, Patent Office of the Republic of Poland, Warsaw

Agnieszka HARDEJ-JANUSZEK (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

Rosmina HASSANE ANUAR (Ms.), Head, Organization and Management Directorate, Financial Resources Department, Ministry of Justice, Portuguese Institute of Industrial Property (PIIP), Lisbon

Fernando NUNES (Mr.), Executive Officer, Organization and Management Directorate, Financial Resources Department, Ministry of Justice, Portuguese Institute of Industrial Property (PIIP), Lisbon

RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE/SYRIAN ARAB REPUBLIC

Reem ABID (Ms.), Head, International Trademark Registration Department, Directorate of Commercial and Industrial Property Protection (DCIP), Ministry of Internal Trade and Consumer Protection, Damascus

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

JUNG Dae Soon (Mr.), Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Deajeon

HUH Won Soek (Mr.), Deputy Director of Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office, Daejon

CHOI Eunhye (Ms.), Third Secretary, Ministry of Foreign Affairs, Seoul

SONG Pureun (Ms.), Third Secretary, Ministry of Foreign Affairs, Seoul

PARK Si-Young (Mr.), Counsellor (Intellectual Property Attaché), Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

JONG Myong Hak (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

SINGAPOUR/SINGAPORE

Peishan LIANG (Ms.), Principal Assistant Director, Intellectual Property of Singapore (IPOS), Singapore

Debra LONG (Ms.), Manager, Intellectual Property of Singapore (IPOS), Singapore

Kathleen PEH (Ms.), Senior Executive, International Engagement Department, Intellectual Property of Singapore (IPOS), Singapore

Jachin AW (Ms.), Intern, Intellectual Property of Singapore (IPOS), Singapore

Ariel QUEK (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Benjamin TAN (Mr.), Counsellor, Intellectual Property, Permanent Mission, Geneva

SLOVÉNIE/SLOVENIA

Smara ŠEĆEROVIĆ (Ms.), Senior Advisor, Promotion and International Cooperation Department, Slovenian Intellectual Property Office (SIPO), Ljubljana

Špela KUČAN (Ms.), Counsellor, Economic Affairs, Permanent Mission, Geneva

Barbara REŽUN (Ms.), Attachée, Permanent Mission, Geneva

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Allison ST. BRICE (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

UKRAINE

Bohdan PADUCHAK (Mr.), Deputy Director, Department for Intellectual Property Development, Ministry of Economy of Ukraine, Kyiv

Iryna MATSIUK (Ms.), Head, Department for IP, Ministry of Economy, State Enterprise "Ukrainian Intellectual Property Institute (Ukrpatent)", Kyiv

Olena SYLKA (Ms.), Chief Accountant Ministry of Economy, State Enterprise "Ukrainian Intellectual Property Institute (Ukrpatent)", Kyiv

Nararii KHUDYK (Mr.), Expert, Ministry of Economy, State Enterprise "Ukrainian Intellectual Property Institute (Ukrpatent)", Kyiv

VENEZUELA (RÉPUBLIQUE BOLIVARIENNE DU)/VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Violeta Fátima FONSECA OCAMPOS (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanenente, Ginebra

Genoveva Trinidad CAMPOS DE MAZZONE (Sra.), Consejera, Misión Permanenente, Ginebra

ZIMBABWE

Stuart Harold COMBERBACH (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

III. CONSEILLER EN PLACEMENTS/INVESTMENTS ADVISOR

Mohammed Reza NADJAFI (M./Mr.)	Directeur/Director

IV. AUDITEURS EXTERNES/EXTERNAL AUDITORS

Damian BREWITT (M./Mr.)	Directeur/Director
Simon IRWIN (M./Mr.)	Responsable de l'audit/Audit Manager

V. ORGANE CONSULTATIF INDÉPENDANT DE SURVEILLANCE DE L'OMPI (OCIS)/ WIPO INDEPENDENT ADVISORY OVERSIGHT COMMITTEE (IAOC)

Tatiana VASILEVA (Mme/Ms.)	Présidente/Chair
Bert KEUPPENS (M./Mr.)	Vice-président/Vice-Chair

VI. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair:	Sabri BACHTOBJI (M./Mr.) (Tunisie/Tunisia)
Vice-président/Vice-Chair:	José Antonio GIL CELEDONIO (M./Mr.) (Espagne/Spain)
Secrétaire/Secretary:	Chitra NARAYANASWAMY (Mme/Ms.) (OMPI/WIPO)

VII. BUREAU INTERNATIONAL DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/ INTERNATIONAL BUREAU OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Daren TANG (M./Mr.), directeur général/Director General

Andrew STAINES (M./Mr.), sous-directeur général, Secteur administration et gestion/Assistant Director General, Administration and Management Sector

Frits BONTEKOE (M./Mr.), conseiller juridique/Legal Counsel

Chitra NARAYANASWAMY (Mme/Ms.), directrice, Département de la gestion des programmes et des finances (contrôleur)/Director, Department of Program Planning and Finance (Controller)

Maya BACHNER (Mme/Ms.), directrice, Division de l'exécution des programmes et du budget/Director, Program Performance and Budget Division

Janice COOK ROBBINS (Mme/Ms.), directrice, Division des finances/Director, Finance Division

Paradzai NEMATADZIRA (M./Mr.), contrôleur adjoint, Bureau du contrôleur/Assistant Controller, Office of the Controller

[نهاية المرفق والوثيقة]